Document: GC 33
Date: May 2010
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مجلس المحافظين

تقرير الدورة الثالثة والثلاثين

روما، 17-18 فبراير/شباط 2010

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحات
1- افتتاح الدورة وسير أعمالها	**1-13**	**2-4**
ألف – افتتاح الدورة	3	2
باء – جدول الأعمال والوثائق	4	2
جيم – انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين	5	2
دال – الجلسة الافتتاحية للدورة	6-10	3-4
هاء – بيان رئيس الصندوق	11	4
واو – البيانات العامة	12	4
زاي – اختتام الدورة	13	4
2- القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين	**14-21**	**5-6**
ألف- تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق	14	5
باء- القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2008	15	5
جيم- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2010، وبرنامج عمل مكتب التقييم المتواصل لمدة ثلاث سنوات (2010-2012) والمسائل المتعلقة بموارده لعام 2010	16-18	5-6
دال- مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق	19	6
هاء- تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	20	6
واو- تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	21	6
زاي- مسائل أخرى		
3- ألف – المحاضر الموجزة	**22-272**	**7-57**
(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)		
المحضر الموجز للجلسة الأولى – 17 فبراير/شباط 2010	22-106	7-22
المحضر الموجز للجلسة الثانية – 17 فبراير/شباط 2010	107-218	23-44
المحضر الموجز للجلسة الثالثة – 18 فبراير/شباط 2010	219-272	45-57
باء – مناقشات الأحداث الجانبية	**273-307**	**58-74**
جيم – بيانات عامة أخرى		**75-84**
الجزائر		75-76
غينيا الاستوائية		77-78
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		79-81
الجمهورية العربية السورية		82-83
تركيا		84
4- البيانات والكلمات الخاصة		**85-119**
بيان ترحيبي من رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، السيد كانايو نوانزي، بمناسبة زيارة فخامة السيد Giorgio Napolitano، رئيس الجمهورية الإيطالية، ومعالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة		86-87

الفصل	الفقرات	الصفحات
رسالة من فخامة السيد Jakaya Mrisho Kikwete، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، ألقاها بالنيابة عنه معالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية		91-88
الكلمة التي ألقاها فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية Giorgio Napolitano		93-92
بيان رئيسة مجلس المحافظين بمناسبة الحفل الافتتاحي لدورة المجلس		95-94
رسالة السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة		96
بيان السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية		105-97
بيان الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة		108-106
رسالة السيدة جوزيت شيران المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، يلقيها بالنيابة عنها السيد أمير محمود عبد الله، نائب المديرة التنفيذية ومدير إدارة العمليات في البرنامج		111-109
التقرير التجميعي لمداولات الاجتماع الثالث لمنتدى المزارعين		116-112
بيان رئيسة مجلس المحافظين معالي السيدة Clèmentine Ananga Messina في ختام الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين		119-117

الملاحق

الملحق الأول – المندوبون في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين	196-120
الملحق الثاني – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث	199-197
الملحق الثالث – قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين	201-200
الملحق الرابع – القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثالثة والثلاثين	205-202

مقر الصندوق، مكان انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق

في عام 2010 تمت استضافة مجلس المحافظين في مقر الصندوق لأول مرة

افتتاح الجلسة العامة للدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين

الفصل الأول

افتتاح الدورة وسير أعمالها

1- عقدت الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مدينة روما يومي17 و 18 فبراير/شباط 2010. وترد في الملحق الأول قائمة بالمشاركين في الدورة.

2- وعقد المجلس ثلاث جلسات، وترد المحاضر الموجزة لها في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف – افتتاح الدورة

3- افتتحت الدورة معالي السيدة Fidelia Akuabata Njeze، بالنيابة عن رئيس المجلس المنتهية ولايته، محافظ جمهورية نيجيريا الاتحادية في الصندوق.

باء – جدول الأعمال والوثائق

4- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وبرنامج أحداث الدورة الواردين في الملحق الثاني. وترد قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. كما ترد في الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها المجلس.

جيم – انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين

5- وفقاً للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، انتخب المجلس من بين أعضائه هيئة مكتب جديدة لمدة سنتين، وكانت نتائج الانتخابات كالتالي:

الرئيسة:	معالي السيدة Clémentine Ananga Messina الوزيرة المنتدبة لنائب رئيس الوزراء ووزيرة الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية الكاميرون
نائبا الرئيسة:	سعادة السيدة Gladys Francisca Urbaneja Durán سفيرة جمهورية فنزويلا البوليفارية وممثلتها الدائمة لدى وكالات الأمم المتحدة في روما
	سعادة السيد Jan de Bock سفير بلجيكا وممثلها الدائم لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

مكتب مجلس المحافظين

معالي السيدة Clémentine Ananga Messina
الوزيرة المفوضة لدى نائب رئيس الوزراء
ووزيرة الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية الكاميرون

معالي السيدة Fidelia Akuabata Njeze
محافظ جمهورية نيجيريا الاتحادية في الصندوق

سعادة السيد Jan de Bock
سفير بلجيكا وممثلها الدائم لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

سعادة السيدة Gladys Francisca Urbaneja Durán
سفيرة جمهورية فنزويلا البوليفارية وممثلتها الدائمة
لدى وكالات الأمم المتحدة في روما

دال – الجلسة الافتتاحية للدورة

6- ألقى معالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة البيان الافتتاحي، بالنيابة عن فخامة السيد Jakaya Mrisho Kikwete، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة. ويرد النص الكامل للبيان الافتتاحي في الفصل الرابع.

7- وألقى فخامة Giorgio Napolitano، رئيس الجمهورية الإيطالية كلمة ترحيب، ويرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

8- وألقت معالي السيدة Clémentine Ananga Messina، محافظة جمهورية الكاميرون في الصندوق، ورئيسة هيئة مكتب مجلس المحافظين، بياناً أمام المجلس، ويرد النص الكامل للبيان في الفصل الرابع.

9- كما ألقت رئيسة مجلس المحافظين رسالة من السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

10- وألقى الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بيانا. كما ألقى السيد أمير محمود عبد الله، نائب المديرة التنفيذية والمسؤول الأول عن العمليات في برنامج الأغذية العالمي بياناً بالنيابة عن السيدة جوزيت شيران، المديرة التنفيذية للبرنامج. ويرد النص الكامل لهذين البيانين في الفصل الرابع.

هاء – بيان رئيس الصندوق

11- يرد النص الكامل لبيان السيد نوانزي رئيس الصندوق إلى مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو – البيانات العامة

12- يرد موجز للبيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون في الجلسة العامة للمجلس في الجزء ألف من الفصل الثالث. ويتضمن الجزء باء من الفصل الثالث موجزاً للأحداث الجانبية الخمسة. وترد النصوص الكاملة للبيانات العامة التي قدمها كتابةً ممثلو الدول الأعضاء الذين لم يقدموا عروضاً شفهية في الجزء جيم من الفصل الثالث. ويرد في الفصل الرابع التقرير التجميعي لمداولات الاجتماع العالمي الثالث لمنتدى المزارعين، الذي عقد يومي 15 و 16 فبراير/شباط بالتزامن مع انعقاد دورة المجلس.

زاي – اختتام الدورة

13- ألقت رئيسة المجلس، معالي السيدة Clémentine Ananga Messina، بياناً أوجزت فيه نتائج المداولات الرئيسية للمجلس، ثم أعلنت اختتام أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل لبيانها في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

ألف- تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق

14- استعرض مجلس المحافظين التقرير المرحلي عن التجديد الثامن لموارد الصندوق الوارد في الوثيقة GC 33/L.2. وأُبلغ المجلس بأنّ مجموع تعهدات التجديد الثامن للموارد، بما فيها التعهدات التي تم تلقيها منذ تاريخ التقرير، بلغ 1.063 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 89 في المائة من المبلغ المستهدف البالغ 1.2 مليار دولار أمريكي. كما أشير أيضاً إلى أنّ مجموع وثائق المساهمات المودعة، بما فيها تلك المودعة منذ تاريخ التقرير، بلغ 598 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 57 في المائة من مجموع التعهدات. كما أُبلغ المجلس بأنّ مجموع مدفوعات التجديد الثامن، بما فيها المدفوعات التي تم تلقيها منذ تاريخ التقرير، بلغ 370 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 35 في المائة من مجموع التعهدات.

باء- القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2008

15- بحث مجلس المحافظين واعتمد القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 ونتائج عملياته خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى ياء بالوثيقة GC 33/L.3 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها.

جيم- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2010، وبرنامج عمل مكتب التقييم المتواصل لمدة ثلاث سنوات (2010-2012) والمسائل المتعلقة بموارده لعام 2010

16- بعد بحث الميزانيتين الإدارية والرأسمالية المقترحتين للصندوق والميزانية الإدارية لمكتب التقييم لعام 2010، كما ترد في الوثيقة GC 33/L.4، اعتمد مجلس المحافظين بشأنها القرار 157/د-33 في 17 فبراير/شباط 2010. وسجلت الجمهورية الإيطالية امتناعها عن الموافقة على الميزانية الإدارية للصندوق.

دال- مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق

17- استعرض مجلس المحافظين الوثيقة GC 33/L.5 بشأن مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق واعتمد القرار 158/د-33 في 17 فبراير/شباط 2010، الذي يرخص للمجلس التنفيذي، بناءً على اقتراح رئيس الصندوق، أن يرفع إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين في عام 2011، سياسات الإقراض ومعاييره المنقحة التي ستأخذ في اعتبارها كل التطورات التي طرأت منذ آخر مراجعة

لسياسات الإقراض ومعاييره في عام 1998، وتبيِّن بإيجاز ووضوح الخطوط العريضة للسياسات والمعايير المطبقة على التمويل الذي يقدمه الصندوق.

18- وريثما يتم ذلك، يمنح مجلس المحافظين المجلسَ التنفيذي سلطةَ إنشاء فئة للقروض بشروط مشدَّدة مماثلة للشروط المشدَّدة التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، وتطبيق هذه الشروط على القروض التي يقدمها الصندوق للبلدان التي تقدِّم لها المؤسسة قروضها بشروط مشددة".

هاء- تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

19- استعرض مجلس المحافظين الوثيقة GC 33/L.6 التي تضمنت تقريراً عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، والدرجات القطرية لعام 2009 والمخصصات السنوية لعام 2010.

واو- تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

20- أخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة GC 33/L.7 عن الأنشطة التشغيلية التي نفذتها الآلية العالمية في عام 2009.

زاي- مسائل أخرى

21- لم تُطرح أية مسائل تحت هذا البند.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة الثالثة والثلاثين المنعقدة يوم الأربعاء، 17 فبراير/شباط 2010 الساعة 9.30 صباحاً

رئيسة الجلسة بالنيابة: Fidelia Akuabata Njeze (نيجيريا)

رئيسة المجلس: Clémentine Ananga Messina (الكاميرون)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	23
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	24
انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	25–30
حفل افتتاح الدورة	31–46
الكلمة الافتتاحية لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة يلقيها بالنيابة عنه رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة	33–34
الكلمة الترحيبية لرئيس الجمهورية الإيطالية	35–37
بيان رئيس مجلس المحافظين	38
رسالة الأمين العام للأمم المتحدة	39
بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)	40–41
رسالة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،	42–43
رسالة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي يلقيها بالنيابة عنها نائب المدير التنفيذي ومدير إدارة العمليات	44–46
تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	47–48
القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2008 (البند 7 من جدول الأعمال)	49–52
الميزانيتان الرأسمالية والإدارية للصندوق وميزانية مكتب التقييم لعام 2010 (البند 8 من جدول الأعمال)	53–65
مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال)	66–67
تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال)	68–72
تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 11 من جدول الأعمال)	73–74
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)	75–106
– هايتي	75–76
– تونس	77–78
– الصين	79–80
– جنوب أفريقيا	81–83

– تايلند	85–84
– النمسا	88–86
– موريشيوس	90–89
– ألمانيا	93–91
– جمهورية أفريقيا الوسطى	95–94
– كندا	98–96
– مصر	100–99
– أوغندا	102–101
– السويد (نيابة عن بلدان شمال أوروبا)	105–103

22- دعي المجلس للاجتماع في تمام الساعة 9.30 صباحاً.

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

23- أعلنت **السيدة NJEZE** (نيجيريا)، متحدثة بالنيابة عن رئيس المجلس المنتهية مدته، عن افتتاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين ورحبت بالمشاركين فيه. وقالت إن هذه الجلسة تشكل مرحلة خاصة من تاريخ الصندوق الذي يسعى لزيادة برنامج عمله بما يعادل 50 في المائة، ومساعدة المزيد من السكان الريفيين للتغلب على الفقر. وبهذا الصدد، فقد أعربت عن سعادتها لإخطار مجلس المحافظين بإعلان نفاذ التجديد الثامن لموارد الصندوق بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2009. كما أكدت من جديد على دعم نيجيريا القوي لمهمة الصندوق، وحثت مجلس المحافظين على ضمان إنجاح الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 33/L.1)

24- **تم اعتماد جدول الأعمال (الوثيقة GC 33/L.1/Rev.1).**

انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

25- **السيدة NJEZE** (نيجيريا) قالت أنه، وتبعا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، يتوجب على المجلس انتخاب هيئة مكتب تضم رئيس المجلس واثنين من نوابه لشغل مناصبهم لفترة سنتين. وأعلمت المجلس بترشيح السيدة Clémentine Ananga Messina، الوزيرة المنتدبة لنائب رئيس الوزراء ووزيرة الزراعة والتنمية الريفية في جمهورية الكاميرون، لشغل منصب رئيس المجلس.

26- **تم انتخاب السيدة Clémentine Ananga Messina (الكاميرون) رئيسة لمجلس المحافظين بالتزكية.**

27- **السيدة NJEZE** (نيجيريا) قالت أيضا بأنها أعلمت بترشيح السيدة Gladys Francisca Urbaneja Durán السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى وكالات الأمم المتحدة في روما، والسيد Jan de Bock، السفير والممثل الدائم لمملكة بلجيكا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما، لمنصبي نائبي رئيسة المجلس.

28- تم انتخاب السيدة Gladys Francisca Urbaneja Durán (جمهورية فنزويلا البوليفارية) والسيد Jan de Bock (بلجيكا) لمنصبي نائبي رئيسة المجلس بالتزكية.

29- السيدة Ananga Messina (الكاميرون) تتولى رئاسة الجلسة.

30- **رئيسة المجلس** شكرت مجلس المحافظين على الثقة التي أبداها في انتخابها وانتخاب العضوين الآخرين في مكتب المجلس؛ وأكدت على أنهم سيقومون بكل جهد ممكن لتنفيذ المهمة التي عهدت إليهم. وشكرت أيضا الحكومة الإيطالية على حسن ضيافتها، وأكدت مجددا لرئيس الصندوق على تصميم الكاميرون على دعمه في المعركة ضد الفقر الريفي.

حفل افتتاح الدورة

31- **توجه فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية Giorgio Napolitano، ومعالي رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة Mizengo Peter Pinda إلى مقعديهما.**

32- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) أدلى ببيان رحب فيه برئيس الجمهورية الإيطالية، وبرئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة. ويرد النص الكامل لهذا البيان في الفصل الرابع.

الكلمة الافتتاحية لرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، يلقيها بالنيابة عنه رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة

33- **السيد PINDA** (رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة) يلقي بكلمة افتتاحية، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

34- **رئيسة المجلس** شكرت رئيس الوزراء على كلمته وتأكيده للدور الرئيسي الذي يلعبه الصندوق في تلبية احتياجات أكثر السكان ضعفا وذلك أساسا من خلال تمويل المشروعات والقروض الصغرى في المناطق الريفية بهدف تحقيق ثورة خضراء.

الكلمة الترحيبية لفخامة رئيس الجمهورية الإيطالية

35- **فخامة السيد NAPOLITANO** (رئيس الجمهورية الإيطالية) ألقى كلمة ترحيبية يرد نصها بالكامل في الفصل الرابع.

36- **رئيسة المجلس** شكرت رئيس الجمهورية الإيطالية على كلمته التي تدعم الصندوق ومجلس محافظيه في جهودهما المستمرة لتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر.

37- **خرج فخامة الرئيس الإيطالي Giorgio Napolitano مودعا من قاعة الاجتماع.**

بيان رئيسة مجلس المحافظين

38- **رئيسة المجلس** أدلت ببيان تمهيدي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

رسالة الأمين العام للأمم المتحدة

39- **رئيسة المجلس** قرأت رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

بيان رئيس الصندوق (البند 4 من جدول الأعمال)

40- **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق) أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

41- **رئيسة المجلس** شكرت رئيس الصندوق على بيانه الذي وفر شرحا ممتازا لأنشطة الصندوق، وحدد المبادئ التوجيهية لعمله المستقبلي. وبالنيابة عن مجلس المحافظين، فقد أثنت على قيادة الرئيس نوانزي وعلى رؤيته لمستقبل الصندوق، وشكرت العاملين فيه على عملهم الدؤوب لتحقيق مهمة الصندوق.

بيان المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

42- **السيد DIOUF** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

43- **رئيسة المجلس** شكرت المدير العام على كلمته. ورحب مجلس المحافظين بالعلاقات الوثيقة بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي ستنمو وتتعزز أكثر مما سيدعِّم التكامل في الأنشطة الميدانية للمنظمتين.

رسالة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي يلقيها بالنيابة عنها نائب المديرة التنفيذية ومدير إدارة العمليات

44- **السيد عبد الله** (نائب المديرة التنفيذية ومدير إدارة العمليات في برنامج الأغذية العالمي) ألقى رسالة من المديرة التنفيذية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

45- **رئيسة المجلس** عبرت عن امتنانها لرسالة الأمل التي نقلها السيد عبد الله والتي تؤكد أكثر من أي وقت مضى على العلاقات الممتازة بين برنامج الأغذية العالمي والصندوق مما يعتبر حاسما لأولئك الذين ما زالوا بحاجة ماسة للأمن الغذائي.

46- **خرج معالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة مودعا من قاعة الاجتماع.**

تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 33/L.2)

47- **السيدة MABUTAS** (كبيرة موظفي المالية والإدارة في الصندوق) قالت بأن التقرير عن وضع مساهمات التجديد الثامن لموارد الصندوق (الوثيقة GC 33/L.2) يظهر الوضع بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2009. وأنه منذ تاريخ إعداد هذا التقرير، فقد تم استلام تعهدات ودفعات أخرى من النمسا والدانمرك وفنلندا وإندونيسيا وجمهورية كوريا وموزامبيق ونيبال وباراغواي وبيرو وتايلند والسويد. ويمثل تعهد باراغواي زيادة بخمسة أضعاف عن مساهمتها السابقة. وقالت بأن إجمالي التعهدات للتجديد الثامن حاليا قد بلغ 1.063 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 89 بالمائة من الرقم المستهدف للتجديد الثامن. وتم حث البلدان التي لم تعلن بعد عن تعهداتها والبلدان القادرة على زيادة مساهماتها على القيام بذلك بهدف جعل المبلغ الإجمالي أقرب ما يمكن للرقم المستهدف. وقد أعلن عن نفاذ التجديد الثامن بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2009. وبلغ مجموع وثائق المساهمة المودعة حتى الآن 598 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 57 بالمائة من المبلغ المتعهد به. وتم الطلب من الدول الأعضاء التي لم تضف الصبغة الرسمية على تعهداتها بعد باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وكذلك البلدان التي لم تسدد أي دفعات مما يصل حاليا إلى 35 بالمائة من إجمالي المبالغ المتعهد بها.

48- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق.**

القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2008 (البند 7 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 33/L.3)

49- **رئيسة المجلس** استذكرت بأن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته السادسة والتسعين القوائم المالية المراجعة للصندوق، وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها.

50- **السيدة MABUTAS** (كبيرة موظفي المالية والإدارة في الصندوق) قالت بأن (الوثيقة GC 33/L.3) تتضمن القوائم المالية الموحدة والمراجعة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. وأنه وبرأي مراجعي الحسابات الخارجيين، تعطي هذه القوائم المالية "صورة صادقة وأمينة للمركز المالي الموحد للصندوق ... ولنتائج عملياته وتدفقاته النقدية بما يتفق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي". كذلك فقد استعرضت لجنة مراجعة الحسابات هذه القوائم التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته السادسة والتسعين في أبريل/نيسان 2009، ويتم عرضها الآن على مجلس المحافظين التماسا لموافقته عليها.

51- **رئيسة المجلس** دعت المجلس للموافقة على القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2008، ونتائج عملياته للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، كما ترد في الذيول من ألف إلى ياء من الوثيقة GC 33/L.3 وتقرير المراجع الخارجي عنها.

52- **وقد تقرر ذلك.**

الميزانيتان الرأسمالية والإدارية للصندوق وميزانية مكتب التقييم لعام 2010 (البند 8 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 33/L.4)

53- **رئيسة المجلس** قالت إن المجلس التنفيذي قد استعرض في دورته الثامنة والتسعين الميزانيتين المقترحتين للصندوق ومكتب التقييم فيه، وأوصى بعرضهما على مجلس المحافظين التماسا لموافقته عليهما.

54- **السيدة OMURA** (نائبة رئيس الصندوق) قالت بأن الوثيقة GC 33/L.4 تعرض أول برنامج عمل وميزانية للصندوق في فترة التجديد الثامن للموارد التي سيزيد فيها الصندوق وبصورة معتبرة من حجم حافظته، وأن الميزانية قد اتخذت نهجا جديدا حيث كانت مستندة إلى النتائج ومبسطة وشفافة؛ كما أدمجت اعتماد تمويل تجهيز البرامج في الميزانية الإدارية؛ وهي تمثل السنة الأولى من عملية ميزنة متعددة السنوات تغطي فترة التجديد الثامن بأكملها من 2010–2012. وبما يتفق مع اتفاقية التجديد الثامن، سيبلغ برنامج القروض والمنح لعام 2010 ما مجموعه 800 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة مقدارها 12 بالمائة عن برنامج عمل سنة 2009، كما وافق عليه المجلس التنفيذي.

55- أرست الميزانية الإدارية لعام 2010 الأسس لأثر وفعالية الصندوق على مدى السنوات الثلاث القادمة من حيث أنها تمثل الدفعة الأولى من تنفيذ برنامج عمل الصندوق البالغ 3 مليارات دولار أمريكي على مدى فترة التجديد الثامن بأكملها. وكان يتوقع للبرنامج أن يرتفع بحدود 25 بالمائة ليصل إلى 1 مليار دولار أمريكي عام 2011، و20 بالمائة إضافية ليصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي لعام 2012. وقد تم رفع مضاعف التمويل المشترك إلى مستوى جديد يبلغ 1.5 لكل من أنشطة التمويل المحلية والدولية؛ وبالتالي يتوقع تعبئة 7.5 مليار دولار أمريكي من الموارد الجديدة على مدى هذه الفترة.

56- وقد تم اقتراح زيادة الميزانية الإدارية مترافقة مع اعتماد تمويل تجهيز البرامج لعام 2010 بما يعادل 4.4 بالمائة بالقيمة الحقيقية للقيمة الاسمية لـــ 131.99 مليون دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى على الإطلاق من التزامات الدول الأعضاء في الصندوق ومستوى برنامج عمله. واحتاج الصندوق لموارد كافية ولمرونة لمواجهة التحديات العديدة الناجمة عن الأزمات الأخيرة وتغير المناخ. وكانت الزيادة معتبرة كما هي حال التحديات، ويعول الفريق الجديد لإدارة الصندوق على دعم وثقة الدول الأعضاء به.

57- وبرزت الحاجة للتأكيد على ثلاث نقاط. أولها أن الزيادة الإجمالية في الميزانية الإدارية قد صممت لتعزيز القدرة التشغيلية للصندوق فيما يتعلق بدعم تجهيز البرامج؛ واستجابة للحاجة التي عبرت عنها الدول الأعضاء، تدار الموارد وتنفق بشكل متزايد ضمن البلدان النامية نفسها حيث غدا الحضور القطري القوة الدافعة وراء عمل الصندوق. ثانيا أن التكاليف الحقيقية للإدارة انخفضت على مدى السنوات الأربع السابقة ويتم التخطيط لتخفيضات إضافية. ثالثا تم الأخذ بالتعليقات التي أدلى بها المندوبون عن تكاليف موظفي الصندوق وإدارة موارده البشرية بعين الاعتبار، وسيتم تحري هذا الموضوع بصورة وثيقة كجزء من الإصلاح الشامل للموارد البشرية. واستجابة لطلب من المجلس التنفيذي، يتم استعراض خارجي لتكاليف ومزايا الموظفين. والهدف من هذا الاستعراض هو تعزيز كفاءة الصندوق خلال فترة التجديد الثامن، كما ازدادت الفعالية الإنمائية للصندوق خلال فترة التجديد السابع للموارد، التي يتم استعراض الدروس المستفادة منها بصورة دقيقة.

58- **السيد LAVIZZARI** (مدير مكتب التقييم في الصندوق) قال بأن الوثيقة GC 33/L.4 تضم برنامج العمل المتواصل الثاني لفترة ثلاث سنوات لمكتب التقييم للفترة 2010–2012، وميزانيته لعام 2010. وهنالك أربعة مجالات رئيسية للأولوية: إجراء تقييمات مختارة على المستوى المؤسسي، وتقييمات لبرامج ومشروعات قطرية؛ وإجراء أعمال تقييم محددة حسب ما تقتضيه سياسة التقييم ولجنة التقييم؛ وتقييم التواصل والشراكات؛ وتقييم منهجية مكتب الصندوق الخاصة وفعاليته. وترد في الملحقين الرابع عشر والخامس عشر الأنشطة المحددة لفترة الثلاث سنوات، كما تم الاتفاق عليها مع المجلس التنفيذي، حيث سيعمل مكتب التقييم على تقييمين مؤسسيين رئيسيين عام 2010: تقييم نهج الصندوق ونتائجه في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ واستراتيجيته لتنمية القطاع الخاص وإرساء الشراكات معه. وهذا العمل جارٍ بالفعل. كذلك سيجري مكتب التقييم ثمانية تقييمات لبرامج قطرية، علاوة على إعداد وثائق متنوعة كما هو مطلوب على أساس دائم. وفيما يتعلق باستعراض الأقران الخارجيين، فقد استعرضت لجنة التقييم المسودة الأولى لتقرير فريق استعراض الأقران وسوف ينظر المجلس التنفيذي في تقريره النهائي في دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2010.

59- وتصل الميزانية المقترحة لمكتب التقييم لعام 2010 إلى 6.2 مليون دولار أمريكي، أي بتراجع بالقيمة الحقيقية بحدود 2.3 بالمائة عن ميزانية عام 2009، وهي تمثل 0.78 بالمائة من برنامج العمل المقترح للصندوق لعام 2010، أي أنها تلائم تماما السقف الذي وضعه المجلس التنفيذي بحدود 0.9 بالمائة عام 2008. ويخطط المكتب للعمل مع 19.5 موظفا فيه، أي نفس العدد لعام 2009.

60- السيد **AYAZI** (أفغانستان) قال مشيرا إلى الملحق 20 عن التقييمات المستقلة بأن أربعة فقط من التقييمات الـــ 97 التي أجريت في الفترة 2003–2009 كانت مواضيعية، وهي النوع الوحيد الذي يمكن تقييمه

بصورة مشتركة من قبل الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، وتساءل عن عدد التقييمات المواضيعية التي ستجرى عام 2010؟

61- **السيد ZIA-UR-REHMAN** (باكستان) قال بأنه لا بد من أخذ اعتبارين هامين جدا بالحسبان فيما يتعلق ببرنامج العمل المتواصل لفترة ثلاث سنوات. الاعتبار الأول هو ضرورة وجود سياسة تسويقية متسقة ومنسقة للبلدان الأعضاء، لأن لمثل هذه السياسة تأثير مباشر على الحد من الفقر، وبخاصة في الوضع الذي تنخفض فيه أسعار السلع لتصل أدنى مستوياتها. والاعتبار الثاني وجوب وضع أهداف محددة لفترة ثلاث سنوات فيما يتعلق بتغير المناخ.

62- **السيد LAVIZZARI** (رئيس مكتب التقييم بالصندوق) قال بأن مثل هذه التقييمات المواضيعية قد تم استبدالها إلى حد كبير بالتقييمات المؤسسية والتي تتطرق في حقيقة الأمر عادة لما كان في السابق يعتبر مجالات مواضيعية، وعلى سبيل المثال قام مكتب التقييم بإجراء تقييم مؤسسي لسياسة التمويل الريفي في الصندوق وهو مجال مواضيعي إلى حد كبير، و ينطبق الحال نفسه على مواضيع المساواة بين الجنسين وعمليات وشراكات القطاع الخاص وقدرة الصندوق الابتكارية التي يتم إجراء تقييمات بشأنها حاليا. كذلك فإن المكتب كان يتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي كانت تجري أيضا تقييما عن قضايا التمايز بين الجنسين.

63- **السيدة OMURA** (نائبة رئيس الصندوق) قالت بأن الاعتبارات التي ذكرها ممثل باكستان قد تم أخذها بجدية تامة وسوف تنعكس بصورة مطردة في الاستراتيجية المستقبلية.

64- **السيدة CAMPA** (إيطاليا) أكدت استجابة لسؤال طرحته **رئيسة المجلس** أن إيطاليا ترغب في الامتناع عن التصويت على تبني الميزانية الإدارية للصندوق.

65- **تبنى مجلس المحافظين القرار 157/د-33 بشأن الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2010.**

مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 33/L.5)

66- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لشؤون البرامج، دائرة إدارة البرامج في الصندوق) قال بأن *سياسات ومعايير الإقراض* في الصندوق تشكل واحدة من أهم وثائقه إلا أنها لم تعدل منذ عام 1998، وأن المجلس التنفيذي كان مصمما على الحاجة لمراجعتها بغية التطرق للتحديات التي يواجهها الصندوق وشركاؤه حاليا. وبانتظار هذه المراجعة التي ستعرض على مجلس المحافظين في دورته في عام 2011، فإن الموافقة على مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 33/L.5 سوف يفوض المجلس التنفيذي بسلطة إيجاد فئة إقراضية جديدة مشابهة للشروط المشددة لمؤسسة التنمية الدولية، والتي هي في حقيقة الأمر شروط تيسيرية للغاية ولكن مع فترات استحقاق أقصر. والهدف من هذه النقلة هو التقلبات الاقتصادية الأخيرة التي جعلت من الصعب على العديد من البلدان قبول الشروط التي يقدم الصندوق قروضه بموجبها حاليا. وعلى أية حال، فقد أشار المجلس التنفيذي بأنه لن يستخدم هذه السلطة الجديدة ما لم يكن مقتنعا بأن هذه الفئة الجديدة لن تؤثر سلبا على استدامة البرنامج التمويلي للصندوق.

67- **تبنى مجلس المحافظين القرار 33/158 بشأن مراجعة سياسات ومعايير الإقراض.**

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 10 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 33/L.6)

68- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لشؤون البرامج، دائرة إدارة البرامج في الصندوق) قال بأنه قد تم الاستمرار بالعمل بتطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2009 على جميع القروض والمنح القطرية التي تم عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وفيما يتعلق ببرنامج العمل الإجمالي، فقد تم تخصيص 96 بالمائة من القروض والمنح التي يوفرها الصندوق بموجب المبادئ التوجيهية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، في حين تم تخصيص الـ 4 في المائة الباقية لمنح إقليمية وعالمية لا يتم توفيرها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

69- وعكست الدرجات القطرية لعام 2009 البيانات المحدثة للأداء – لكل من الحافظة وأداء القطاع الريفي لكل بلد من البلدان، علاوة على تعداد السكان الريفيين ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وقد انعكست هذه البيانات المحدثة في الدرجات القطرية النهائية في عام 2009 وفي المخصصات القطرية لعام 2010.

70- **السيد LAMPERT COSTA** (البرازيل) قال بأنه من الضروري بمكان ألا يشكل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أي خطر على الاستقرار المالي للصندوق، وأن عليه أن يوفر التوازن المناسب بين الأداء وبين مستوى الفقر. كذلك فإن هنالك حاجة أيضا لزيادة التنسيق بين فترات تخصيص الموارد والبرامج القطرية بغية تحسين المطابقة بين التمويل والاحتياجات الاستثمارية. وقال إن البرازيل تؤيد إعادة بدء المناقشات الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والهيكلية التسييرية له بما في ذلك إعادة التنشيط وإعادة التنظيم الخاص بتقييم منجزات هذا النظام ونواقصه.

71- **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد لشؤون البرامج، دائرة إدارة البرامج في الصندوق) قال بأن هنالك حاجة بالفعل لإدخال تعديلات على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وأن مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ستستمر بالفعل في مناقشة هذه المسألة، كما هو وارد في الفقرة 5 من التقرير المرحلي (GC 33/L.6). وبمساعدة الدول الأعضاء فإن النظام يمكن أن يتحسن بالتأكيد. كذلك فإن جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية التي تستخدم نظما لتخصيص الموارد على أساس الأداء تجتمع سنويا لمقارنة نظمها مما يوفر مدخلات لمناقشات الصندوق الخاصة بهذه المسألة.

72- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.**

تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (البند 11 من جدول الأعمال) (الوثيقة GC 33/L.7)

73- **رئيسة المجلس** لفتت الانتباه إلى التقرير المرحلي عن أنشطة الآلية العالمية لعام 2009، كما هي واردة في الوثيقة GC 33/L.7.

74- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.**

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال)

75- السيد **GUÉ** (هايتي) شكر المجتمع الدولي بأسره والصندوق على وجه الخصوص على تعبيرهم عن التضامن في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي والتي فاقمت آثاره من آثار الأعاصير الأربعة التي ضربت البلاد عام 2008. ولم تتضرر الزراعة بشكل مباشر من هذا الزلزال ولكن هذه الكارثة سيكون لها أثر كبير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للعالم الريفي، حيث أن القطاعين من المستوى الثاني والثالث من الاقتصاد الوطني قد تضررا بشدة، وبالتالي فإن القطاع الزراعي والذي هو أساسا المصدر الرئيسي للدخل في هايتي سيتوجب عليه أن يسهم بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. وبناء عليه فإنه من الحاسم بمكان أن يستمر الدعم الدولي، والاستثمارات الدولية لا بد أن تزيد. وقد شكلت الأزمة الحالية فرصة لزيادة الإنتاج الزراعي ولتطوير تصنيع تجهيز المنتجات وتسويقها ولخلق فرص عمل في المناطق الريفية.

76- وبالتالي فقد أحدثت وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة وغيرهما من الشركاء برنامج استجابة للكارثة مؤلفا من سبع نقاط مما يتوجب تعبئة ما يعادل 700 مليون دولار أمريكي لأجله. وقد كانت التحديات ضخمة وفاقت بكثير قدرة بلد واحد أو مؤسسة واحدة، وبالتالي فإن هايتي تناشد الدول الأعضاء في الصندوق والمجتمع الدولي بأسره للقيام بعملية رئيسية لدعم التنمية الريفية والزراعية فيها بهدف استعادة الإمدادات الرئيسية، وخلق فرص العمل، وإعادة إطلاق الاقتصاد الوطني.

77- **السيد عاشور** (تونس) قال بأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء قد حقق نتائج إيجابية مفضية إلى المزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد المالية مع توفير المرونة الضرورية للأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية في البلدان والأقاليم ذات الاحتياجات الخاصة. ويتوجب على الصندوق على أي حال زيادة استخدام الخبرات المحلية، كذلك فإن زيادة بمقدار 12 بالمائة في قروض ومنح الصندوق الجديرة بالتقدير ستمكن الصندوق من توسيع أنشطته وحضوره في الميدان. وقد أظهرت الأزمة المالية وأزمة الأغذية الأخيرة مدى تهميش وضعف السكان الريفيين، وبالتالي يجب إيلاء انتباه خاص لمساعدتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة ضمن الإطار الاقتصادي العالمي. ومن القضايا الأخرى قضية تغير المناخ وأثره المباشر على القطاع الزراعي. والمجتمع العالمي يعي التحديات الهائلة التي تواجه المناطق الريفية ولكنه يجب أن يزيد من جهوده لمتابعة تنفيذ توصيات خطط العمل التي تم تبنيها بهذا الصدد في العديد من الاجتماعات على أعلى المستويات.

78- وفي تونس، أدت الإصلاحات الجارية إلى إشراك المستفيدين في جميع المشروعات الإنمائية بما فيها تلك الجارية في مجال الزراعة والأمن الغذائي. علاوة على ذلك فقد تم اتخاذ الإجراءات لتعظيم الموارد من خلال الإدارة السليمة، مما نجم عنه استكمال المشروعات في وقتها المحدد وتحقيق النتائج وخلق المزيد من فرص العمالة. وتحقيقا للمساواة الاجتماعية وتمكينا للمجتمعات الضعيفة لحصد ثمار التنمية الوطنية، فقد تم وضع الآليات الملائمة لتوفير قروض بفوائد منخفضة وتسهيلات ملائمة لتسديد قروض

للمشروعات الخاصة، علاوة على المتابعة الرامية إلى ضمان استخدام الموارد لتوسيع الأنشطة الاقتصادية التي تضمن دخلا مستداما. ويتوجب على الصندوق زيادة جهوده وتنسيق برامجه لمواجهة التحديات، ومن بينها خلق آليات للتطرق لأزمات الأغذية الطارئة، وبالتالي للتخفيف من حدة الفقر في أكثر الأقاليم حرمانا.

79- **السيد ZHENG** (الصين) قال بأنه يتوجب على المجتمع الدولي العمل معا للتطرق للتحديات الناجمة عن الأزمة المالية الدولية المستمرة، وعلى الصندوق أن يقوم بمهمته بشكل كامل وبخاصة من خلال تبني إجراءات أكثر استهدافا وفعالية لمساعدة البلدان النامية. وقال بأن لدى الوفد الصيني ثلاثة مقترحات بهذا الشأن.

80- أولا، يتوجب على المجتمع الدولي تعبئة المزيد من الموارد لمساعدة البلدان النامية، وخاصة الأقل نموا، ويتوجب على المؤسسات المالية الدولية، بما فيها الصندوق، زيادة استثماراتها في الزراعة، كما يتوجب على البلدان المتقدمة ألا تقلص من مساعداتها الإنمائية الدولية، في حين يتوجب على البلدان النامية نفسها أن تسرع من وتيرة إصلاحاتها. ثانيا، لا بد من زيادة التعاون بين بلدان الجنوب وتقاسم الخبرات وهو مجال رئيسي للتعاون بين البلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية: فالبلدان النامية تتمتع بخبرة واسعة في مجال الحد من الفقر الريفي؛ وبإمكان المؤسسات المالية الدولية أن تدمج مدخلاتها من الموارد وتنشئ مرتكزا للتعاون. وبالفعل فقد قامت الصين عام 2009 باستضافة أول حلقة عمل يعقدها الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. ثالثا، على الصندوق أن يستغل ميزته النسبية استغلالا كاملا وأن يزيد من تعاونه مع غيره من المؤسسات ومع الدول الأعضاء فيه موليا ملكية البلدان المتلقية الاهتمام الذي تستحقه. وعليه أن يركز على الإصلاح والابتكار في عملياته وأن يقدم الاقتراحات للإصلاح الزراعي ويعزز من حوار السياسات مع حكومات البلدان النامية، كذلك عليه أن يعزز من كفاءته المؤسسية وفعاليته الإنمائية. وتظهر خبرة الصين الخاصة بأن التنمية هي مفتاح الحد من الفقر الريفي، وهي ترغب في تعزيز تعاونها مع الصندوق في الوقت الذي تتقاسم فيه خبراتها مع غيرها من الدول النامية مانحة إياها الدعم.

81- السيدة **MTINTSO** (جنوب أفريقيا) عبرت عن مواساتها لحكومة وشعب هايتي، وقالت بأن جنوب أفريقيا تقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في عملية إعادة البناء بعد الكارثة، وأنها تؤيد الجهود الرامية إلى تيسير إلغاء جميع ديون هايتي، بما فيها الدين المستحق عليها للصندوق.

82- وفيما يتعلق بموضوع الدورة الحالية، فإنه لا بد من تنفيذ القرارات، ولا بد من الإيفاء بالوعود إذا ما أردنا التغلب على أزمة الأمن الغذائي. إذ يتوجب على الصندوق أن يستمر في لعب دور حاسم في ضمان تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية، وكذلك لا بد من الإيفاء بالتعهد الذي قطعته قمة لاكويلا على نفسها بمبلغ 20 مليار دولار أمريكي، ولا بد من تطبيق المبادئ الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام الصادرة عن قمة روما. ومما لا شك فيه أن الصندوق يستحق الثناء على جهوده في مجال المساواة بين الجنسين فالسواد الأعظم من صغار المزارعين الذين يوفرون 80 بالمائة من الإنتاج الزراعي، و70 بالمائة من العمالة الريفية في البلدان النامية هم من النساء، ولا بد من دعمهن من خلال سياسات للتنمية

الريفية والزراعية تكون مراعية للتمايز بين الجنسين، لأن النساء يشكلن عاملا حاسما في الإجابة على التساؤل "من سيطعم العالم" الذي طرحه رئيس الصندوق.

83- ويتوجب على الصندوق تعزيز جهوده التي لا تعرف الكلل لمساعدة أفريقيا، وبخاصة برامج دعم لبناء القدرات المتعددة الموجهة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، كذلك فإن هناك حاجة للمزيد من الدعم للمبادرات التي تقودها البلدان، وللبرامج الإقليمية مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا بهدف تحقيق تنمية مستدامة والوصول إلى قارة متحررة من الجوع. وحثت جنوب أفريقيا الدول الأعضاء في الصندوق ومجتمع المانحين على تعزيز مهمة الصندوق من خلال استثماراته التي تدعم الزراعة المستدامة بيئيا والجهود الرامية إلى الاستجابة إلى تغير المناخ.

84- السيد **SRIBOONSUE** (تايلند) عبر عن تعازيه لحكومة وشعب هايتي، وقال إن تايلند قد انضمت إلى الاستجابة الدولية الكبيرة للكارثة من خلال توفير 000 20 طن من الأرز والهبات النقدية من الحكومة والشعب، كذلك فقد أوجدت لجنة متعددة الوكالات لتوفير المزيد من المساعدة، ويمكن للصندوق أن يلعب دورا محوريا في جهود الإحياء بعد الكارثة.

85- وقد أدت تايلند مساهماتها للتجديد الثامن لموارد الصندوق في وقت مبكر مضاعفة مبلغ إسهاماتها السابقة، وبالفعل فإن تايلند ليست من الجهات المانحة الرئيسية في الصندوق كما أنها ليست من المتلقين المنتظمين لمساعدته، ولكن تعاونها مع الصندوق يتقدم بصورة جيدة. فقد وفر الصندوق مؤخرا التدريب لعدد من المسؤولين التايلنديين في القطاع الزراعي بغية إنشاء مركز للخبرات التقنية في تايلند يوفر الدعم للبلدان الأخرى في الإقليم، كذلك فقد تمت صياغة استراتيجية لإرساء الشراكات في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. ويتم السعي للحصول على استثمارات أكبر في الأنشطة الزراعية الحكومية من المجتمع المدني، ومن الشركاء من القطاع الخاص، ومن المؤسسات المالية الدولية بما أن التنمية الزراعية في البلدان المجاورة ضرورية للحد من الفقر في الإقليم ولتأمين أمنه الغذائي. وتؤكد الحكومة التايلندية مجددا على الالتزامات التي أبرمت في مؤتمر القمة العالمي الخاص بالأمن الغذائي، وقالت بأنها على استعداد للتعاون مع جميع البلدان والمؤسسات لترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة. وبهذا الشأن فإن موضوع القمة الحالية ذو صلة كبيرة، وستبذل تايلند ما بوسعها لإطعام شعبها وللمساعدة في إطعام بقية العالم.

86- السيد **OEHLER** (النمسا) قال بأن الصندوق على المسار الصحيح لتحسين فعاليته والإيفاء بتحديات التنمية الريفية على ضوء المناقشات الخاصة بهيكله التنظيمي واستراتيجيته التشغيلية خلال التجديد الثامن للموارد. إلا أنه يتوجب على إدارة الصندوق الاستمرار في عملها الدؤوب من خلال تشذيب صورة الصندوق بالإضافة إلى تحسين فعاليته وكفاءته التكاليفية. وبخبرته المستمرة على مدى ثلاثين عاما فقد راكم الصندوق كما فريدا من نوعه من المعارف عن التنمية الريفية، ونظرا لمحدودية قدرته المالية، يتوجب على الصندوق استخدام معارفه لتعظيم الفعالية الإنمائية والتي يمكن تحقيقها على أفضل السبل من خلال النهج الابتكارية والمشروعات التي تتمتع بإمكانية توسيع نطاقها ومضاعفتها من قبل زبائن الصندوق وشركائه الإنمائيين.

87- وقد جعلت أزمة الأغذية الأمن الغذائي هدفا إنمائيا أساسيا، وكما هو متفق عليه عموما يتوجب زيادة الاستثمارات في الزراعة إذا ما أردنا بالفعل تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر. وقد أكد *تقرير التنمية العالمي لعام 2008* على الحاجة لزيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية بهدف تحقيق الغايات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد رأت الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي ومبادرة لاكويلا للأمن الغذائي دورا تنفيذيا للصندوق. وبوضوح فإن للصندوق دورا هاما يمكن له أن يلعبه وعليه أن يبذل كل جهد ممكن لنشر خبراته.

88- وبإمكان الصندوق أن يركز على تنفيذ أولوياته التشغيلية الموضوعة في فترة التجديد الثامن للموارد، وتحقيق النتائج من خلال نهج قطرية متباينة، والترويج للملكية القطرية ولشراكات تعاونية، بما في ذلك مع القطاع الخاص، والمساواة بين الجنسين، والتطرق لتغير المناخ والاستدامة. وكان حجم التجديد الثامن كافيا للصندوق لزيادة إقراضه السنوي، وبالتالي للمساهمة بصورة ملموسة أكثر في الحد من الفقر الريفي.

89- **السيد FAUGOO** (موريشيوس) قال بأنه منذ الربط بين تغير المناخ والأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة فإن جهود الحد من الجوع، التي يمكن للصندوق أن يلعب فيها دورا هاما، يجب أن تركز على تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من التطرق لمشاكل تغير المناخ بصورة أكثر فعالية، ومن إنتاج المزيد لاستئصال الفقر والجوع. وقال بأن التعاون الممتاز بين موريشيوس والصندوق يعود إلى عام 1979: حيث تم تمويل ثلاثة مشروعات في قطاع الزراعة ومصايد الأسماك، وهنالك مشروع جديد قيد التنفيذ وهو مشروع دعم الموارد الزراعية والبحرية. وقال بأن الصندوق يساعد أيضا الحكومة على التغلب على مشاكل معقدة في مجالات مثل صون البيئة، وإدارة الموارد البحرية، وسبل العيش، والتنمية والرفاه الاجتماعي.

90- ونظرا للخصائص الفريدة من نوعها للنظم البيئية الجزرية، فإن موريشيوس تواجه مخاطر متزايدة جراء تغير المناخ، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. إذ تراجعت حصيلة صيد سمك التونة على سبيل المثال بحوالي 40 بالمائة عام 2007 نتيجة لارتفاع درجات حرارة مياه البحر، وبالتالي قررت الحكومة القيام باستثمارات معتبرة في قطاع الزراعة ومصايد الأسماك من خلال صندوق للأمن الغذائي يعادل بقيمته 330 مليون دولار أمريكي. وتقوم بتنفيذ خطة استراتيجية للأمن الغذائي للفترة 2008–2011. ومن شأن مثل هذه التحركات أن تساعد صغار المنتجين على العمل بصورة أكثر فعالية، والأهم من ذلك تمكينهم على أخذ مصائرهم بأيديهم كأصحاب مبادرات. وسيتكامل برنامج الصندوق الجديد مع برنامج الحكومة. كذلك فقد جعلت الحكومة من التعاون الإقليمي دعامة لخطتها الاستراتيجية: إذ أنشأت شركة إنمائية إقليمية للترويج للأمن الغذائي وغيرها من المشروعات الإنمائية. والدعوة موجهة للصندوق للمشاركة في تلك المبادرة من خلال توفير المساعدة التقنية والتمويل بمنحة.

91- **السيد DRESCHER** (ألمانيا) قال بأن مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، والشراكة العالمية للزراعة والأمن الغذائي التي أرسيت في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، والإعلان الذي تبنته مجموعة العشرين في بتسبرغ، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي يؤسس له البنك الدولي حاليا، كلها لبنات رئيسية في هيكلية زراعية دولية جديدة يتوجب على الصندوق التأقلم معها إذا ما أراد أن يبقي على

أهميته وصلته بتمكين فقراء الريف. وفي واقع الأمر فإن تأثير الصندوق على تشكيل الترتيبات الجديدة للتسيير الدولي كانت أقل مما يمكن وأقل مما كان يجب عليها أن تكون. ولا بد من التعبير بوضوح عن رؤية الصندوق لدوره وتركيزه الاستراتيجي وأفكاره بشأن تقسيم العمل بين الوكالات المختلفة.

92- وقد أعلن رئيس الصندوق تغييرات تنظيمية بعيدة الأمد في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009، على أن تتبعها تغييرات إضافية، وهي إطار مفاهيم شامل للهيكلية التنظيمية الجديدة المتوقعة والتي يجب عرضها الآن على المجلس التنفيذي. ومن الهام بمكان أيضا في هذا السياق المضي في جدول أعمال إصلاح الموارد البشرية: حيث يجب أن يشكل إجراء شفافا يستند إلى الكفاءات عند تعيين جميع الموظفين رفيعي المستوى في الصندوق عنصرا هاما في إصلاحات الموارد البشرية والإصلاحات التنظيمية.

93- عكس المبلغ الموضوع للتجديد الثامن للموارد التقدير الإيجابي الذي يحظى به عمل الصندوق من قبل دوله الأعضاء بما فيها ألمانيا، ولكنه من المؤسف وجود هذا التوزيع غير المتساوي للعبء بين القوائم المختلفة. وإذا ما كان للموارد الإضافية أن تؤدي إلى أثر إنمائي أكبر بصورة معتبرة، يتوجب على الصندوق اتباع الالتزام بشكل حازم بجدول أعماله الإصلاحي وبزيادة فعاليته أكثر بما في ذلك الفعالية التكاليفية واستخدام الموارد للأغراض التشغيلية وتقليص التكاليف الإدارية إلى حدها الأدنى.

94- **السيد GOUANDJIKA** (جمهورية أفريقيا الوسطى) قال بعد ثنائه على قيادة السيد نوانزي للصندوق أنه ونتيجة للعروض التي قدمها وفد بلاده أثناء دورة مجلس المحافظين الثانية والثلاثين والتي قدمها رئيس جمهوريته أثناء مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، أرسل الصندوق بعثة لتحري الحقائق التي زارت جمهورية أفريقيا الوسطى في ديسمبر/كانون الأول 2009، وأعلنت البعثة عقب ذلك تقديم مساعدة بحدود 9 ملايين دولار أمريكي للفترة 2010–2012 والتي تعبر حكومة بلاده عن امتنانها العميق بشأنها في سعيها للخروج من أزمات عسكرية وسياسية متلاحقة قوضت اقتصادها، وبخاصة القطاع الزراعي.

95- في يونيو/حزيران 2009 تأهلت جمهورية أفريقيا الوسطى لإعفاء من الديون بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والمجال الآن مفتوح للمفاوضات مع المانحين، بما في ذلك الصندوق لبث حياة جديدة في زراعة هذا البلد ولضمان أمنه الغذائي المستدام، وكان من المؤمل أن ينضم الصندوق إلى الجهات المانحة الأخرى في حضور مائدة مستديرة متوقعة حول الأمن الغذائي في هذا البلد، كذلك فإن الحكومة منخرطة أيضا في الأنشطة الخاصة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتحفيز النمو الزراعي والإنتاجية الزراعية بغية استئصال الفقر. وقد تم إيجاد فريق وطني لمعالجة المسائل التي لها علاقة بالشراكة الجديدة من أجل أفريقيا والبرنامج الزراعي الأفريقي المشترك. وتسعى حكومته للحصول على التزام من الصندوق وغيره من منظمات الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج الزراعي الأفريقي المشترك. وفي النهاية أثنى السيد GOUANDJIKA على العمل الذي يقوم به كل من البنك الدولي والصندوق، فيما يتعلق بتمويل برنامج للمشروعات المتوسطة والصغيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

96- **السيدة JACOVELLA** (كندا) قالت بأنه وفي ضوء التأكيد الدولي المتجدد على التنمية الزراعية، أعلنت كندا عن مضاعفة دعمها للتنمية المستدامة للزراعة بالتزام يبلغ 600 مليون دولار أمريكي من الأموال الجديدة على مدى السنوات الثلاث القادمة مما يرفع تمويل بلادها الإجمالي للزراعة إلى أكثر من 1.18

مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك فقد مثل تعهد كندا بموجب التجديد الثامن للموارد زيادة مقدارها 138 بالمائة، وهو دليل حي على دعمها للصندوق ولعملية الإصلاح فيه. وسيكون الأمن الغذائي واحدا من أهم أولويات المساعدة الدولية لكندا مع إيلاء أهمية خاصة لدور النساء كمزارعات. وتتماشى سياسة الصندوق مع العمل بصورة مباشرة مع صغار مالكي الأراضي وصغار المزارعين تماما مع هذه الاستراتيجية.

97- ويتمتع فريق الإدارة العليا في الصندوق بأساس صلب يمكن البناء عليه، ولا بد من الحفاظ على زخم الإصلاحات. ويتطلب تعزيز الحضور القطري نظما ومهارات ومواقف جديدة. ويتوجب على الصندوق تسريع تنفيذ استراتيجيته للموارد البشرية على وجه الخصوص بناء على مبادئ الكفاءة وعلى المستويات العليا من الالتزام والتحفيز، وتتطلع كندا إلى التوصيات التي سيخرج بها التقييم المؤسسي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

98- ويتوجب على الصندوق ضمان تركيز برامجه على نظم الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتلقى جهوده لتحسين التنسيق وزيادة البرمجة المشتركة الترحيب. وكذلك في واقع الأمر التزامه بدعم جهد إعادة الإعمار في هايتي. ويمكن للزراعة أن تسهم أكثر بكثير من مجرد إنتاج الأغذية أو المواد الأولية الصناعية. إذ أنها يتوجب عليها أيضا أن توفر الحلول للعديد من التحديات الإنمائية. ولتحقيق هذه الغاية يتوجب على الحكومات التعبير عن إرادة سياسية لخلق بيئات تمكينية خاصة بها والتحديات ضخمة ولا بد في مواجهتها إبقاء المستفيدين النهائيين – وهم الفقراء – في أذهاننا على الدوام. وعلى الصندوق أن يستمر في أن يكون لاعبا أساسيا في الجهود العالمية المستقبلية.

99- **السيد راشد** (مصر) قال بأن أزمة الأغذية التي فاقمتها الأزمة المالية والاقتصادية الساحقة عام 2009، قد أثرت سلبا على البلدان النامية. كذلك فقد بدأ العام الحالي بأزمة إنسانية عقب الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي، وعبر عن تضامنه مع شعب وحكومة هايتي، كما عبر عن دعمه الكامل للجهود المشتركة التي يبذلها الصندوق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للتعامل مع تداعيات هذه الكارثة على أرض الواقع في هايتي، وللعمل على إعادة إعمار البلد وعلى تنمية قطاعه الزراعي على المدى المتوسط والطويل. لقد كان الأمن الغذائي مثار قلق متزايد للمجتمع الدولي كما تتم عنه الاجتماعات الهامة المتعددة التي عقدت عن هذا الموضوع، وعبر عن أمله بأن تفي الدول المانحة بالتعهدات التي قطعتها على أنفسها في هذه الاجتماعات وبتوفير الموارد لدعم الأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة الثلاث في روما، مع الأخذ بعين الاعتبار مهمتها وخبراتها في مجالات التنمية الزراعية ومحاربة الجوع.

100- وقد عملت مصر بصورة مستمرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمحاربة الفقر والجوع، وضمن هذا الإطار، فقد أرست مصر شراكة مع الصندوق تسهم فيها في موارده ويدعم الصندوق ويمول بعضا من مشاريع التنمية الريفية فيها، وبالفعل فقد تم إبرام اتفاقية بالأمس فقط لمشروع جديد للصندوق في مصر، وعبر السيد راشد عن امتنان بلاده لهذا التوقيع.

101- **السيد OMACH** (أوغندا) قال بأن الدراسات الموثقة قد برهنت على أن عدم كفاية الاستثمارات في الزراعة مسؤول إلى حد كبير عن تفشي الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية، وما لم يتم التطرق إلى هذه المشكلة الملحة جدا فسيستمر الفقر والجوع في انتهاك حياة البشر وبخاصة في أفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى. ومنذ عام 1981 دعم الصندوق 12 مشروعا في أوغندا بما مجموعه 226 مليون دولار أمريكي، ومنح بما مجموعه 3.4 مليون دولار أمريكي. وأهم هذه العمليات كان مشروع تنمية الزيوت النباتية الذي أدى بالفعل إلى نتائج اقتصادية واجتماعية إيجابية، ويتوقع أن يكون له آثار مضاعفة قوية، كما تم استكمال المفاوضات بشأن تمديد المشروع إلى مرحلة ثانية.

102- وقدر رأى العديد في النقلة العالمية من نموذج الائتمان الزراعي إلى الائتمان الاقتصادي الكلي أفضل السبل لإيصال الخدمات المالية لفقراء الريف، إلا أن معظم مؤسسات التمويل الصغري في البلدان النامية كانت قائمة على أساس حضري، مما ترك فقراء الريف بدون أي تمويل لأنشطتهم. وبالتالي دعمت أوغندا تنمية سلاسل القيمة والتجهيز الزراعي من خلال الادخار وتعاونيات القروض وبرنامجها لتوفير الرفاهية للجميع. وما زال هنالك حاجة لدعم الصندوق للمساعدة على تعزيز هذه الخدمات المالية وتقوية هيكل الادخارات والاستثمار وتؤكد أوغندا مجددا على دعمها للصندوق وقيادته، وترحب بالإصلاحات الحالية وبخاصة زيادة التركيز على إشراف الصندوق المباشر على الأنشطة.

103- **السيد DANESTAD** (السويد) قال متحدثا بالنيابة عن بلدان شمال أوروبا أن تعيين سيدة أخرى ضمن فريق الإدارة العليا في الصندوق في منصب نائبة الرئيس موضع ترحيب كبير.

104- وفي حين أن الأزمة في هايتي ترجع أساسا إلى كارثة طبيعية، إلا أنه يتوجب علينا ألا ننسى أن سكان هايتي، مثلهم مثل الشعوب الأخرى، قد تضرروا أيضا بالمشاكل المالية ومشاكل الوقود الحالية وبتغير المناخ. وأثنى على جاهزية الصندوق لمساعدة هايتي وتحري الخيارات لمزيد من التخفيف من أعباء ديونها، إلا أنه قال بأنه يتوجب على الصندوق، فيما لو أراد أن يلعب دورا أكثر فعالية في التطرق للمشاكل الأخرى، أن يزيد جهوده في خمسة مجالات إصلاحية عريضة مذكورة في تقرير التجديد الثامن للموارد. وقال بأن بلدان شمال أوروبا تعلق أهمية كبيرة على هذه الإصلاحات وبخاصة في مجال إدارة الموارد البشرية. كما أنها تؤكد أيضا على أهمية تعميم قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويتطلع للنتائج التي سيتمخض عنها التقييم المؤسسي لهذا الموضوع.

105- وقد استمر الصندوق في إحراز التقدم على مدى السنة الماضية في التطرق للتحديات المشتركة وازداد اعتبار الدول الأعضاء له كشريك هام، ولكن ما زال هنالك العديد من التحديات الداخلية. وبحكم كونها جهات مانحة أساسية وداعمة للصندوق، فإنها معنية بجد بمهمة الصندوق في التغلب على الفقر الريفي وفعاليته التشغيلية والإدارية. ويتوجب على الصندوق الإيفاء بأعلى المعايير وخاصة فيما يتعلق بالحد من التكاليف الرأسية، علاوة على قضايا الشفافية والإشراف والتقييم المستقل والتي تشكل أساس الفعالية والكفاءة والثقة.

106- رفعت الجلسة في الساعة 1.40 بعد الظهر.

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية المنعقدة يوم الأربعاء 17 فبراير/شباط 2010 الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيس الجلسة: Jan De Bock (بلجيكا)

المحتويات

الفقرات

مناقشة فريق الخبراء بشأن "من قرارات القمة إلى حقول المزارعين: تغير المناخ والأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة" 176-108

مجمل المداولات بشأن الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين 177

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع) 218-178

- اليمن 179-178
- إيطاليا 181-180
- الجمهورية الدومينيكية 183-182
- غابون 185-184
- إكوادور 188-186
- سويسرا 191-189
- العراق 193-192
- موزامبيق 195-194
- البرازيل 198-196
- زامبيا 200-199
- السودان 202-201
- باراغواي 204-203
- سوازيلند 206-205
- إندونيسيا 208-207
- بنغلاديش 210-209
- جمهورية إيران الإسلامية 212-211
- باكستان 215-213
- نيبال 217-216

107- عقدت الجلسة في الساعة 3.05 بعد الظهر.

مناقشة فريق الخبراء بشأن "من قرارات القمة إلى حقول المزارعين: تغير المناخ والأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة".

108- **رئيسة الجلسة**، قالت، في معرض تقديمها لمناقشات الفريق، إن هذه المناقشات تتيح الفرصة للاستماع إلى رأي الخبراء بشأن طرق الوفاء بالالتزامات السياسية والمالية الرامية إلى تشجيع منظمات المزارعين وتؤدي إلى تحسين قدرتهم على التعاون مع الصندوق ومع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

109- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) دعا مجلس المحافظين إلى مشاهدة شريط فيديو وثائقي بشأن موضوع "من التزامات القمة إلى حقول المزارعين".

110- عرض شريط الفيديو الوثائقي.

111- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) ذكر أن المناقشات ستتناول أسباب قلة النتائج التي تحققت فيما يتعلق بالأمن الغذائي بالرغم من الوعود العديدة المطروحة في هذا الصدد، ثم قام بتقديم أعضاء فريق الخبراء. وذكر أن السيدة Haydée Castillo Flores تقوم بدور منسق المنتدى النسائي للتكامل بين بلدان أمريكا الوسطى الذي يستهدف تمكين النساء في أمريكا الوسطى ترويجا للتنمية الريفية، وقال إن السيد Ajay Vashee هو أحد المزارعين في زامبيا ورئيس الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين. وذكر أن السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، يكرس جهوده، بالإضافة إلى مهامه السياسية، من أجل التنمية أيضاً. وقال إن الدكتورة ناهد محمد طاهر هي مؤسسة ورئيسة مجلس إدارة بنك "جلف ون" للاستثمار وتتمتع بخبرة واسعة في المجال الاقتصادي والمالي وإدارة المخاطر وتيسير استثمارات القطاع الخاص. وذكر أن السير Gordon Conway هو أستاذ التنمية الدولية في مركز السياسات البيئية في الكلية الملكية في لندن وكان يرأس مؤسسة روكفلر. وقال إن السيد Kevin Cleaver هو نائب الرئيس المساعد لشؤون البرامج في الصندوق وتولى من قبل المسؤولية عن التنمية المستدامة في أوروبا وآسيا الوسطى لدى البنك الدولي كما تولى منصب مدير الزراعة والتنمية الريفية.

112- **السيد PINDA**، ردا على السؤال بشأن ترجمة الوعود على أرض الواقع، قال إن الجميع مسؤولون عن ذلك، غير أن القيادة السياسية، بصفة خاصة، يجب أن تكفل انتقال النتائج إلى الجماهير في المناطق الريفية.

113- **السيدة CASTILLO FLORES**، قالت إنه لا يمكن لأحد أن يحل محل الدولة، ومن ثم فإن الدولة والمنظمات غير الحكومية تقوم بأدوار تكميلية. وقالت إن الحركات النسائية والمنظمات القاعدية ومنظمات السكان الأصليين تعد أمثلة مطروحة على الحكومات، فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالتدريب والحصول على الائتمانات طويلة الأجل والتعلم، وهذه المجموعات تعمل على تمكين السكان بغرض التأثير على السياسات العامة.

114- **السيد VASHEE**، قال إنه إذا سئل المزارعون عمن هو المسؤول عن عدم الوفاء بالوعود سوف يلقون اللوم على واضعي السياسات والمشرعين، وبصفة عامة، على الجهات التي قدمت هذه الالتزامات.

115- **السيدة طاهر**، قالت إن الدعم يقدم للزراعة منذ فترة طويلة ولم تكن نشاطا اقتصاديا صرفا وقالت إنه ينبغي للمزارعين أن يلقوا اللوم على القطاع الخاص والحكومات والشراكات بين القطاعين الخاص والعام بخصوص الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى فرض القيود على الموارد وعلى ندرة الأغذية. وينبغي إشراك المزارعين كأطراف فاعلة مع السياسيين والتوجه نحو الإنتاج الاقتصادي تشجيعا لهذا التعاون.

116- **السير Gordon CONWAY**، أعرب عن اعتقاده بوجود إرادة سياسية للوفاء بالوعود، ولكن السياسيين ينتقلون عادة من أزمة إلى أخرى. لذلك يجب تعزيز الإرادة السياسية. وبالرغم من أن السياسيين مقتنعون بأن الأزمة الغذائية قد انتهت فإن أسعار الأغذية لا تزال في واقع الأمر، تتجه نحو الارتفاع وأخذت حالات الجفاف تزداد بشكل مستمر. وقال إن هناك هوة بين العبارات الإنشائية لمجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ومنظمة الأمم المتحدة وبين العمل الممتاز الذي ينفذ على أرض الواقع، مثل ممارسة الزراعة التي تصون الموارد الطبيعية وتقديم الائتمانات الصغرية، ويجب توسيع نطاق العمل الميداني، وهذا يتطلب زيادة مشاركة القطاع الخاص فيها بالتشارك مع الحكومات التي ينبغي أن توفر بيئة تمكينية له.

117- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) دعا مجلس المحافظين إلى مشاهدة شريط فيديو وثائقي بشأن الخلفية الإحصائية للفقر وانعدام الأمن الغذائي.

118- عرض شريط الفيديو الوثائقي.

119- **السيد CLEAVER**، قال إن الحلول العملية أصبحت الآن في متناول اليد. وبينما أدت المشروعات والبرامج والسياسات إلى نمو القطاع الزراعي في بلدان مثل البرازيل والصين وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام فإنها نفذت بالاعتماد على مستوى منخفض نسبياً من الاستثمارات. ويبدو أن عوامل النجاح تكمن في القيادة الجيدة والسياسات الصائبة التي تجتذب استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الضخمة في المجالات المناسبة لتطوير البنية الأساسية العامة والبحوث والتدريب والتمويل الريفي. وقال إن العالم أهمل الزراعة في السنوات العشرين الماضية واتخذ موقفاً مفاده أن الغذاء متوافر للجميع، غير أن التوزيع لا يتسم بالمساواة. والآن يجب استخدام موارد القطاعين العام والخاص بشكل فعال في تحقيق التوازن وتكرار التجارب الناجحة.

120- **السيد PINDA**، قال إن رئيس بلد ما يشكل فيه الفقراء 80 بالمائة من سكانه يجب أن تكون لديه الإرادة السياسية وبعد النظر والالتزام تجاه شعبه. وقال إن ارتفاع أسعار الأغذية في الفترة 2007-2008 كان متوقعا في ضوء الأحوال المناخية والجغرافية المتغيرة. وقال إن بلاده تأثرت بدرجة أقل خطورة من بعض البلدان الأخرى حيث تم التصدي للعديد من المشكلات المتعلقة بالزراعة، كما وفرت أغذية كافية للسكان.

121- **السيدة طاهر**، قالت إن الجشع كان هو السائد في العقدين الماضيين بين صانعي القرارات والمستثمرين من القطاع الخاص حيث دمروا الغابات والمزارع وأقاموا محلها العقارات مفترضين وجود أغذية ومياه كافية للسكان. ولكن إهمال الزراعة أدى إلى التناقص الحالي في الأغذية. وقالت إن مشكلة شح المياه ستواجه البلدان التي تتعرض لمعضلة الخيار بين حجم استخدام المياه للشرب واستخدامها في الري. وفي

غضون ذلك أصبح المزارعون معزولين وغير قادرين على المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن اللوجيستيات أو التسويق، بينما يتعين على الشركات أن تتعاون معهم بإشراكهم في اتخاذ القرارات حتى يكون لهم صوت مسموع في اتخاذ هذه القرارات.

122- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) علق على ما سلف قائلا إن الهجرة الواسعة للسكان من المناطق الريفية إلى المدن خلال الخمسين عاماً الماضية هي المسؤولة نسبياً عن إهمال المناطق الريفية.

123- **السيدة CASTILLO FLORES**، قالت إنه كثيراً ما ينظر إلى الفقراء على أنهم ليس لديهم حقوق أو إمكانات، ولكن رغم عدم إتاحة الفرصة لهم إلا أنهم يواجهون، في واقع الأمر، التحديات التي يتعرض لها العالم، مثل نقص الأغذية. إن التعاون الدولي في حاجة إلى اتباع سياسات عامة شفافة وفي الوقت نفسه تحقيق الاتساق بين القول والفعل. وأضافت أن نتائج مؤتمر القمة الأخير المعني بتغير المناخ، على سبيل المثال، كان يفتقر إلى المضمون، وينبغي ألا تكون السوق هدفاً في حد ذاتها كوسيلة لكسب الأموال ولكن ينبغي أن تستخدم كآلية لتحسين الأحوال المعيشية في أرجاء العالم. ولا يمكن الحد من الفقر إذا أعطيت الأولوية لبناء المطارات بدلاً من توجيهها إلى توفير المياه مثلاً، وقالت إن الحاجة تدعو إلى الاستثمار في الآليات التي تساعد البلدان النامية على أن تصبح قادرة على المنافسة كما تدعو إلى الالتزام بالسلوك المسؤول تجاه البلدان التي تحتاج إلى المساعدة.

124- **سير Gordon CONWAY**، قال إن الأولويات يجب أن تكون واضحة، ولكن هذه الأولويات لم توضع في مكانها الصحيح في العديد من البلدان وقال إن السياسات السابقة قامت على أساس إيديولوجي غير مواتٍ. وقال إنه لم يكن من المتوقع أن تحقق ملاوي هذا القدر من التنمية الصناعية بالأسلوب الذي حققته فييت نام حيث لم تجرب الثورة الزراعية السريعة التي حدثت هناك. وقال إن الزراعة أُهملت ليس فقط من جانب المانحين ولكن أيضاً من جانب حكومات البلدان النامية، وقال إن الأولوية أعطيت للزراعة ومن ثم رحب بالاقتراح المقدم من برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا بأن تخصص الحكومات 10 بالمائة من ميزانياتها للزراعة.

125- **السيد VASHEE**، قال إن المهم هو الطريقة التي توضع وتنفذ بها الأولويات ويمكن تحقيق النمو الزراعي بالاعتماد على صغار المزارعين الذين يمثلون أكبر قطاع خاص في العديد من البلدان النامية، وينبغي الاعتراف بوضعهم هذا. وقال إن الأولوية هي تحقيق الزراعة المستدامة والمرنة صغيرة النطاق. وأضاف أن النموذج السائد هو الزراعة واسعة النطاق التي تحقق وفورات الحجم كوسيلة لإنتاج أغذية رخيصة وتخلق منتجين قادرين على المنافسة لمنتجاتهم في أرجاء العالم. غير أن هذا النموذج لا يأخذ في اعتباره الصلات بين تغير المناخ وبين الأمن الغذائي والفقر ومصادر الطاقة.

126- **السيدMOLEBATSI** (بوتسوانا) قال إن حكومة بلاده أدركت مؤخراً أنه يجب إعطاء أعلى الأولويات للزراعة، وهي تبذل كل جهد لتوفير البذور والأسمدة والمعدات بغرض حفز الأنشطة الزراعية في المناطق الريفية. ونظراً لأن بوتسوانا تنتمي إلى البلدان متوسطة الدخل إلا أنها لا تحصل على مساعدات كافية من المنظمات الدولية. وأضاف أن الحكومة خصصت أكثر من 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل الاستثمارات الزراعية ولكن الأزمة المالية العالمية أثرت تأثيراً شديداً على إيراداتها التي يستمد معظمها من بيع الماس.

127- **السيد CLEAVER**، قال إن الطلب على الصندوق والمنظمات المماثلة ازداد بدرجة كبيرة جداً مع تجدد الوعي بأهمية الأغذية والزراعة. وأعرب عن تقديره لشواغل بوتسوانا وغيرها من البلدان ولكن محدودية الموارد دفعتها إلى أن تعطي الأولية لأشد البلدان فقراً مثل هايتي.

128- **السيدة طاهر**، قالت إنها تختلف بعض الشيء مع وجهة النظر هذه. فمن حيث الاستثمارات، وعملا على اجتذاب القطاع الخاص ينبغي أن ترتبط المشروعات بالقطاع الزراعي، وقالت إن بلادها لم تول اهتماما كبيراً للزراعة في حين يمكن لأي بلد، مثل التي تشكل الصحراء معظم أراضيها، أن تصبح منتجا كبيراً للتمر. وأيا كان دخل البلد فإن الاستثمار في الزراعة التي تحقق هامش ربح معقول إنما هو استثمار يتمتع بالجدوى.

129- **السيدة CASTILLO FLORES**، قالت إنه ينبغي أن يؤخذ الاختلاف والتنوع داخل الأقاليم في الاعتبار عند تحقيق التكامل بينها وفي الوقت نفسه مراعاة الضرورات الاقتصادية. ففي أمريكا الوسطى حيث ينتشر الفقر أساسا بين السكان من الأصل الأفريقي وسكان الريف، فإذا قدمت المنظمات والسكان الذين على صلة بالمناطق الريفية بعض الاقتراحات وتولى السياسيون تنفيذها سوف يتحقق التعاون الحقيقي في مجال التنمية الريفية.

130- **السيد DIALLO** (غينيا) قال إن العديد من الجهات المانحة لا تثق في قدرة البلدان النامية المتلقية على إدارة الموارد التي حصلت عليها بالشكل المناسب. وقال إن الصندوق ووكالة التنمية الفرنسية باشرا في علاج هذه المشكلة. أما الإجراء الضروري فهو المزيد من العمل على إقامة الشراكات بين المزارعين في بلدان الشمال وبلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا إلى من يحتاجون إليها. وينبغي إيجاد الوسائل عبر قنوات مثل منظمات المزارعين، من أجل تحديد المزارعين الذين ينبغي أن تستهدفهم المعونات. وفيما يتعلق ببلاده فعندما تقدم القروض بشكل مباشر إلى منظمات المزارعين يمكن ضمان جودة الإدارة، وقال إن التجربة كانت إيجابية بدرجة جعلت بلدانا أخرى تكرر نفس التجربة.

131- **السيد PINDA**، قال إنه من الواضح أن المنظمات لن تقدم الأموال إلى الحكومات الفاسدة لذلك فإن الأمر يعتمد على القادة في ضمان شفافية التسيير، وهو ما يشكل حافزا لهم على تحقيق ذلك إذا قامت منظمة مثل الصندوق بوقف التمويل للبلدان التي لا تلبي معايير الشفافية.

132- ومضى قائلا إنه يجب مواءمة السياسات الحكومية مع احتياجات الشعوب. وعندما تعتمد الحكومة نهجا يتحرك من القمة إلى القاعدة، معتقدة أنه يمكن أن تفكر بالنيابة عن شعوبها، فإن ذلك يؤدي إلى إبعاد سكان المناطق الريفية عن المسائل التي تؤثر في النهوض بأحوالهم، ويتعين على الحكومات أن تقبل لامركزية السلطة وتوفير الإمكانات المالية والإدارية حتى يمكن أن تنبثق الأفكار من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى حتى يمكن وضعها موضع التنفيذ. ومثل هذا النهج الذي يتحرك من القاعدة إلى القمة يمكن أن يشرك السكان إشراكا كاملاً في تحديد احتياجاتهم.

133- **السيدMARKU** (ألبانيا)، قال إن القضية الرئيسية هي مدى استعداد السياسيين للالتزام في الأجلين المتوسط والبعيد بصياغة سياسات مناسبة. ولا يمكن للمزارعين أن يغيروا أحوال الزراعة بسبب انخفاض قدرتهم على المساومة، ويجب تمكينهم حتى يستطيعوا أن يجبروا السياسيين على الابتعاد عن سياسات كسب الأصوات في الأجل القصير.

134- **السيدCLANCY** (منسق المناقشات) دعا مجلس المحافظين إلى مشاهدة شريط فيديو وثائقي يبين مدى أهمية دعم رابطات المزارعين.

135- عرض شريط الفيديو الوثائقي.

136- **السيد VASHEE**، قال إن تنظيم المزارعين في مجموعات يوفر لهم القوة الاقتصادية كما يوفر منتدى يمكنهم من مناقشة السياسات التي تؤثر فيهم والتعبير عن احتياجاتهم، ذلك أن مساعدة المزارعين على تشكيل وحدات مجدية اقتصاديا تؤدي إلى تحقيق وفورات في الإنتاج وتقترب بهم من الأسواق وتساعدهم على تحسين جودة الإنتاج وتكوين كتلة حرجة تجذب إليها القطاع الخاص وتقلل من تكاليف المعاملات. وقال إن الأسواق تجمع بين المنتجين، وما أن تصبح الفوائد مرئية أو ملموسة حتى يزداد التعاون فيما بينهم. وبالرغم من أن تنظيم صغار المزارعين، الذين يتوزعون على مناطق شاسعة ويختلفون في مستوى التعليم وفهم الأمور، إنما هي مسألة صعبة، إلا أنها يمكن أن تتحقق، بل وينبغي تيسيرها.

137- **السيد PINDA**، علق على ذلك بقوله إن عملية التمكين هذه متعددة الأوجه، حيث أنها تشمل وضع الإطار القانوني. وقد قامت الحركة التعاونية بهذا الأمر فعلاً. وفيما يتعلق ببلاده فإن الجمعيات التعاونية الصغيرة التي تم تشكيلها على مستوى القرى حققت آثارا واضحة للعيان. وقال إن الحكومة تعمل على زيادة قوة الحركات التعاونية وفعاليتها ومزاياها للمزارعين وقال إن التعاونيات تساعد على وضع السياسات المتعلقة بالأغذية وتحسن سبل الحصول على التسهيلات مثل المدخلات وتقديم المساعدة في الحصول على الخدمات والمعلومات. والأكثر أهمية هو كسر عزلة المزارعين.

138- **السير Gordon CONWAY**، شدد على أن الميزة الكبرى لمنظمات المزارعين ورابطاتهم تتمثل في أنها توفر أداة لنقل المعلومات والتكنولوجيا الجديدة، مثل البذور أو الأسمدة الجديدة، والمعلومات اللازمة لمراقبة الجودة. وقال إن استخدام الهاتف المحمول في أفريقيا حقق ثورة في الاتصالات وتمكين رابطات المزارعين من الوصول إلى الأسواق.

139- **السيد MABOUNDOU** (الكونغو) أعاد إلى الأذهان أن أفريقيا كانت منذ عشرين عاماً مضت قادرة على إطعام نفسها، ولم تشهد أي أزمات كارثية. ثم بعد ذلك ظهرت المشكلات بسبب ضعف الحكومات وضعف الإدارة وبخاصة عدم كفاية الهياكل التسويقية. وفي الماضي كانت المشروعات الحكومية مسؤولة عن التسويق ولكن المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وضعت نهاية لعملية التسويق التي تديرها الدول. ولم يحل محلها بديل آخر. وقد هبط مستوى الإنتاج بسبب عدم وجود وسائل لتسويق الناتج.

140- **السيد CLEAVER**، وافق على أن المشروعات العامة التي أشار المتحدث السابق إليها لم يحل محلها بديل آخر. وقال إن المسألة لا تكمن في إعادة إنشاء النظم غير الفعالة وإنما في الاستعاضة عنها بمشروعات القطاع الخاص والتعاونيات، على وجه التفضيل، والتي هي في الواقع مشروعات خاصة يمتلكها المزارعون. وقد تبين للصندوق أن مجموعات المزارعين تقدم خدمات عامة بشكل أفضل من مشروعات القطاع العام ذاتها. مثال ذلك أن رابطات المنتفعين بالمياه في إطار مشروعات الري، تتولى إدارة قنوات الري الثانوية والحقلية بشكل أفضل من الهيئات الحكومية، كما تتولى المجموعات، التي يتشكل معظمها من مجموعات نسائية، إدارة الائتمانات الريفية على مستوى القرى بشكل أفضل من

الوكالات الحكومية. ولا تتولى التعاونيات فقط شراء المدخلات وبيع المحاصيل وإنما تقدم أيضاً الخدمات العامة لاسيما فيما يتعلق بمشروعات القطاع الخاص.

141- **السيدة طاهر**، اقترحت أن يطلب الصندوق ووكالات التمويل الأخرى المتخصصة في مجال الزراعة من بعض صناديق الثروة السيادية تخصيص نسبة من ميزانياتها للزراعة، ولكن ليس لإدارتها. ويوزع جزء من هذه الأموال كأسهم مقابل الجهد للمزارعين تشجيعاً للمشاركة بدلاً من المنافسة بينهم وزيادة حصتهم مع تحسن الأداء. وهكذا إذا استطاع المزارعون خفض التكاليف باستخدام التكنولوجيا المحسنة سوف يمكنهم الحصول على المزيد من الأسهم ومن ثم تختفي معاناتهم من الفقر. وينبغي أن تهدف مشروعات القطاع الخاص إلى رفع مستوى المزارعين إلى مستوى أصحاب الدخل المتوسط حتى يصبحوا زبائن ومستثمرين ومن ثم يحصلون على مصدر لكسب الدخل، ويمكن للاستثمارات المؤسسية والصناديق الخيرية أن تستفيد من مثل هذه الترتيبات.

142- **السيد VASHEE**، وافق على أن هذه العملية الانتقالية يمكن أن تحسن من مستوى الإدارة وربما تشجع القطاع الخاص على المشاركة فيها. غير أنه في بعض الحالات تولى أصحاب القطاع الخاص أنشطة التسويق المحلية، ولكن قراراتهم الاستثمارية ضاعت هباءً بسبب تغيير السياسات الحكومية أو بسبب عوامل أخرى تؤثر في استقرار هذه السياسات. ويمكن للسياسات التجارية، مثل حظر التصدير أو انتظار المعونة الغذائية الخارجية أن تحل محل الإنتاج المحلي مثلاً. وقال إن أسس الاقتصاد الكلي لم تكن صائبة فقد لوحظ أنه من الأرخص والأكثر أماناً في المدى القصير الاستثمار في الوسائل المالية والسندات الحكومية مقارنة بالاستثمار في إنتاج السلع الزراعية. وحتى يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر في البلدان النامية وأن يحل محل مشروعات التسويق غير الفعالة وسيئة الإدارة التي تمتلكها الدولة يجب وضع سياسات مستقرة وواضحة في هذا المجال.

143- **السيدة CASTILLO FLORES**، عادت إلى مسألة تعاونيات المزارعين فقالت إنه ينبغي للدولة ألا تنظر إلى منظمات المزارعين والمنتجين كمنافس لها، بل الأحرى أن تنظر إليها كلاعب آخر يمكن أن يحفز الاقتصاد ويكمل دور الدولة. وقالت إن التعاون مسألة لا غنى عنها وأن الإجراءات الفردية تؤدي إلى فقدان المنظور الصائب. وضربت مثلاً على ذلك بمشروع ينفذ في نيكاراغوا وقدم الصندوق في إطاره المساعدة للسكان الأصليين من أصحاب الغابات والأحراج من أجل تحسين إدارتها، وأسفر المشروع عن صون المياه وانخفاض معدل حرائق الغابات وزيادة إنتاج عسل النحل وتنفيذ مخططات الائتمان الصغري. وأكدت من جديد على الحاجة إلى غرس الثقة بين التعاونيات والدولة. وقالت إن عبارة "القطاع الخاص" يمكن أن تشير إلى أصحاب الأعمال الكبيرة أو إلى قطاع الاقتصاد الاجتماعي، ومن المهم التمييز بينهما. وقد ظهرت مشكلة في إطار اتفاقيات المشاركة القائمة والمقترحة بين الاتحاد الأوروبي وبعض بلدان أمريكا الوسطى مما استبعد تعاونيات المزارعين من التفاوض بشأن المعاملات التجارية.

144- **السيد CATARINA MAMANI** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، أوضح أن الطلب على منتجات معينة يمكن أن يتوقف بعد الاستثمارات الضخمة من جانب المزارعين والقطاع الخاص والحكومة كما قد يؤدي إلى استيراد بدائل أقل سعراً مما يؤدي إلى إغلاق التعاونيات. ويتمتع المزارعون برؤية واضحة في هذا

المجال، كما أنهم ليسوا مسؤولين عن الأزمة المالية والغذائية أو تغير المناخ، وهم يريدون تحسين أحوالهم المعيشية بالتناغم مع الطبيعة. وحسبما يتعلق بالدبلوماسيين المحترفين الذين ليس لديهم هذه الرؤية الواضحة فإن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي، حيث يتعين عليهم تغيير رؤيتهم.

145- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) أحال فريق الخبراء إلى مسألة تغير المناخ وكيف يتم نشر المعلومات ذات الصلة، ملاحظا أن بعض الأكاديميين أعدوا خرائط مناخية تبين المواسم الزراعية المناسبة للمزارعين في أرجاء العالم. ولكن هذه المعلومات لم تنشر بعد.

146- **السيد CLEAVER**، رد على ذلك قائلا إن معظم الحكومات قامت بنشر معلومات للمزارعين عن المناخ عبر الإذاعة لكن ذلك تعلق بتغيرات الطقس وليس بتغيرات المناخ. وكما يتبين من تجربة كوبنهاجن الأخيرة فإن التأثير على الزراعة لم يشغل المكانة المحورية في المناقشات التي دارت حول تغير المناخ وذلك بالإضافة إلى قلة الأموال والاهتمام بهذا الجانب من المشكلة.

147- ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية فبالرغم من اتجاهها الصاعد فإنه يرى أن البلدان المتقدمة لا تخصص من ميزانيتها العامة مبالغ كافية لمساعدة البلدان النامية وأنه ينبغي تعبئة الموارد والمعارف من المصادر غير التقليدية باتخاذ إجراءات مثل التعاون مع القطاع الخاص بما في ذلك صناديق الثروة السيادية والمؤسسات. وقد يستطيع الصندوق في نهاية المطاف أن يتوسع في مشروعاته باقتراض الأموال من أجل تكملة مساهمات الدول الأعضاء بدلاً من الاعتماد على أموال دافعي الضرائب. كذلك فإن التصدي لآثار تغير المناخ على الزراعة، التي لا تتوافر لدى الصندوق موارد من أجلها في الوقت الراهن، قد يؤدي أيضا إلى الاعتماد على المصادر غير التقليدية.

148- **السير Gordon CONWAY**، قال إنه يمكن وضع نماذج حسابية للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ وإثراء المعلومات المقدمة للمزارعين عنها. ويجري بالفعل عمل ذلك في بوركينا فاسو، ولا يمكن التنبؤ بالظروف الأكثر شدة التي تنجم عن تغير المناخ. ولذلك فإن الحل يكمن في اكتساب المرونة لدى المزارعين عبر تنويع السبل المعيشية ومصادر كسب الدخل. وضرب مثالاً على التنوع فأشار إلى مزرعة قام بزيارتها في سوندارابانز في الهند حيث تتولى المرأة زراعة الأرز والخضروات بينما يتولى الزوج استخدام الجرار في توزيع السلع إلى جانب قيامه بتربية الأسماك ويقوم الأبناء بالعمل كحرفيين صغار في المدن المجاورة.

149- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) طرح تعليقات نشرت في شبكة تويتر، فقال إن أحد الأسئلة التي طرحت كان: "ما هي التغييرات في سياسة المعلومات أو الاتصالات التي يمكن للحكومة أن تحققها حتى يستطيع المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها؟".

150- **السيد PINDA**، قال إن بلاده تشجع أنشطة المنظمات غير الحكومية لأن معظمها يقع في المناطق المحلية وعندما يتم تمكينها فإنها يمكن أن تمثل منتدى للتعبير عن آراء المزارعين وغيرهم من سكان الريف. ويمكن حشد جهود الجمعيات التعاونية والحكومة والقطاع الخاص والمجموعات الدينية من أجل التصدي للمشكلات التي يتم تحديدها، أي أن الجميع يجب أن يشتركوا فيها.

151- **السيد VASHEE**، قال إنه ينبغي إدارة أي مخاطر قد يتعرض لها المزارعون بسبب العوامل المناخية. أولا، يجب تجنب المخاطر عبر قطاع الاتصالات المتعلق بالإنذار المبكر وزراعة المحاصيل المقاومة للجفاف. ثانياً، ينبغي أن تتضمن إدارة المخاطر استخدام الوسائل المالية مثل التأمين الذي لا يتوافر حاليا للمزارعين. ثالثا، إذا تعذر تجنب المخاطر يجب مساعدة المزارعين على إعادة بناء قدراتهم الإنتاجية. ففي أستراليا، على سبيل المثال، استطاع المزارعون التأقلم مع حالة الجفاف التي استمرت سنوات عديدة، ولكن إذا فقد المزارع الصغير في أحد البلدان النامية الثور الذي يملكه والذي يمثل الوسيلة الوحيدة للحياة فإنه سوف يعجز عن الحصول على ثور آخر.

152- **السيد SEN** (اللجنة الوطنية للتخطيط، الهند) علق على ما سلف وقال إن الصندوق كان يركز جهوده من قبل على السكان بينما اهتمت المنظمات الأخرى بالإنتاج. ولكن يبدو أن هذا التركيز قد تغير اتجاهه، وتساءل عما إذا كان الصندوق يتمتع بميزة نسبية في هذا الاتجاه الجديد. وقال إن الاقتراح الخاص بأن يعمل الصندوق مع المنظمات الربحية وتمويل الزراعة صغيرة النطاق سوف يتطلب اتباع نموذج جديد وتساءل عما سيكون عليه هذا النموذج.

153- **السيد CLEAVER**، أجاب على ذلك بأن الصندوق يحاول الجمع بين اهتمامه بمنظمات المزارعين وصيادي الأسماك وسكان الغابات والسكان الأصليين مع بذل جهود لإصلاح هذه المنظمات بما يمكنها من ممارسة أنشطة إنتاجية صغيرة حتى تتوقف عن كونها مجرد متلق للمساعدات الإنسانية. وقال إن المشروعات التي حققت أفضل النتائج هي التي تتمتع بالاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل. وهكذا يمكنه انتشال السكان من الفقر بطريقة مجدية تجاريا واقتصاديا وماليا. وهذا لا يعني مجرد إنتاج المنتجات الزراعية وإنما ربما يعني تجهيز هذا الإنتاج أو الإمداد بالمدخلات.

154- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) دعا مجلس المحافظين إلى مشاهدة شريط فيديو وثائقي يعرض "قصة نجاح" حيث سجل تحسن أوضاع امرأة من صاحبة حيازة صغيرة لإنتاج الأرز إلى صاحبة مبادرة فردية في مجال العقارات من خلال برنامج الأرز الجديد لأفريقيا.

155- عرض شريط الفيديو الوثائقي.

156- **السير Gordon CONWAY**، أجاب عن سؤال بشأن ما إذا كانت الأغذية المعدلة وراثيا يمكن أن تكون مقبولة بغرض زيادة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة من الأغذية فقال إن برنامج الأرز الجديد لأفريقيا لا يشكل إنتاجا معدلاً وراثيا وإنما يعتمد على زراعة الأنسجة بتهجين الأرز الأفريقي مع الأرز الآسيوي الذي تم تطويره في المركز الأفريقي للأرز تحت إشراف أحد العلماء الأفارقة وبمشورة من مؤسسة روكفلر والعلماء الصينيين. وقال إن تحسين تربية النباتات مسألة مطلوبة باستخدام ما كان يعرف بالاختيار عبر العلامات الوراثية إلى جانب اتباع طرق زراعة الأنسجة والمحاصيل المعدلة وراثياً. والمسألة الأخيرة مطلوبة لزيادة الغلة ومكافحة الآفات والأمراض وتحمل الجفاف والحرارة، ولا يستطيع إنتاج المحاصيل المعدلة وراثيا أن يحل جميع المشكلات ولكنه يشكل جزءا من قائمة الوسائل التكنولوجية المطلوبة لإطعام العالم. وقال إن السكان الذين يعيشون في الولايات المتحدة يأكلون الأغذية المعدلة وراثيا كل يوم، فالمحاصيل المعدلة وراثياً انتشرت في كل مكان. والواقع أنه يمكن التصدي للاهتمامات البيئية المرتبطة بهذا النشاط.

157- **السيدة CASTILLO FLORES**، أشارت إلى شريط الفيديو الوثائقي فقالت إنه من الضروري الاستثمار في المرأة، ليس بسبب التأثير المضاعف إنما لأجل المرأة نفسها. وقالت إن النساء يحملن رسالة أمل من خلال الإجراءات المباشرة والمتسقة. وقالت إنها تعيش في المناطق الريفية المتاخمة للحدود مع هندوراس حيث بدأت النساء في القيام بالأدوار الاقتصادية الإنتاجية وإنتاج الأغذية من أجل تحسين نوعية حياة أسرهن. وأضافت أنه ينبغي للدول والحكومات ألا تتوقع من النساء أن يعبرن عن النساء فقط وإنما هن يعبرن عن كل فرد في المجتمع.

158- وأضافت قائلة إن من بين القضايا التي تشغل بال النساء المزارعات أن 40 في المائة من الحسابات الوطنية في مصارف أمريكا الوسطى تملكها النساء، ولكن معظمهن يتحملن أيضاً مسؤولية تربية ورعاية الأطفال وكبار السن. ولذلك فإنهن يتحملن عبء عمل مضاعف وهو الإنتاج والإنجاب. وقالت إنه ينبغي تمكين النساء من القيام بعملهن والاستمرار في تغيير العقليات والسياسات والاقتصاد. وقد أشارت نساء أمريكا الوسطى على الحكومات بأن تغير المناخ ليس فقط قضية بيئية وإنما يتعلق بحقوق النساء والنهوض بأحوالهن، ومن ثم فقد كان قضية محورية، وينبغي الاستثمار في النساء كحق وليس كمعروف، وينبغي للنساء أن يتحملن المسؤوليات على قدم المساواة مع الرجال.

159- **السيدة طاهر**، قالت إن المستثمرين سوف يساندون النساء لأنهن يشكلن استثمارا جيداً. وقالت إنها ترفض التحيز بسبب الجنس وتتفق مع المتحدثة السابقة بأنه ينبغي للرجال والنساء أن يتعاونوا على قدم المساواة. والحقيقة هي أن النساء يمتلكن قدراً أكبر من الصبر في انتظار نمو المحاصيل وإدارة المزارع الصغيرة. وقالت إن جامعة هارفرد وكلية الاقتصاد في لندن أعدتا دراسة تبين أن 90 بالمائة من الأعمال الصغيرة الناجحة تعتمد على إدارة النساء لها.

160- **السيد VASHEE**، قال إنه بصرف النظر عن الجنسين فإن بعض الحكومات أو المنظمات الخاصة يجب أن تكون مستعدة للاستثمار في الزراعة بعد التأكد من جدواها التجارية وإمكانية تحقيق نتائج تتعلق بزيادة الإنتاجية والربحية وتسمح للسوق بدفعها إلى الأمام. والمبدأ الأساسي هنا هو أن الزراعة التي تقودها السوق هي زراعة مربحة لأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين الذين يحصلون على بعض الاستثمارات كحافز لهم.

161- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات)، قال إن تعليقا طرح على شبكة تويتر يفيد بأن الحصول على الأغذية والمياه يعد حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، وأنه يجب حماية هذه الحقوق من جانب هيئات مثل الأمم المتحدة والبلدان الغنية مثل الولايات المتحدة. وقال إنه غير متأكد بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة أو قادرة على عمل ذلك في ظل الأوضاع الجارية. ثم عرض رأي آخر بأن مليارات الدولارات الأمريكية التي قدمت كمساعدات لم تحقق أي آثار فيما يبدو.

162- **السيدة طاهر**، قالت إن الولايات المتحدة قد تستثمر في الزراعة إذا رأت أن ذلك يعد عملاً مربحا. وينبغي النظر إلى المساعدات كشراكة تتضمن التزاما من الطرف المتلقي بتحقيق النتائج المنشودة.

163- **السيد PINDA**، قال إن المسألة هنا لا تتعلق بقيام القوى الكبرى بوضع السياسات وإنما تتعلق بالعمل معاً لمعالجة المشكلات التي تؤثر في العالم. وقال إن البلدان التي نجحت في تطوير أوضاعها ينبغي أن تعتبر

نفسها مسؤولة عن مساعدة تلك البلدان التي لا تزال متخلفة عنها، ولكن ينبغي أن تسير هذه العملية في الاتجاهين. وقال إن التعاون مطلوب في اتخاذ القرار بشأن طريقة حل المشاكل.

164- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات) قال إن الاتجاه العام هو الخلط بين المعونة الغذائية والتنمية الزراعية وأن وسائل الإعلام لم تقم بواجبها في تصحيح وجهة النظر هذه. وقد تبين له أن من الصعب إقناع المنتجين ومحرري الصحف أن الأمن الغذائي العالمي يعد مسألة مهمة. وقال إن الشعوب وجدت أنه من الصعب عليها أن تدرك أن 000 18 طفل يموتون يوميا بسبب سوء التغذية.

165- **السيدة طاهر**، قالت إن الشركات في أمريكا فشلت بسبب تفكيرها في نفسها فقط، وعدم مراعاتها لبقية العالم وقالت إن القطاعات الإنتاجية الحقيقية مثل قطاع الزراعة والمياه، حصلت على المساعدة بأصول حقيقية، ومن ثم فهي تعد استثماراً يعول عليه.

166- **السيدة CASTILLO FLORES**، قالت إن الشعوب أصبحت معتادة على الفقر وأنها لم تعد تصدم بالإحصاءات، وقالت إن السوق يهتم فقط بالإنتاج وليس بالقرى والأنهار والسكان الذين يقلون أهمية عن الإنتاج. وفيما يتعلق بمسألة المعونة يجب التمييز بين الاحتياجات الملحة والمباشرة وبين الاحتياجات الطارئة مثلما هو الوضع في هايتي والاستثمار في بناء القدرات، وقالت إن الشعوب لا ترضى عن برامج الغذاء مقابل العمل. وأضافت أن أحد مواد دستور بلادها ينص على أن البشر لهم حق في كسب الدخل ليس فقط من أجل شراء الأغذية وإنما أيضاً لأسباب تتعلق بالصحة وإشباع الاحتياجات الخاصة والتعليم. وقالت إن الأمر يقتضي اتباع نهج جديد تجاه التنمية الريفية والاجتماعية التي تستهدف بناء القدرات حتى يمكن للمستهدفين أن يحققوا الاكتفاء الذاتي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم يصبح نهجا فعالا.

167- **السيد MARKU** (ألبانيا) قال إن الجهات المانحة ترتكب الأخطاء أحيانا، ففي حالات عديدة كانت المعونة تتسبب في دمار نظم الإنتاج المحلي وكانت معظم المشروعات قصيرة الأجل مما يدل على عدم الثقة في المؤسسات المحلية ومن ثم وقف المساعدات المقدمة لها: وبدلاً من محاولة تحسين المؤسسات المحلية الفاسدة ذات الموارد المحدودة يجب إنشاء هياكل جديدة، وبعد انتهاء التمويل وتنفيذ المشروعات تختفي كل هذه الإمكانات الجديدة. وتساءل عن كيفية تحسين التعاون بين مشروعات الجهات المانحة والمؤسسات المحلية.

168- **السير Gordon CONWAY**، قال إن فرنسا والمملكة المتحدة توقفتا عن تمويل المشروعات الفردية وأصبحتا تعملان على تقديم التمويل للبلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة. ولا تسعى الجهات المانحة إلى التدخل في كيفية إنفاق هذه الأموال. ونظراً لأن التمويل يقدم إلى البلد في مجموعه فإنه ليس لزاما على الحكومة أن تتولى إدارة العديد من المشروعات المختلفة أو إعداد التقارير العديدة عنها. غير أن هذا النظام لا يعود بالضرورة بالفائدة على الزراعة التي أصبحت تشغل مرتبة منخفضة في الأولويات، ولذلك ربما يتعين على جزء من كل مشروع أن يركز على مجال بعينه مثل القطاع الزراعي.

169- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات)، دعا فريق الخبراء إلى اختتام المناقشة حول ترجمة الوعود إلى واقع فعلي على أرض الواقع.

170- **السيد PINDA**، كرر القول بأنه يكره فكرة قيام مجتمع الجهات المانحة بفرض المشروعات التي ينبغي تنفيذها في بلد ما. وقال إن أصحاب المشروعات يشكلون عنصراً أساسياً نظراً لأن الحكومة تعرف مشكلاتها بشكل أفضل من الجهات المانحة وعندما تقرر الحكومة أن الزراعة نشاطا ذا أولوية فإنه يتعين على الجهة المانحة ذات النية الطيبة أن تعمل معها على ضمان وضع القرارات موضع التنفيذ.

171- **السيد VASHEE**، وافق على أن توضع الاستراتيجيات تحت قيادة البلدان المعنية وتصبح ملكية خالصة لأصحاب الشأن. ففي الماضي رفض العديد من الجهات المانحة أفكاراً جديدة وفرضت نفسها على البلدان النامية وهو ما أدي إلى ضياع قدر كبير من الإمكانات والسياسات الجيدة، وأعرب عن تفاؤله بأن تستطيع البلدان المعنية أن تتولى قيادة المشروعات.

172- **السيدة CASTILLO FLORES**، قالت إنه يتعين على المعنيين تحمل مسؤولياتهم وأن تسود روح التفاؤل. وقالت إنه عند الاشتراك في عملية التعاون يجب مراعاة الأطراف المعنية في هذه الجهود ويتعين على أصحاب القرار سواء كانوا المسؤولين الحكوميين أو السياسيين أو كانوا ممثلي منظمات المجتمع المدني أن يقفوا وراء هذه الجهود. وينبغي أيضاً تدقيق عملية التعاون من أجل التمييز بين الوجه الكاريزمي للمعونة وبين المعونة التي يمكن أن تؤدي بالفعل إلى بناء الإمكانات وتحقيق أهدافها. وقالت إنه يجب مراعاة البعد الأخلاقي للمسؤولية عن استئصال الجوع. وينبغي للمحافظين أن يعملوا بالتعاون مع الصندوق والأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل إبرام اتفاق للزراعة والتنمية الاقتصادية للمنتجين الصغار والمتوسطين. وقالت إن فورة نشاط تبذل للاستجابة للأزمات الاقتصادية والمالية، مع تحقيق استثمارات كبيرة في النظام المصرفي على سبيل المثال، وتطبيق نفس الشيء فيما يتعلق بالزراعة من شأنه أن يوفر حلولا للمشاكل العالمية.

173- **السيدة طاهر**، أعربت عن تفاؤلها قائلة إنها مستعدة للذهاب بعيداً من أجل تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة. وقالت إنها أقنعت عدداً من البلدان باستثمار صناديق الثروة السيادية في تنمية مصادر المياه واستطاعت أن تنتج المياه في أحد البلدان بتكلفة تقل عن تكلفتها في بلادها. وقالت إنه ينبغي أن تكون المشروعات مجزية ومسؤولة اجتماعيا وتخلق في الوقت نفسه فرص العمل وتحل المشكلات وتجتذب الاستثمارات. وقالت إنه يجب على الصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية والمختصين بالزراعة مثل الصندوق أن يقيموا شراكات مع المزارعين، وبدلا من التنافس تحقق التكامل بين بعضهم البعض.

174- **السير Gordon CONWAY**، قال إنه أصبح أكثر تفاؤلا هذا اليوم لأنه شاهد التزاما حقيقيا باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل سد الهوة بين من يعيشون في القاع وبين من يعيشون في القمة. وقال إن الصندوق يسير في الاتجاه الصحيح، كما قال إنه يعمل مع مؤسسة بيل وميلندا غيتس التي بدأت في الالتزام بمبالغ كبيرة للمزارعين في إطار برنامجها "التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا" وممارسة الأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص. وقال إن المؤسسة تدعم إنشاء شركات توفير البذور وحوانيت صغيرة لبيع البذور والأسمدة في القرى. كما أنها تدعم إشراك مصرف دولي للائتمان الصغري الذي يمتلك جزءاً منه مصرف رابوبانك، وهو حركة تعاونية في هولندا تعنى بتقديم الائتمان الصغري للمزارعين عبر المتعاملين الزراعيين. وقال إنه يجري إنشاء شركة البذور بمساعدة

من المال العام مما أدى إلى حدوث تغييرات جذرية في حياة المزارعين في المرتفعات الجنوبية في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويتطلب الأمر الآن اتخاذ مبادرات مماثلة على نطاق أوسع في أرجاء العالم.

175- **السيد CLEAVER**، قال إن المفهوم العام يدور فيما يبدو حول أن العالم الغربي قد أرهق من تقديم المعونات التي وافق على أنها كانت إلى حد بعيد، وليس دائماً، معونات غير فعالة. وقال إن المعونات توقفت وإنه مقابل كل بلد يخصص حتى 10 بالمائة من ميزانيته للزراعة توجد ثلاثة بلدان لا تفعل ذلك وأن إنشاء مطار في إحدى العواصم يعتبر أكثر أهمية من القطاع الزراعي بأكمله. وقال إن الدول الغربية تقدم دعما كبيراً لمزارعيها مما أدى إلى وجود خلل شديد في الإنتاج. غير إن المعرفة تزايدت بشأن أفضل الحلول وبشأن أثر تغير المناخ، وقد يمكن استثمار أموال من القطاع الخاص ومن التبرعات الخيرية أو من المزارعين أنفسهم في الأنشطة الزراعية، ولذلك فإنه يشعر بالتفاؤل والتشاؤم في الوقت ذاته.

176- **السيد CLANCY** (منسق المناقشات)، اختتم المناقشات وأعرب عن شكره لجميع المشتركين.

مجمل مداولات الاجتماع العالمي لمنتدى المزارعين

177- بناء على دعوة **السيدة Alphonsine NGUBA NGIENGO** قام أعضاء لجنة التنسيق الدولية لحركة فيا كامبيسينا وأعضاء اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين بتقديم عرض موجز لمداولات منتدى المزارعين الذي عقد في روما في 15-16 فبراير/شباط 2010 بالتزامن مع الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين ويرد نص البيان الكامل في الفصل الرابع من التقرير.

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)

178- **السيد الحوشبي** (اليمن)، قال إن البلدان النامية، مثل بلاده، تضررت من الأزمات الاقتصادية والغذائية وتغير المناخ والأمراض العابرة للحدود التي شكلت جميعا تحديات غير عادية. وقال إن الأمن الغذائي في بلاده يتعرض لمخاطر بسبب عوامل أخرى مثل الافتقار إلى الموارد الطبيعية والمياه ومحدودية الأراضي الزراعية وتزايد عدد السكان. وقال إنه تم تنفيذ برنامج وطني لتحفيز إنتاج الحبوب بتزويد المزارعين بالبذور المحسنة والآلات الزراعية والقروض الميسرة. والأمل معقود على أن يؤدي الجمع بين البرامج الأخرى المماثلة في مجال تجميع مياه الأمطار وتربية الحيوانات إلى تحقيق الأمن الغذائي وتضييق الهوة بين الاستهلاك والإنتاج. والواقع أن الأمن الغذائي والحد من الفقر يشكلان أولوية استراتيجية للحد من الفقر والتي تركز على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الدخل الريفي والاستثمار الزراعي.

179- ومضى قائلا إن الدورة الحالية شهدت مناقشات بالغة الأهمية حيث تناولت موضوع تمكين سكان الريف أيضاً من التغلب على الفقر وتوفير الفرص للتركيز على التنمية الزراعية والحد من الجوع وتوفير مناخ مناسب للاستثمار وتوفير فرص العمل. وقال إن القطاع الزراعي قطاع واعد إلى حد بعيد في ظل تلك السياقات التي تؤدي أيضاً إلى الحد من نزوح سكان الريف وإرهاق المرافق في المدن، وقال إن اليمن تتطلع إلى استمرار شراكاتها الطويلة مع الصندوق من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

180- **السيد MONTICELLI** (إيطاليا)، قال إن بلاده مستعدة للقيام بدورها في دعم جهود المنظمات الدولية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وهو تحد يتطلب قيادة قوية وتشارك المسؤولية في ظل ظروف الأزمات والصعوبات المالية الراهنة. وقال إن مجموعة الثمانية اعتمدت في مؤتمر القمة الذي عقد في لاكويلا في عام 2009 اتفاقيات تهدف إلى إقامة شراكة عالمية من أجل الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، واستهلت عملية تنسيق مكثفة بهدف وضع الالتزامات موضع التنفيذ في إطار برامج وسياسات مشتركة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتلقية. وقال إن الصندوق بحكم مهمته الفريدة المناصرة لأصحاب الحيازات الصغيرة والنساء اللواتي يقمن بدور محوري معترف به في مجال تحقيق الأمن الغذائي في إطار إعلان لاكويلا، فإنه يتحمل مسؤولية محددة وهو دور حظي بالتقدير أثناء تجديد الموارد الأخير.

181- ومضى قائلا إنه بالنظر إلى الضغوط الهائلة على المالية العامة فمن الأهمية بمكان تحقيق الاستفادة القصوى من المساعدات وإعطاء المكانة الملائمة للتدخلات الابتكارية التي تقوم على أساس التعاون بين القطاعين العام والخاص. وقال إن إيطاليا تشجع المبادرات المختلفة مع الشركاء وتعتزم مواصلة دعمها المعهود منذ أجل بعيد لتصميم إجراءات دولية تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل. وقال إن حجم الموارد الملتزم بها في إطار التجديد الثامن لموارد الصندوق وضع الصندوق الآن في موقف يمكنه من زيادة برامج عمله بشكل كبير، وهو ما يتطلب التزاما متجددا تجاه ترشيد إدارته الداخلية. وأخيراً أعرب عن تضامن بلاده حكومة وشعبا مع مأساة هايتي التي أثرت فيهم أشد تأثير على ضوء تجربتهم عندما تعرضوا لكارثة طبيعية في عام 2009.

182- **السيد ARVELO CAAMAÑO** (الجمهورية الدومينيكية) تحدث عن هايتي المجاورة لبلاده فقال إن هذا البلد يعاني الآن من آثار الكارثة الطبيعية المدمرة. وقال إنه ينبغي لمجلس المحافظين أن ينظر إلى المستقبل ويقدر الدور الذي ينبغي للصندوق أن يقوم به من أجل إعمار هايتي: وقال إن الأوضاع غير العادية تتطلب اتخاذ تدابير غير عادية كما أن الوقت ليس مناسبا لمطالبة هايتي بسداد ديونها. فضلاً عن ذلك فإنه يمكن للصندوق، بموجب المهمة المنوطة به، أن يتحمل مسؤولية فريدة تجاه هايتي وأن ما يقوم به هناك يجب أن يكون نموذجاً لعمله في جميع أرجاء العالم. وقال إن هايتي تحتاج إلى المساعدة في بناء القدرات الوطنية القائمة على الإمكانات المؤسسية والبشرية، كما أنها تحتاج إلى التزام قوي وتمويل كاف وموارد تقنية من المجتمع الدولي حتى يمكنها زيادة القدرة التنافسية للناتج والإنتاجية الزراعية، ويجب على الصندوق تقديم المساعدة في هذا المجال وغيره من المجالات إلى هايتي بالتزامن مع الوكالات الدولية الأخرى وبما يتفق مع أولويات الحكومة.

183- ومضى قائلا إن الجمهورية الدومينيكية استضافت مليونا من مواطني هايتي، وبعد مضي ساعات من الكارثة التي حلت بالبلاد أعلن رئيس الجمهورية عن دعم حكومة وشعب الجمهورية الدومينيكية لشعب هايتي. وكان وزير الزراعة في الجمهورية الدومينيكية في روما مع زميله الهايتي وعملا جنباً إلى جنب على وضع وتنسيق خطط استراتيجية لهذا الغرض. وأعرب عن ثقته بأن الصندوق سيواصل دعمه لها بتبنى العمل كحافز للتحرك نحو التنمية المستدامة.

184- **السيد NDONG SIMA** (الغابون) قال إن التعاون النشط بين الصندوق وبلاده، لاسيما في مجال تقديم المساعدات لصغار المنتجين الريفيين، يتفق تماما مع برنامج تحقيق الأمن الغذائي وزيادته الذي يجري

تنفيذه في سياق الهدف الشامل لوضع الغابون على الطريق المؤدي إلى ظهور اقتصاد ناشئ. وقال إن النمو المستدام يعد في الواقع سمة من سمات برنامج ناجح للحد من الفقر حيث تم تهيئة الأحوال المناسبة لتحسين الدخل والمستوى المعيشي للسكان. غير أنه من الضروري إعطاء الأولوية للأمن الغذائي لسكان الريف بالتركيز على إنتاج الأغذية. ولهذه الغاية يركز بشكل خاص على وضع هياكل داعمة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك في إطار تنفيذ قانون التمويل الجديد كمرشد وداعم للمنتجين. وقال إن الاستثمارات العامة في هذه القطاعات ارتفعت بشكل كبير مقارنة بالسنوات الأخيرة حيث خصص لها نحو 52 مليون يورو، وهو ما يعادل 4 في المائة من مجموع الاستثمار العام.

185- ومضى قائلا إن الغابون تتطلع إلى مواصلة التعاون مع الصندوق لاسيما فيما يتعلق بدعم الصندوق في الجهود التي تبذلها بلاده من أجل تحسين الأمن الغذائي وحفز الإنتاج في المناطق الريفية.

186- **السيد ESPINEL** (إكوادور) أعرب عن مواساة بلاده لشعب هايتي وقال إن رئيس جمهورية إكوادور كان من أول المتحركين من أجل اعتماد قرار من مجتمع بلدان أمريكا الجنوبية للالتزام بتقديم مساعدات قدرها 200 مليون دولار أمريكي من أجل إعادة إعمار هايتي. وأضاف قائلاً إن موضوع الدورة الحالية يتصل بصفة خاصة، بالأوضاع السائدة في أشد البلدان النامية فقرا، بما في ذلك بلاده حيث يمثل صغار المزارعين أكثر من ثلثي منتجي الأغذية والزراعة التي تحقق الجزء الأكبر من عائدات النقد الأجنبي. غير أن أسوأ حالات الفقر تتركز في المناطق الريفية.

187- ومضى قائلا إن إكوادور اعتمدت في الفترة الأخيرة أول دستور يصدر بالتشاور مع شعب إكوادور. وهو ينص على أهمية رفاهية الشعب كهدف اجتماعي يمكن بلوغه أساساً عبر تحقيق السيادة الغذائية التي تعد مفهوما أوسع من مفهوم الأمن الغذائي. ويعني ضمان الحصول على الأغذية والوسائل الاقتصادية من أجل هذه العملية مع استبعاد فكرة الاعتماد على المعونة الغذائية، كما أنه ينص على استئصال الفقر وضمان توفير فرص العمل المجزي عبر الحصول على الأراضي. وقال إن سياسات الأمن الغذائي يجب أن تضمن حصول المزارعين في البلدان الفقيرة على الأرض ووسائل استغلالها إنتاجياً.

188- واستطرد قائلا إن إكوادور تؤيد السياسة الجديدة المتعلقة بمنح القروض على أساس متوسط الدخل الفردي للبلدان المعنية. غير أنه من الأفضل قياس متوسط الدخل للسكان الذين يستفيدون من المشروعات المعنية بدلاً من المتوسط على الصعيد الوطني، وقال إن تعهد الصندوق بمواءمة التمويل الذي يقدمه مع القرارات السيادية الوطنية هو مسألة لها أهمية خاصة على ضوء الالتزامات المعقودة في عام 2009 في إطار مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي ومؤتمر قمة لاكويلا.

189- **السيد FRIEDEN** (سويسرا) أشار إلى الأثر المدمر الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية على أشد سكان العالم تضررا ورحب بزيادة الوعي بين صانعي القرار، وأن أصحاب المبادرات الصغيرة يمكن أن يكونوا عنصراً مناصرا في المعركة من أجل تحقيق الأمن الغذائي. ويجب على الصندوق مواصلة شراكاته الحيوية في جهود التنسيق الدولي استجابة لأزمة الأمن الغذائي العالمية وفي الوقت نفسه المحافظة على شخصيته المستقلة، ورحب بعزم الصندوق زيادة حضوره الميداني في البلدان الشريكة.

190- ومضى قائلا إن الغرض الإنمائي من أي زيادة في الأموال المتاحة للصندوق من أجل الاستثمار يجب أن يحدد بوضوح. وينبغي النظر في خيارين في هذا الصدد. أولاً، ينبغي للصندوق إشراك المزيد من بلدان

الدخل المتوسط وتحمل مخاطر إضافية في هذا الصدد. ولكن فقط في حالات تعزيز السياسات الريفية المواتية لأصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والمزارعين المعدمين. ثانياً، ينبغي للصندوق أن يجمع، بشكل خلاق، بين موارده وبين المستثمرين الزراعيين على نطاق العالم بغرض حماية مصالح فقراء الريف وتحسين دخل صغار المنتجين، ويتضمن ذلك اختبار وتطوير نماذج عملية جديدة.

191- واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية يجب تحقيق التوازن بين تنمية الإمكانات التشغيلية وتعزيز وظيفة الصندوق بإعطاء القدر الكافي من الاهتمام لجميع موظفي الصندوق. وفيما يتعلق بالهيئات الرئاسية فإن إجراءات الترشيد الجديدة في مجال الموافقة على المشروعات تعتبر خطوة أولى مهمة للأمام، ولكن الأمر يتطلب المزيد من العمل من أجل تعزيز دور المجلس التنفيذي في إعداد برامج الفرص الاستراتيجية. القطرية ووافق على التوصيات التي طرحها استعراض الأقران الذي أجراه مكتب التقييم في الصندوق وأنشطة التقييم التي تشير إلى تعزيز استقلال مهمة التقييم في الصندوق وفي الوقت نفسه تحسين كفاءة الترتيبات المؤسسية.

192- **السيد الجنابي** (العراق) قال إن بلاده تعزز قطاعها الزراعي كمسألة ذات أولوية نظراً لاعتمادها على الزراعة في إطار جهودها لمكافحة الفقر ورفع المستويات المعيشية. وقال إن الفقر الذي نجم عن ثلاثة عقود من الكوارث والمآسي ازداد تفاقما بسبب سوء توجهات السياسات الحكومية والحرب والحظر الاقتصادي وتدمير القطاع الزراعي، وقال إن الوضع قد تغير كثيراً في السنوات الأخيرة، وصدرت القوانين للترويج للاستثمار في الزراعة كما أطلقت الحكومة مبادرة لتوفير التمويل لصغار المزارعين والمشروعات الزراعية الصغيرة بتقديم القروض الميسرة لها. وقال إنه تم تكملة ميزانيات الوزارات المعنية بغرض الإسراع في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية.

193- وقال إن الأمن والديمقراطية كانا مجالين آخرين حقق فيهما العراق تقدما كبيراً، وأن علاقة العراق بالصندوق تعتبر علامة مضيئة على الطريق، وأن بلاده تتطلع إلى الحصول على الدعم من الصندوق للتنمية الزراعية، على الأقل في المجالات التي اتفق بشأنها أثناء الزيارة التي قام بها مدير شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى العراق، بما في ذلك إدراج العراق في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للفترة 2010 – 2012. وقال إن العراق تعتقد أن الحل قد ظهر في الأفق فيما يتعلق بالالتزامات التي قدمها الدكتاتور السابق للعراق في إطار جدول أعماله الدعائي، وهو ميراث يتعلق بالعلاقات مع الصندوق، ويرغب العراق في التخلص منه. وأضاف أن الدعم الذي يقدمه الصندوق يمثل أداة فعالة في نجاح استراتيجية العراق للحد من الفقر في المناطق الريفية أساسا. والواقع أن تقديم المزيد من الدعم والتعاون الثنائي من شأنه أن يسهل عودة العراق إلى الصندوق كدولة مانحة.

194- **السيدة MUCAVI** (موزامبيق) قالت إن حكومة بلادها ستقوم بدورها في ضمان الوفاء بالالتزامات المقدمة في إطار المؤتمر الدولي الأخير المعني بالتغلب على الجوع والفقر السائد في البلدان النامية خاصة. وقالت إن موزامبيق اعتمدت من جانبها استراتيجية الثورة الخضراء إلى جانب اتخاذ التدابير التي تستهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتوليد فرص كسب الدخل في المناطق الريفية حيث يعيش نحو 70 بالمائة من السكان. وقالت إن بلادها أقرت خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لإنتاج الأغذية عملاً على سد العجز في المنتجات الزراعية الرئيسية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واستغلال طاقاتها

الزراعية الضخمة، وقالت إنه تم وضع ميزانية استثمارية للمبادرات المحلية والقطرية ترويجا لإنتاج الأغذية وخلق فرص العمل وتيسير الحصول على التمويل.

195- ومضت قائلة إن الصندوق يقوم بدور تشاركي مهم في عملية تشمل مجالات عديدة تتمتع فيها بلادها بمزايا نسبية، وهو الأمر الذي يكمل المشاركة المنسقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والهدف من ذلك هو العمل معاً لتحقيق الأهداف الإنمائية لبلادها بشكل فعال. وقالت إن هذا التعاون مع الصندوق سوف يتحسن بلا أدنى شك في ضوء الدروس المستفادة من التوصيات البناءة الصادرة عن لجنة التقييم. وقالت إن موزامبيق تتطلع، من ثم، إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة وطنية والتحضير لزيارة لجنة التقييم لبلادها والمقرر أن تتم في مايو/أيار 2010. وقالت إن بلادها زادت مساهمتها في التجديد الثامن لموارد الصندوق وتأمل في تزايد المشروعات المواتية للمجتمعات الفقيرة في المناطق الريفية.

196- **السيد LAMPERT COSTA** (البرازيل) قال إن البرازيل نجحت في مواجهة التحديات المتمثلة في الأزمة الاقتصادية عبر اعتماد استراتيجية إنمائية تركز على أهداف مناسبة، مع إدماج قطاع الأسر الزراعية، الذي ينتج 70 بالمائة من الأغذية في البرازيل، في الاقتصاد الوطني. وقال إن هذه الاستراتيجية الوطنية كانت بالغة الأهمية في طريق القضاء على الجوع والفقر، وينبغي إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة في العملية الإنتاجية عبر تيسير حصولهم على الائتمانات والتأمين وغير ذلك من الآليات التي تستهدف تحقيق الاستقرار والأمن وتحسين الدخل. وقال إن البرازيل مستعدة لأن تشارك وتكرر تجربتها الناجحة في هذا المجال مع البلدان الأخرى، كما هو الحال بالفعل في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

197- واستطرد قائلا إن الصندوق يمكن أن يقوم بدور تيسيري في استئصال الفقر عبر تقديمه المساعدة لنشر هذه الممارسات الجيدة، فضلاً عن الترويج للابتكار ونقل الدراية وبناء القدرات. ولهذه الغاية فإنه من المهم تعزيز الحضور الميداني للصندوق. وقال إن علاقته بالبلدان المتوسطة الدخل التي تتفق مع مهمته الأساسية ينبغي أيضاً أن تتوسع وتتجاوز الجانب المالي نظراً لأهمية ذلك للتعاون بين شعوب بلدان الجنوب ونقل المعرفة. وأعرب عن رغبة البرازيل في تطبيع علاقات الصندوق مع كوبا. وفيما يتعلق بمسألة التسيير، فإنه ينبغي للصندوق أن يظل متسقا مع معايير المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، وأنه يحتاج إلى تعزيز سياسة موارده البشرية بغرض زيادة المرونة والتنوع الجغرافي وضمان كفاءة هيكله الإداري والتنظيمي.

198- وفيما يتعلق بالمأساة التي حلت بهايتي، دعا إلى التضامن الدولي والاستفادة من خبرة الصندوق في مجال إنعاش حالة الأمن الغذائي مع مراعاة سيادة هايتي. وقال إن البرازيل سوف تستضيف اجتماعاً لوزراء الزراعة في البرازيل وبعض البلدان الأفريقية في مايو/أيار 2010 وتعتزم التعاون مع البلدان الأفريقية في موضوع تصميم السياسات العامة عملا على الترويج للزراعة الأسرية بغرض الحد من الفقر.

199- **السيد MBEWE** (زامبيا) قال إن التحدي الذي يواجه العديد من البلدان يكمن في ترجمة نتائج مؤتمر القمة الأخير إلى أعمال ملموسة من أجل رفاهة الشعوب المختلفة. وقال إن التركيز المتجدد على التنمية الزراعية والتغير المناخي يجب أن يحفز المزارعين في البلدان النامية على اغتنام فرصة ارتفاع أسعار السلع الزراعية لزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ومن ثم تحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخل.

200- وأضاف قائلا إن الجهود التي تستحق الثناء والتي يبذلها الصندوق في معالجة المشكلات الهيكلية المرتبطة بالفقر في المناطق الريفية جهود تحظى بكل الترحيب، لا سيما فيما يتعلق باستهداف النساء اللاتي يعتمدن اعتماداً كبيراً على الزراعة في معيشتهن واللاتي يشكل تمكينهن اقتصاديا مفتاحا فعالاً للتنمية الزراعية، وقال إن تدخلات الصندوق القطرية تؤدي أيضاً إلى تحسين الحصول على الخدمات المالية والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق، فضلاً عن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وينبغي له أن يعالج قضايا أخرى مثل تغير المناخ والتشجير واستخدام بذور المحاصيل المقاومة للجفاف. أما المجالات المهمة الأخرى فتشمل البحوث الزراعية المواتية للفقراء والاستثمار في البنية الأساسية. وبالإضافة إلى زيادة الاستثمار في المجال الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوليد الدخل ينبغي تحسين السياسات القطاعية وإجراء الإصلاحات المؤسسية من أجل حفز التوسع السريع في إنتاج القطاع الزراعي. وفيما يتعلق بأفريقيا فإن التوافق المتنامي يهم الاستثمارات التي يجب أيضاً أن تشمل الصناعات الزراعية، مع التركيز بصفة خاصة على القيمة المضافة مع توفير الموارد من القطاع الخاص المحلي والدولي. وختم ملاحظاته بالإعراب عن امتنانه للمساعدات التي قدمها الصندوق إلى زامبيا التي أعلنت عن تعهدها بالمساهمة بمبلغ 000 86 دولار أمريكي في التجديد الثامن للموارد.

201- **سر الخاتم** (السودان) أعرب عن امتنانه للصندوق على الدعم الذي يقدمه إلى بلاده حيث مول ما يربو على 16 مشروعا للتنمية الريفية التي تركز بصفة خاصة على الزراعة البعلية التقليدية وهو قطاع يعتمد عليه 70 بالمائة من سكان الريف، وهو أيضاً يحظى باهتمام دائم من برنامج الإنعاش الزراعي الوطني. وقال إن إدخال الصندوق للتمويل الصغري إلى السودان يعد مبادرة أخرى محل الترحيب وأصبحت الآن سياسة نمطية للبنوك في القطر، وأضاف أن الصندوق عمل مع الحكومة السودانية في مجال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية، ومن ثم عزز قدرتها على الاستمرار وساعد في تخفيف آثار تغير المناخ. كذلك فإنه عمل مع الحكومة على تمكين المرأة السودانية التي تشترك حاليا بنشاط في جميع الجوانب الاجتماعية للحياة وأصبحت تشغل مناصب سياسية وإدارية رفيعة.

202- واستطرد قائلا إن السودان يمتلك موارد زراعية ضخمة ويستخدمها في ضمان الأمن الغذائي ومكافحة الجوع على الصعيد الوطني. وقال إن الجوع والفقر على المستوى العالمي لا يزالان في تزايد وناشد جميع الوكالات الدولية دعم السودان في تنمية هذه الموارد بشكل فعال للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي للجوعى في أرجاء العالم. والواقع أنه ينبغي للعالم أن يقف صفا واحداً في مساعدة البلدان المتأثرة بالكوارث التي هي من صنع الطبيعة أو الإنسان. وفي هذا السياق أعرب عن تعاطفه مع شعب هايتي في جهوده من أجل التغلب على آثار المحنة التي حلت به بسبب الزلزال وقال إن هايتي خرجت من حروب عديدة وفترات جفاف متكررة، وقال إن السودان يطالب بتحقيق التضامن الدولي حتى يمكن تحسين الأمن الغذائي سواء في الإقليم أو على المستوى العالمي.

203- **السيد BORDA** (باراغواي) بعد أن انضم إلى المتحدثين السابقين في الإعراب عن تضامنه مع هايتي، قال إن الانتخابات الديمقراطية لحكومة باراغواي الجديدة في أغسطس/آب 2008 خلقت الأمل لدى الشعب في إرساء العدالة والرفاهية الاجتماعية بالرغم من الحاجة إلى معالجة الإرث الذي يتمثل في ارتفاع مستوى الفقر وعدم المساواة وسوء الأداء الاقتصادي. وقال إن الأزمة الاقتصادية وحالات الجفاف الطويلة التي حدثت في 2009 أثرت تأثيرا سلبياً شديداً في السكان الذين يعمل أغلبهم في مجال

الزراعة مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 3.8 بالمائة. غير أن الوضع الاقتصادي الكلي في البلاد لا يزال متوازناً. ذلك أن باراغواي تمتلك طاقات كبيرة لتنمية الصناعة الزراعية. ولكن النمو السريع لسكانها وعدم تنوع الاقتصاد والاعتماد على الأنشطة كثيفة رأس المال والأرض أدى إلى استبعاد صغار المزارعين. ففي حين أن المزارع التي تقل مساحتها عن 20 هكتارا والتي تشكل 84 بالمائة من الوحدات الزراعية، إلا أنها تستغل 4 بالمائة فقط من مساحة الأراضي، وهو وضع أدى إلى نشوب العديد من النزاعات في المناطق الريفية.

204- ومضى قائلا إن السياسة الحكومية الجديدة لتحقيق النمو مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية تشجع على توفير فرص العمل للسكان الذين كانوا مستبعدين من النمو الاقتصادي والترويج للزراعة الأسرية والمشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة. وقال إن من بين دعامات الخطة الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2008-2013 إجراء الإصلاح الزراعي الشامل وتشجيع صغار المزارعين على إنشاء هيكل زراعي أكثر توازناً وتحسين القدرة على المنافسة وتنويع الناتج الزراعي. وقال إن حكومة بلاده تتطلع إلى استمرار الدعم الذي يقدمه الصندوق والمجتمع الدولي في ظل الظروف الصعبة الحالية للتنمية الريفية ومكافحة الفقر الريفي المدقع، وقال إن بلاده تعهدت بالمساهمة في التجديد الثامن للموارد.

205- **السيد DLAMINI** (سوازيلند) بعد أن أعرب عن مواساته لحكومة وشعب هايتي، أعرب عن ثقته في أن الصندوق سيواصل التركيز على التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجها الزراعة صغيرة النطاق. وقال إن التحدي الأكثر إلحاحا يكمن في تغير المناخ الذي يتضرر منه فقراء الريف أكثر من غيرهم، حيث أن فقراء الريف يعتمدون على الزراعة البعلية كما يتأثر فقراء المناطق الحضرية بارتفاع أسعار الأغذية الناجمة عن انخفاض الغلة. وفيما يتعلق بالبلدان النامية ازدادت الصعوبات في التنبؤ بمواعيد الغرس المناسبة، مما أدى إلى فشل المحاصيل. وأضاف أن تغير المناخ خلق أيضا بيئة لتكاثر الآفات والأمراض. ولكن صغار المزارعين لا يمتلكون إمكانات الإدارة المناسبة، مما يؤدي إلى تناقص الإنتاجية ومن ثم خسارة العائد. وقال إن المزارعين يتعرضون لمخاطر أكبر وإلى عائدات منخفضة أو سلبية من استثماراتهم بسبب عدم اليقين من الظروف الموسمية، ومن ثم ضعفت قدرتهم على المنافسة وعلى التجارة. وقال إن الجمع بين هذه العوامل والآثار السلبية على إنتاج المحاصيل، أدى إلى تناقص الغلة على المستوى الأسري وعلى المستوى الوطني معا وقال إن نتيجة كل ذلك هي حالة انعدام الأمن الغذائي المزمن.

206- واستطرد معربا عن ترحيب حكومة بلاده ببرامج الصندوق الرامية إلى دعم صغار المزارعين والتي تشكل عاملاً حيوياً في مساعدة المزارعين على مواجهة التحديات الحالية، وإنه ينبغي أيضا التصدي لمشكلة تغير المناخ من منظور أثره على التنافسية التجارية للبلدان النامية الصغيرة وغير الساحلية التي تعتمد إلى حد بعيد على الزراعة. ودعا إلى زيادة التمويل المقدم للتطوير والبحوث الزراعية من أجل مساعدة البلدان في الحصول على التقنيات التي تساعدها على التأقلم مع آثار تغير المناخ. كذلك دعا الصندوق إلى إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق البلدان النامية الصغيرة غير الساحلية عند تصميم برامج المساعدات.

207- **السيدPUTRANTO** (إندونيسيا) قال إنه بالرغم من وجود مؤشرات على الانتعاش من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية فإن ارتفاع أسعار الوقود والأثر المحتمل لتغير المناخ أدى إلى تعطيل جهود البلدان النامية، مثل بلاده، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر. وقال إنه بالرغم من أن إندونيسيا تنتمي الآن إلى بلدان الدخل المتوسط إلا أنها ترحب بالحصول على قروض من الصندوق تركز على أشد السكان فقرا في المناطق المعرضة لنقص الأغذية وغيرها من المجموعات المحددة المستهدفة. وقال إن وفد بلاده يؤيد خطة الصندوق في تعديل سياسات الإقراض ومعاييره، ولاسيما عند تحديد أسعار الفائدة على الإقراض. غير أنه ينبغي إعادة النظر في ذلك، ليس فقط على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وإنما أيضاً الأخذ في الاعتبار معدلات الفقر والاختلافات الجغرافية داخل البلدان بما يتفق مع المهمة المنوطة به في تمكين المزارعين المهمشين.

208- واستطرد قائلا إن الصندوق قدم مساهمات كبيرة من أجل إحياء الزراعة في إندونيسيا في إطار 13 برنامجا ومشروعا منذ عام 1980 بما بلغ مجموع قيمته 333.5 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ معادل تم تعبئته من الجهات المشتركة في التمويل داخل البلاد. وقال إن وضع نهج للمشروعات أصبح مثالاً على تمكين المجتمع المحلي والتنمية الزراعية كنموذج للبرامج الوطنية الرامية إلى نفس الغرض. وبالنظر إلى تنامي حافظة الصندوق وزيادة مخصصات التجديد الثامن للموارد فإن وفد بلاده يقترح أن ينشئ الصندوق حضورا ميدانيا له في إندونيسيا، وقال إن الحكومة أجرت مؤخراً إصلاحات في نظام التوريد الوطني بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بتوفير القدرة التنافسية والعدالة والشفافية والتسيير الرشيد، لذلك فإنه يشجع الصندوق على تحقيق التناغم بين سياسة التوريد في مشروعاته وبين السياسة التي تتبعها حكومة بلاده. وأعرب عن أمله في أن يزيد الصندوق نسبة موظفي الصندوق المنتمين إلى البلدان النامية مع استمرار الالتزام بالتنوع الجغرافي وتمكين الجنسين.

209- **السيد BIN MOMEN** (بنغلاديش) قال إنه لا يمكن الحد من الفقر على مستوى العالم بدون تحسين الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة. وقال إن حكومة بلاده تعتمد على وكالات الأمم المتحدة مثل الصندوق في مواجهة الفقر الريفي. وقد أعطت الحكومة للزراعة أعلى الأولويات، وبالرغم من الأزمة الغذائية والاقتصادية الحالية تستمر بنغلاديش في أدائها الجيد، حيث ارتفع إنتاج الأرز بدرجة كبيرة في عام 2009. وقال إن الصندوق يدعم حالياً مشروعات من أجل إدخال التكنولوجيا الجديدة وتحسين الوصول إلى الأسواق وتطوير البنية الأساسية وتحسين حصول الفقراء على الموارد وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء. وتسهم هذه المشروعات في الحد من الفقر على المستويين الوطني والأسري.

210- ومضى قائلا إن الاستراتيجية الثانية لحكومة بلاده في مجال الحد من الفقر تركز على تنمية الموارد البشرية وتطوير البنية الأساسية وتحسين التسيير والزراعة بغرض تحفيز النمو الاقتصادي، كما أنها تشعر بالتفاؤل بأنها ستحقق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض مستوى الفقر المدقع إلى النصف وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال بحلول عام 2015. وبالرغم من أن النتائج التي تحققت تعبر عن تحسن المستويات المعيشية للفقراء فإن النمو السكاني لا يزال يشكل تحديا أمامها. وقال إنه نظراً لأن بنغلاديش بلد يتعرض باستمرار للكوارث ولآثار تغير المناخ فقد لقي ما يشجعه من قيام وكالات مثل الصندوق ببحث هذه القضية بجدية وتنفيذ مشروعات البحوث المواءمة مع المتغيرات المناخية في

المناطق الساحلية. واقترح تقديم قرض من أجل بناء سدود الوقاية من الفيضانات وإقامة الملاجئ لمواجهة الأعاصير في تلك المناطق. وأضاف أن بنغلاديش هي أحد المقترضين الرئيسيين من الصندوق مما يعبر عن العلاقة القوية والصحية والمتنامية مع الصندوق وعن الجهود المخلصة التي تبذلها حكومة بلاده والمشروعات جيدة الأداء والعمل الدؤوب من جانب جميع أصحاب الشأن. وأعرب عن أمله في أن يرى الصندوق وقد لعب دوراً أقوى في إطار منظومة الأمم المتحدة تحت قيادته الراهنة.

211- **السيد BARIMANI** (جمهورية إيران الإسلامية) بعد أن أعرب عن مواساته لحكومة وشعب هايتي أعرب أيضا عن تقديره للصندوق على العمل الذي أنجزه وقال إن وفد بلاده يؤيد إصلاحات لجنة الأمن الغذائي العالمي التي يمكن أن تسفر عن زيادة فعالية وكفاءة التعاون بين الوكالات الدولية المعنية. ورحب بالإصلاحات الداخلية التي أعلنها رئيس الصندوق بما في ذلك خطط المؤسسة متوسطة الأجل والميزانية الصفرية لعام 2011 وتنمية الموارد البشرية التي من شأنها تحسين إدارة الصندوق وجعله أكثر فعالية في الاستجابة للتحديات العالمية. وأثنى على الأنشطة التشغيلية للصندوق في عام 2009 وزيادة برنامج العمل، وتطلع إلى تنفيذ البرامج خلال السنوات الثلاث القادمة. غير أنه يجب بذل جميع الجهود من أجل مواجهة التحديات القائمة والجديدة.

212- ومضى قائلا إن الحلول الملموسة لمواجهة آثار التغير المناخي أو انعدام الأمن الغذائي تقتضي المشاركة النشطة والالتزام من جميع البلدان، وفي معرض ترحيبه بالموضوع المطروح على دورة مجلس المحافظين، قال إن ربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالقطاع الخاص يمكن أن يشكل عاملاً رئيسياً في بناء اقتصادات البلدان النامية نظراً لأن صغار المزارعين يشكلون الأساس الذي يقوم عليه تحويل النظام الزراعي وتحقيق الثروة والرفاهية في المناطق الريفية. وقال إن تنمية القطاع الزراعي تتطلب توفير الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية، لاسيما فيما يتعلق بالبنية الأساسية والمدخلات والصلات التسويقية والمعلومات وبناء القدرات. وقال إن جمهورية إيران الإسلامية تقدم المساعدات التقنية للبلدان النامية عبر مختلف المشروعات وتبادل الخبرات في مجال التنمية الزراعية وأعرب عن استعداد بلاده للمشاركة في مشروعات الصندوق.

213- **السيد ZIA-UR-RAHMAN** (باكستان) قال إن الفضل يرجع جزئياً إلى جهود الصندوق في تحسين الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وعودتها إلى قمة جدول الأعمال سعيا إلى إيجاد الحلول لمواجهة التحديات الراهنة مما أسفر عن وجود رؤية جماعية للسياسات وخطط العمل لمواجهة الجوع والفقر في العالم. وقد ظهر أيضا توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى تحقيق النمو الزراعي المستدام بالاعتماد على إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة مع توفير شبكات الأمان للفقراء والمعوزين. وقال إن باكستان ملتزمة بتركيز كل الموارد والجهود الممكنة من أجل زيادة إنتاج الأغذية والحصول على الأغذية بأسعار في متناول اليد.

214- واستطرد قائلا إن الزراعة تقوم بدور حيوي في باكستان التي وفرت بيئة تمكينية للمزارعين لاعتماد أفضل الممارسات الزراعية وزيادة الربحية بما يؤدي إلى تحقيق نمو فعال، بل وتحقيق فائض للتصدير. وقال إن احتمالات تحقيق الأمن الغذائي تحسنت بدرجة كبيرة. وأعرب عن أمل باكستان في مواصلة هذه الاتجاهات ومشاركة تجربتها مع البلدان الأخرى عند الطلب. وقال إنه يجري وضع الخطط لتعبئة

الموارد المحلية والتعاون مع الشركاء الإنمائيين الدوليين بغرض مساعدة الأسر المعرضة والمهمشة فضلاً عن تنفيذ برامج جيدة التمويل من أجل تحسين الدخل والتي يمكن بموجبها توفير السيولة النقدية للنساء. وقال إن باكستان تتطلع إلى المزيد من التعاون مع الصندوق الذي يمثل حاليا شريكا في برنامج يرمي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الإنتاجية القصوى للمحاصيل.

215- واختتم كلمته قائلاً إنه ينبغي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن يأخذ في الاعتبار العوامل التي تخرج عن نطاق السيطرة البشرية والتي تؤثر في مستوى الأداء. وبالتطلع إلى المستقبل ينبغي أن تشمل برامج الصندوق بناء القدرات لتحقيق القدرة التنافسية للسلع في الأسواق وتعميق الوعي بتغير المناخ.

216- **السيد YADAV** (نيبال) قال إن الزراعة تلعب دورا بالغ الأهمية في التحول الاجتماعي والاقتصادي لبلدان مثل نيبال وأن تغير المناخ والارتفاع الكبير في أسعار الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي للمزارعين الفقراء والمهمشين تشكل جزءا من تحديات التنمية الزراعية التي يتعين التصدي لها بصفة عاجلة بغرض تلبية احتياجات العدد المتنامي من السكان. وقال إن سوء التغذية والأمن الغذائي الأسري ما برحا يسببان قلقا شديدا في المناطق الريفية حيث يتعرض ما يربو على مليار من البشر للهلاك جوعا، وهو ما يمثل نسبة كبيرة في جنوب آسيا.

217- ومضى قائلا إن نيبال التي صنفت بالترتيب السادس عشر من بين البلدان التي تتعرض لمشكلات خطيرة فيما يتعلق بالأمن الغذائي تواجه مهمة ضخمة في توفير الأغذية والتغذية الكافية والمتوازنة لسكانها. ولذلك فإن دور الصندوق في هذا السياق يزداد أهمية وصلة بالموضوع أكثر من ذي قبل من أجل تمكين المزارعين الفقراء من التغلب على الفقر المزمن. وبلوغا لهذه الغاية فإن اتباع نهج مشترك وجديد لاستعادة إمكانات تجديد الموارد الطبيعية والزراعية يعد مسألة أساسية في تمكين المزارعين الفقراء من التوصل إلى حلول مستدامة تساعدهم على التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها وتحسين الأمن الغذائي. وقال إن نيبال ملتزمة بالتعهدات والقرارات التي اتخذت في الاجتماعات رفيعة المستوى التي عقدت بشأن هذه الموضوعات في عام 2009 وقامت بدور رائد في صياغة خطة ملموسة ووضع خطة استراتيجية من أجل تحسين التغذية والأمن الغذائي لسكانها. وقال إن الصندوق قدم في السنوات الأخيرة الدعم الذي ساعد على تحسين السبل المعيشية للمزارعين الفقراء والمهمشين. وفي معرض ترحيبه بقرار الصندوق توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه وإنشاء مكتب للحضور الميداني للصندوق في نيبال، أعرب عن أمله برفع مستوى هذا المكتب تعزيزا لقدرته على دعم وحفز الشراكة من أجل الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية.

218- **رفعت الجلسة في الساعة 7.15 مساء.**

(3) المحضر الموجز المؤقت للجلسة الثالثة التي عقدت في الساعة 9.00 من صباح يوم الخميس الموافق 18 فبراير/شباط 2010

الرئيس: **Gladys Francisca Urbaneja Durán (جمهورية فنزويلا البوليفارية)**

ثم: **Clémentine Ananga Messina (الكاميرون)**

المحتويات

	الفقرات
البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)	269-220
- النيجر	221-220
- الولايات المتحدة	223-222
- الهند	225-224
- اليابان	227-226
- مالي	229-228
- جمهورية كوريا	231-230
- غواتيمالا	233-232
- إسرائيل	235-234
- غرينادا	237-236
- غانا	239-238
- ليسوتو	242-241
- الأرجنتين	246-243
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات	248-247
- ملديف	250-249
- المغرب	252-251
- بيرو	255-253
- المكسيك (بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)	258-256
- إسبانيا	261-259
- ملاوي	264-262
- كيريباس	266-265
- بوتسوانا	268-267
اختتام أعمال الدورة	272-270

219- عقدت الجلسة في الساعة 9.10 صباحا.

البيانات العامة (البند 5 من جدول الأعمال، تابع)

220- السيد **MOUSSA** (النيجر) رحب بتركيز الدورة الحالية لمجلس المحافظين على شواغل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقال إنه يجرى تحديث القطاع الزراعي في بلاده عبر إدخال الميكنة وتوفير البذور عالية الجودة والأسمدة وتطوير شبكات الري، ويجرى توفير الجرارات والآلات الأخرى للمزارعين بأسعار منخفضة. وأضاف إن توفير الأسمدة يقوم على أساس الاستراتيجية التي اعتمدها مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالأسمدة الذي عقد في أبوجا في عام 2006. أما على المستوى الإقليمي، فسوف تتولى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تنفيذ استراتيجية للتغلب على المشكلات الرئيسية القائمة في أسواق الأسمدة عبر تحسين بيئة الأعمال لهذه الأسواق بحفز كل من الطلب والعرض. وسوف يعتمد نجاح الاستراتيجية على المشاركة الفعالة من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والشركاء التقنيين والماليين. وقد أُعد مشروع في النيجر من أجل الترويج لاستغلال منظمات المزارعين للمدخلات.

221- واستطرد قائلا إن النيجر استثمرت مبالغ ضخمة في الري على مدى السنوات العشر الماضية حيث قامت ببناء سدين و52 من السدود الصغرى لتخزين نحو 58 مليون متر مكعب من المياه. كما أقامت 69 جسرا لاحتجاز مياه الري بالراحة من أجل إعادة تكوين المياه الجوفية. وهكذا تم تزويد آلاف من الهكتارات بشبكات الري، مما أدى إلى تحقيق زيادة كبيرة في الدخل، ، لاسيما من أجل النساء، وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية وتحسين الأمن الغذائي والتوازن الإيكولوجي. وبهذه الاستثمارات تحقق النيجر أهداف الاتحاد الأفريقي في تخصيص نسبة لا تقل عن 10 في المائة من ميزانيتها للقطاع الزراعي.

222- السيدة **COUSIN** (الولايات المتحدة) قالت إنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم اهتماما متجددا بالزراعة أزداد الصندوق دينامية وفعالية عبر تحديث طرقه التشغيلية وهياكله التنظيمية وتنفيذ إصلاحات الموارد البشرية، وهو أمر جدير بالثناء. وقالت إن الصندوق واجه تحديات ضخمة تتمثل في انتشار الجوع والتعرض لتقلبات أسعار السلع والتغير المناخي والكوارث الطبيعية مثل تلك التي حدثت في هايتي. ووافقت البلدان والمنظمات، بعد المناقشات الأخيرة حول أفضل السبل لضمان تحقيق الأمن الغذائي في هايتي في الأجلين المتوسط والطويل، على التعاون في تنفيذ خطة تقودها هايتي لاستعادة أوضاعها الاقتصادية على أساس تحسين الزراعة. وأضافت أن الصندوق يقف في موقف مثالي يمكنه من تقديم الدعم لهذه الجهود. ودعت مجلس المحافظين إلى إعفاء هايتي من ديونها للصندوق مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الصندوق المالية والخيارات المتاحة له. وأعربت عن عزم حكومة بلادها على العمل مع الشركاء على نطاق العالم لإعفاء هايتي من ديونها للمؤسسات المالية الدولية الأخرى بأسلوب يتمثل في تقديم المنح المباشرة والعاجلة لدعم عملية إعمار هايتي وإنعاشها، وأهابت بالآخرين الانضمام إلى هذه الجهود.

223- ومضت قائلة إن حكومة بلادها ترى أن الأمن الغذائي هو ضرورة أخلاقية تتطلب الاستجابة العالمية لها. وقد التزمت الحكومة بإنفاق ما لا يقل عن 3.5 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث القادمة لدعم التنمية الزراعية ورصدت مبالغ لهذا الغرض في ميزانية الحكومة لعام 2010 وفى طلب

اعتماد ميزانية عام 2011. وهذا الالتزام الذي استرشد أيضا بالمبادئ الخمسة المتفق بشأنها في مؤتمر قمة لاكويلا، سوف ينفذ بعضه في إطار برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي، الذي يمثل صندوقا ائتمانيا متعدد الجهات المانحة ويتولى البنك الدولي إدارته بينما تتولى المؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق تنفيذه. وقالت إن الصندوق الائتماني سوف يكون بمثابة مصدر مرن لتمويل خطط التنمية الزراعية التي تتولى البلدان المعنية قيادتها ويوفر، في إطار الإجراءات المنسقة، الأداة والموارد الضرورية لخفض عدد سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وشجعت الدول الأعضاء على أن تحذو حذو بلادها بتقديم مساهمات كبيرة للصندوق.

224- السيد **PATTANAYAK** (الهند) أعرب عن مواساته القلبية لشعب هايتي في مواجهة الأزمة الراهنة. وقال إن الهند تفخر بارتباطها بالصندوق حيث تعتبر بلاده أكبر البلدان النامية التي تساهم في الصندوق وتتشارك معه في أهدافه. وحذر من أن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية سوف تستمر لسنوات عديدة، بما يترتب على ذلك من تداعيات قاسية، لاسيما فيما يتعلق ببلدان أفريقيا جنوبي الصحراء وغيرها من البلدان النامية وعلى النمو الاقتصادي والاستثمار في التعليم والصحة وتطوير البنية الأساسية وفي المعركة ضد الفقر وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في مواعيدها. وحتى إذا حدث انتعاش طفيف فلن يتوزع بصورة متساوية وما يرتبط بذلك من آثار سلبية شديدة على الفقراء والمهمشين. وأضاف أنه ينبغي للصندوق والمصارف الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف أن تعمل على سد هذه الهوة بأقصى قدر ممكن.

225- ورحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الصندوق ولجنة التقييم إلى الهند. وفيما يتعلق بتقييم البرنامج القطري للهند صُنف أداء حافظة الهند بأعلى الدرجات في تاريخ الصندوق. وقال إن بلاده تعتزم المضي قدما في تحسين أدائها بالمشاركة مع الصندوق وإعداد المزيد من أطر العمل الفعالة من أجل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية القادم. وقال إن مشروعات الصندوق حققت حتى الآن النجاح في مواجهة بعض الصعوبات والمشكلات التي تتعرض لها أشد المجتمعات المحلية تهميشا وسكان المناطق الجغرافية النائية والصعبة. وقال إن حكومة بلاده تعمل حاليا على وضع خطة لمشروعين كبيرين يتطلبان تمويلا ضخما ليحلا محل المشروعات الأصغر محدودة التغطية. وستؤدي هذه الاستراتيجية التي وصفها الصندوق بأنها استراتيجية صائبة، إلى توسيع نطاق أثر المشروعات واستدامتها. ومضى قائلا إن بلاده تعهدت بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي للتجديد الثامن للموارد. وقال إن التجربة المكتسبة من إدارة المشروعات التي مولتها الوكالات الأخرى متعددة الأطراف تبين أن الموظفين المحليين العاملين مع الصندوق في الهند يحتاجون إلى بناء القدرات وإلى اكتساب المزيد من الدراية. ومن ثم فإن بلاده ترحب بالاقتراح المتعلق بإقامة مكتب قطري له في الهند.

226- السيد **SHIOYA** (اليابان) بعد أن أثنى على زيادة كفاءة الصندوق وفعاليته التي تجلت في الإدارة المستندة إلى النتائج، وبالإصلاحات التي أجريت في الصندوق، قال إن العالم يحتاج إلى استثمار المزيد من الأموال في حفز الإنتاجية الزراعية وإجراء البحوث. ولهذه الغاية قامت اليابان،بداية، بزيادة مساهماتها في التجديد الثامن للموارد بنسبة 80 في المائة وهو ما يعد شاهدا على ثقتها في توجيه الصندوق لأعماله. ثانيا دعت بلاده إلى مضاعفة إنتاج الأرز في أفريقيا وأكدت على أنها ستقدم المساعدة في مجال التطوير والبحوث في إطار مركز التنمية الزراعية والريفية حسبما أعلنه المؤتمر الدولي الرابع الذي عقد في

طوكيو من أجل التنمية في أفريقيا. وتأمل بلاده في مواصلة الصندوق لدعمه في هذا المجال. ثالثا دعت بلاده إلى زيادة الاستثمارات الدولية المسؤولة في مجال الزراعة بلوغا للهدف الشامل المتمثل في خلق أوضاع "المكسب للجميع" للبلدان المتلقية والمجتمعات المحلية والمستثمرين. وفيما يتعلق بهذا القطاع ينبغي للصندوق أن يواصل العمل مع الوكالات الأخرى في صياغة مبادئ متفق بشأنها وترجمتها إلى نتائج ملموسة.

227- ومضى قائلا إنه من المنتظر أن يواصل الصندوق القيام بدور نشط في اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها. وفى هذا الصدد ينبغي له أن يعمل على إقامة شراكات مع الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ، لاسيما على المستوى الميداني، تأسيسا على ما يتمتع به كل طرف من مزايا نسبية. وقال إن اليابان تولي اهتماما كبيرا بالأمن البشري باعتبار ذلك المفهوم الأساسي للتعاون الدولي الذي يهدف إلى بناء الطاقات الذاتية. ولذلك فإن بلاده تتطلع إلى تعميق الشراكة بين الصندوق والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

228- السيد **ALHASSANE** (مالي) أعرب عن تضامن شعب بلاده مع هايتي. وفيما يتعلق بالموضوع الذي دار حوله حوار فعال خلال الدورة الحالية للمجلس ألقي الضوء المناسب على الحاجة إلى حسم مسألة التفاوت بين اعتماد قرارات مؤتمرات القمة وتنفيذها، وهو ما يتجلى بوضوح في الزيادة المطردة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حيث بلغ هذا العدد مليار إنسان في عام 2009. وحتى يمكن التصدي لهذا الوضع يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معا في تعبئة الموارد المطلوبة لتعزيز قدرات الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ البرامج الزراعية لصالح صغار المزارعين بصفة خاصة. وينبغي أيضا توفير القدرة على التنبؤ بالكوارث الطبيعية واحتوائها، فضلا عن مواجهة النزاعات التي تقوض نتائج التنمية وتضعف احتمالات الخروج من شراك الفقر.

229- وأضاف قائلا إن مالي تهدف إلى تنمية قطاع زراعي منتج وقادر على المنافسة ويقوم على أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين. وبلوغا لهذه الغاية أعدت خطة وطنية للاستثمار في هذا القطاع مركزة على جملة أمور منها تحسين الإنتاجية وتطوير التكنولوجيا على نطاق أوسع ووضع الخطط لتطوير شبكات الري والزراعة القائمة على مستجمعات المياه، واتباع الممارسات الصديقة للبيئة ووضع الخطط المتناسقة لاستخدام الأراضي. وقال إن الخطة لا تمهد الأرض فقط للتسيير الأكثر تكاملا وفعالية في تحقيق الأمن الغذائي وإنما أيضا تشكل استجابة مناسبة للقيود الأساسية التي تتعرض لها الزراعة في مالي. ولذلك حث على تقديم المساعدات الدولية من جهات مثل الصندوق من أجل تنفيذ هذه الخطة. وأخيرا رحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الصندوق وفعالية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأعرب عن أمله أيضا في أن يواصل الصندوق تمويل مشروعات من أجل فقراء الريف والنساء والشباب في مالي.

230- السيد **PARK** (جمهورية كوريا) قال إن بلاده، وهي إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للصندوق، ستواصل تقديم دعم لا يكل للمهمة المنوطة بالصندوق في القضاء على الجوع والفقر في المناطق الريفية اللذين ازدادا تفاقما بسبب الأزمة المالية وما ترتب على ذلك من تراجع في الاقتصاد العالمي. وقال إن

احتمالات تحقيق الأمن الغذائي أصبحت تواجه المزيد من الأخطار أكثر من أي وقت مضى بسبب التحديات الجديدة مثل تغير المناخ وإزالة الأشجار واستنفاد المياه الجوفية وفقدان التربة. غير أن الإحساس الأخير بأهمية هذا الموضوع يمكن أن يكون حافزا على تعزيز التنسيق الدولي وتحسين التسيير فيما يتعلق بالأمن الغذائي عبر تقديم الالتزامات العالمية لمكافحة الجوع ودفع عجلة التنمية الزراعية. وفي هذا المجال، يعتبر التعاون المعزز بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تعاونا مشجعا حيث سوف يجمع قواها جميعا لتحقيق هذه الغاية. وينبغي للصندوق، من جانبه، أن يركز على المهمة الأساسية المنوطة به وأن يوجه ويخصص موارده المتزايدة للمجالات ذات الأولوية التي تتطلب المزيد من الكفاءة المالية وإصلاح الموارد البشرية. وينبغي له أيضا أن يدمج التأقلم مع تغير المناخ وتخفيف آثاره في أساليب عملياته بشكل فعال.

231- ومضى قائلا إن بلاده تغلبت على مشاكل النقص الغذائي فيها والتي واجهتها في الخمسينات والستينيات من القرن الماضي بوضع خطة إنمائية دعمها فيما بعد المجتمع الدولي، واستخلصت من ذلك دروسا تفيد بأن المساعدات الدولية للأمن الغذائي كانت أكثر نجاحا عند جمعها بالاستراتيجية القطرية. وفي سياق جهودها من أجل تقاسم تجربتها في مجال التنمية الزراعية لصالح تحسين الأمن الغذائي للفقراء اشتركت في استضافة ندوة مع الصندوق في عام 2010 بشأن الأمن الغذائي في البلدان التي تعتمد على الزراعة صغيرة النطاق. وتناولت الندوة أيضا الاستجابة إلى التحديات الجديدة التي تواجه الزراعة في العالم، بما في ذلك تغير المناخ. وأخيرا قال إن جمهورية كوريا تعتزم تخصيص 000 150 طن من الأرز لنظام المخزونات الناشئة في آسيا كما أنها تعهدت بزيادة مساهماتها في التجديد الثامن لموارد الصندوق إلى الضعف.

232- السيد **DÍAZ MARROQUÍN** (غواتيمالا) قال إن بلاده تمر بمرحلة مهمة في مجال التنمية الريفية وتضع استراتيجية ترمي إلى تحسين الأحوال المعيشية لسكان الريف بما في ذلك ترشيد الإنفاق العام على الزراعة. وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في كوبنهاجن تم الإعلان عن أن غواتيمالا تأتي في الترتيب الرابع بين بلدان العالم من حيث هشاشة الأوضاع البيئية. وقال إن حكومة بلاده تضع استراتيجيات لمعالجة المشاكل البيئية جنبا إلى جنب مع التنمية الريفية.

233- ومضى معبرا عن امتنان بلاده للصندوق على ما قدمه لها من مساعدات، حيث ينفذ ثمانية مشروعات انتهى تنفيذ أربعة منها وجاري تنفيذ اثنين، و تتولى الحكومة دراسة المشروعين الآخرين. وقال إن الاهتمام انصب على "الممر الجاف" حيث يجب إطعام 000 150 أسرة. وقال إن الصندوق يبذل الكثير من الجهد في تقديم العون كما أن المنظمات الدولية الأخرى زادت من دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة في معالجة هذا الوضع بالغ الصعوبة. ومضى قائلا إن وزارة الزراعة تسعى إلى وضع نهج جديدة بشكل جذري لعلاج مشكلات هشاشة الأوضاع البيئية وتغير المناخ بغرض ضمان الأمن الغذائي المستدام. وفي مجال التجارة الخارجية تحاول غواتيمالا أن تواكب بلدان أمريكا الوسطى الأخرى وزيادة قدرتها التنافسية في سياق اتفاقية التجارة الحرة بين بلدان أمريكا الشمالية.

234- السيد **FLUSS** (إسرائيل) أعرب عن تعاطف إسرائيل مع هايتي شعبا وحكومة. وقال إن بلاده أرسلت مساعدات عاجلة وتعتزم تنفيذ مرحلة ثانية من الدعم. وقال إن الأزمة المالية العالمية كانت عاملا مضافا

لتدمير إنتاج الأغذية إلى جانب حدوث الأزمات المتعلقة بالطاقة وتغير المناخ. وقال إنه ينبغي للصندوق أن يضم قواه إلى الجهات الأخرى في مواجهة التحديات الجارية وإنجاز المهمة المنوطة به. وينبغي لتزايد التنسيق بين الوكالات التي توجد مقارها في روما أن تكون نموذجا للشراكات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي للصندوق أن يركز على التكنولوجيا البسيطة والفعالة وعلى السياسات والممارسات الجيدة من أجل دعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، لاسيما النساء.

235- وقال إنه حسبما يشير إليه موضوع الدورة الحالية فقد حان الوقت لتنفيذ الالتزامات الدولية. والوسيلة إلى ذلك هي الآن في متناول اليد. وقال إن إسرائيل تتقاسم معرفتها وتجربتها، في إطار وكالتها للتعاون الدولي، مع البلدان النامية على مدى فترة امتدت إلى 52 عاما مضت. وقال إن برامجها وشراكاتها تتصدى لتحديات انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وتدهور البيئة والتصحر ونقص المياه، وكانت التنمية الريفية وبناء القدرات على رأس جدول أعمالها. وقال إن إسرائيل استثمرت دائما في مجال الزراعة وعملت مع الشركاء على تطبيق تكنولوجيا الري البسيطة واستراتيجياته ونماذجه من أجل مساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على التواؤم مع تغير المناخ، لاسيما في أفريقيا. وفي ديسمبر/كانون الأول 2009 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الثانية قرارا بادرت به إسرائيل عن التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية بهدف دعم البحوث والتطوير من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي في المناطق الريفية الفقيرة مع التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين والنساء. وقال إن بلاده تقترح أن تنشئ وتستضيف مركزا دوليا متميزا لكي يقدم خدماته أساسا إلى بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا من أجل بناء القدرات والتدريب في مجال التخفيف من أثر تغير المناخ بما في ذلك الزراعة وإدارة المياه والتصحر وتشجير الغابات.

236- السيد **FLETCHER** (غرينادا) علق على ما سلف قائلا إن الدورة تنعقد في وقت لا يزال العالم فيه ينتعش من الصدمات التي أعقبت الأزمات الثلاثية النفطية والغذائية والمالية. وأعرب عن شكر وفد بلاده للصندوق على المساعدات التي تحتاجها غرينادا بشدة من أجل مشروع المنشآت الريفية في غرينادا الذي استهدف بناء رأس المال الاجتماعي والبنية الأساسية الريفية. وقد وضع نجاح المشروع الأساس من أجل تنفيذ مرحلة ثانية منه، وأعرب عن أمل وفد بلاده بأن تحظى هذه المرحلة بموافقة المجلس التنفيذي. وقال إن آخر التقارير السنوية عن نتائج وأثر عمليات الصندوق والتقرير الخاص بالفعالية الإنمائية للصندوق يبينان الأثر المتزايد لمشروعات التنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي التي يدعمها الصندوق كما يبينان أن أداء الصندوق كان معادلا لأداء المنظمات الأخرى بل ومتفوقا عليها في حالات عديدة. وأعرب عن تأييد وفد بلاده لتحرك الصندوق نحو إدماج الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج في أداة تتسم بالشفافية وموجهة إلى تحقيق النتائج، وتركيزه على زيادة الشفافية وزيادة حضوره القطري وزيادة تخصيص موارد الميزانية على أساس النتائج. ورحب بزيادة حجم المساهمات في التجديد الثامن للموارد. وأعرب مجددا عن التزام غرينادا بالعمل مع الصندوق.

237- ومضى قائلا إن القطاع الزراعي هو عماد اقتصاد غرينادا حيث تعتمد غالبية السكان على الزراعة لكسب الدخل وإنتاج الأغذية وحيث يعيش نحو 62 في المائة من السكان في المناطق الريفية. وتبين نتائج مسح حديث زيادة مستوى الفقر والبطالة وهما يعبران عن الأثر المزدوج للأزمة الغذائية والمالية

والاقتصادية العالمية وإعصار إيفان الذي ضرب البلاد في عام 2004 وتأثير كل ذلك على اقتصاد بلاده. وبالرغم من هذه التحديات تظل حكومة غواتيمالا ملتزمة بالتنمية الزراعية باعتبارها أهم وسيلة لتحسين السبل المعيشية في المناطق الريفية. وقال إن السياسة الزراعية الوطنية بشأن تحديث القطاع الزراعي تشمل اتخاذ تدابير لتشجيع الأمن الغذائي وتحسين الزراعة التعاقدية وإعادة الحياة إلى الصناعة. وقال إن حكومة بلاده تسعى إلى الحصول على الدعم المستمر من الصندوق لمساعدة السكان الريفيين الفقراء.

238- السيد **BAAH** (غانا) وجه الاهتمام إلى دور الصندوق في التصدي إلى العديد من التحديات التي تواجه البلدان النامية وبخاصة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقال إن الأحداث العالمية الأخيرة أثرت سلبيا على البلدان النامية وعلى سكان الريف والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بصفة خاصة الذين لم ينتعشوا بعد من صدمات السنتين الأخيرتين. وقال إن الزلزال الأخير الذي ضرب هايتي عرض البنية الأساسية الهشة أصلا إلى أشد حالات الدمار التي يواجهها بلد نام واقتصاداته الضعيفة. وأعرب عن أعمق مشاعر مواساة وفد بلاده لهايتي حكومة وشعبا.

239- وبعد أن أقر بالدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان النامية من أجل تحسين السبل المعيشية لسكان الريف ناشد شركاء الصندوق الإنمائيين زيادة الدعم الذي يقدمونه حتى يتمكن الصندوق من تنفيذ برامج تخفيف وطأة الفقر. وقال إن النشاط الذي يستحق الثناء الذي قام به الصندوق في غانا على مدى السنوات الماضية أدى إلى تطوير البنية الأساسية الريفية وتقديم الائتمانات والخدمات المالية، وبناء قدرات مجموعات المزارعين وشجع على تنمية الأنشطة العملية غير الزراعية صغيرة النطاق كسبيل معيشي بديل. وقال إن حكومة غانا تؤيد إنشاء مكتب للصندوق في بلاده والذي من شأنه لا أن يعزز العلاقات القائمة بين غانا والصندوق وحسب وإنما يسمح أيضا بالمزيد من التعاون الفعال في المعركة ضد الفقر والجوع. وقال إن غانا ملتزمة بتعزيز علاقاتها مع الصندوق بدعم المهمة المنوطة به.

240- أرجئت الجلسة إلى الساعة 10.10 صباحا للسماح للوفود بالمشاركة في الأحداث الجانبية الأربعة التي عقدت في وقت واحد ثم استؤنفت الجلسة في الساعة 12.10 بعد الظهر.

241- السيد **MOKOMA** (ليسوتو) أعرب عن ترحيبه بالتعاون بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في روما وتركيزها على تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة بغرض مؤازرة أنشطة الإنتاج الغذائي الناجحة على المستوى العالمي. والواقع أن أهمية الدعم الذي يقدم للمبادرات التي تتصدى لتحديات خطيرة مثل طرق الإنتاج الفعالة والمستدامة والتأقلم مع تغير المناخ أصبحت مسألة معترفا بها على نطاق واسع. وقال إن آثار تغير المناخ أثارت الفوضى في قطاع إنتاج الأغذية الهش أصلا في ليسوتو. وبذلك تم وضع خطة وطنية للتكيف من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها التنمية الزراعية نتيجة لتزايد مخاطر الجوع والفقر، ناهيك عن مواجهة العقبات الماثلة أمام الوفاء بالالتزامات التي حددتها خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996 وتحقيق الهدف الإنمائي 1 للألفية.

242- وقال إن الإحصائيات الواردة في تقرير أصدرته مؤخرا لجنة تقدير هشاشة الأوضاع في ليسوتو تشير إلى الحاجة إلى المزيد من الموارد لحفز الإنتاج الزراعي والاستثمار في المشروعات غير الزراعية بغرض تحقيق الأمن الغذائي. وبالرغم من تأثر ليسوتو بأزمتها المالية إلا أنها تعتزم زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي ثم تلبية التزاماتها في إطار إعلان مابوتو. وتعتزم اجتذاب الاستثمارات التنافسية لهذا

القطاع عبر اتخاذ تدابير تشمل إعادة النظر في نظام حيازة الأراضي والنظم التجارية واعتماد نهج سلسلة القيمة الذي يشغل فيه أصحاب الحيازات الصغيرة مكانة مهمة معترف بها. وفي هذا السياق رحب بالمساعدات التي تلقتها بلاده من الصندوق وغيره من الجهات من أجل تنمية القطاع الزراعي وإضفاء الطابع التجاري عليه، فضلا عن الحد من الفقر وسوء التغذية والجوع ونقص الأغذية. واختتم كلمته بالإعراب عن مواساة حكومة بلاده لهايتي حكومة وشعبا في المحنة التي يواجهونها.

243- السيدة **SQUEFF** (الأرجنتين) أعربت عن مواساتها لهايتي حكومة وشعبا. وقالت إن الأرجنتين استجابت بسرعة بعد الزلزال وستواصل تقديم العون حسبما تطلبه حكومة هايتي.

244- وأضافت قائلة إن الأرجنتين استعادت في السنوات الأخيرة قدرتها على إحراز التقدم على طريق النمو مع التكافؤ. وقالت إن الخطة الزراعية الغذائية التي وضعتها وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك للفترة 2010–2016 تعطي الوزن المناسب لتطوير الزراعة الأسرية، حيث تم رفع مستوى دائرة المزارع الأسرية والتنمية الريفية إلى مستوى وزارة دولة وخصصت لها ميزانية أدت إلى مضاعفة حجمها ثلاث أمثاله خلال سنتين فقط. وقالت إن التعاون بين الصندوق والأرجنتين يسير بخطى جيدة. أما فيما يتعلق بالمستوى الإقليمي فإن بلدان السوق المشتركة لدول الجنوب تعمل على تعزيز السياسات العامة المعنية بالزراعة الأسرية.

245- ومضت قائلة إن إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي يضم بلدانا تواجه مشكلات خطيرة تتمثل في انعدام الأمن الغذائي وبلدان ترغب في استئناف علاقاتها مع الصندوق. وينبغي للصندوق أن يولي مزيدا من الاهتمام لهذا الإقليم. وهذا لا يعني فقط إعادة النظر في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وإنما الاعتراف بالتنوع الإقليمي وتنفيذ سياسة تجاه البلدان المتوسطة الدخل، والترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز حضوره الميداني في الإقليم، وتعيين موظفين ينتمون إلى هذا الإقليم. وقالت إن الفقر في المناطق الحضرية المهمشة يرجع أيضا إلى الفقر الريفي. وينبغي للصندوق أن يضطلع ببرنامج محدد لتمكين المهاجرين من العودة إلى قراهم يحدوهم الأمل في النهوض بأحوالهم الاجتماعية والشخصية.

246- وأضافت إن النتائج التي توصل إليها منتدى المزارعين والوثائق المواضيعية التي وضعها ينبغي أن تصبح وثائق عمل للمجلس التنفيذي وأن يعبر عنها في برامج الصندوق. وقالت إن إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي يجب أن يستمر بغرض ضمان تحقيق النتائج المنشودة. وبينما تعتبر النهج المجربة مسألة أساسية لعمل الصندوق إلا أن الأمر يحتاج دائما إلى الجديد لخلق أدوات جديدة.

247- السيد **CATARINA MAMANI** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) أكد تضامن بوليفيا مع هايتي. وانضمت بلاده إلى بلدان الإقليم الأخرى في المساهمة في تقديم 200 مليون دولار أمريكي كمعونة لها. ومن المهم عدم فرض معونات على هايتي وإنما يجب احترام الخطط الوطنية الحكومية.

248- ومضى قائلا إن جميع بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي تؤيد رئيس الصندوق وزملاءه في جهودهم الرامية إلى إصلاح الصندوق وتقديم المساعدة المباشرة لأشد البلدان فقرا. كما أنها ترحب بالمشروعات الجديدة التي وضعت من أجل الإقليم. وقال إن بلدانا مثل بوليفيا، التي تمر بمرحلة انتقالية، تحتاج إلى تغيير رؤيتها الأيديولوجية وتعلم كيفية دمج الدعم المقدم من المنظمات متعددة الأطراف في سياساتها

وبرامجها الوطنية. وقال إنه تم تغيير الاسم الرسمي لبلاده ليصبح "دولة بوليفيا المتعددة القوميات" لأنها تضم نحو 26 مجموعة من السكان الأصليين. وقال إن هذا النموذج الجديد، الذي يقوم على أساس تقرير المصير والتكاملية، حقق فائضا في الميزانية لأول مرة منذ 36 عاما. والهدف من ذلك هو إقامة بلد ذي سيادة كاملة يعيش في حالة تناغم مع الطبيعة ويمكنه تحقيق النمو الاقتصادي باتخاذ تدابير تضم من جملة أمور دعم صغار المزارعين. وقال إن بوليفيا أفلتت من الأزمة الغذائية العالمية الراهنة نتيجة لنهجها الجديد. كما قال إن الحكومة أنشأت أيضا شبكة للأمان الاجتماعي شملت التعليم وتوزيع قسائم الأغذية. وأقرت بالحاجة إلى التصدي للقضايا الرئيسية في هذا المجال. وقال إن السكان الريفيين الفقراء ليسوا هم السبب في الأزمة الغذائية أو المالية كما أن تغير المناخ ليس خطأهم. وقال إن هذه المشكلات ترجع في الغالب إلى نموذج التنمية نفسه.

249- السيد **DIDI** (ملديف) قال إن بلاده بما تتسم به من هشاشة شديدة في أوضاع مجتمعات الزراعة ومصايد الأسماك بصفة خاصة تأثرت سلبيا بما واجهه العالم من ركود وأزمة اقتصادية، ناهيك عن أحوال تغير المناخ القاسية. ولذلك فإن حكومة بلاده وضعت الأولويات والبرامج لتحسين المستوى المعيشي لهذه المجتمعات وتحسين سبل الحصول على الأراضي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص بغرض تلبية الاحتياجات الأساسية وتمكين صيادي الأسماك والمزارعين وتحسين حالة أمنهم الغذائي وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية. وقال إن الصندوق كان شريكا إنمائيا رئيسيا في هذه الجهود.

250- ومضى قائلا إن موضوع الدورة الراهنة لمجلس المحافظين موضوع قريب إلى قلب ملديف وهي أحد البلدان الأشد هشاشة في أوضاعها البيئية. وقال إن تغير المناخ يلقي بظلاله دائما على الجهود الإنمائية في بلاده، وحيث أثرت أحوال الطقس غير العادية في قطاعي صيد الأسماك والزراعة مسببة القلق للأسر الزراعية. وقال إن حكومة بلاده كانت سباقة في جذب الاهتمام الدولي لهذه القضية حيث استهلت برامج كبيرة لاستخدام الطاقة بكفاءة وأعلنت عن هدفها في تحقيق حياد الكربون بحلول عام 2020. وقال إن العمل الجماعي والالتزام والإخلاص والعناية في استخدام الموارد الضئيلة في بلاده يعتبر مسألة جوهرية للبقاء. وقال إن الاستراتيجية الإنمائية لملديف تناصر الفقراء وتسعى إلى تعزيز الإطار المؤسسي لتنمية الزراعة ومصايد الأسماك. وبالإضافة إلى استكشاف الأسواق المتميزة للمنتجات ذات القيمة المضافة فإنها تعدل وتوائم تشريعاتها وتبسط إجراءاتها من أجل تحسين الكفاءة والشفافية. وأعرب عن شكره للصندوق على التزامه ورؤيته والدعم الذي يقدمه من أجل هذه الجهود تعزيزا للأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر.

251- **السيد مرغي** (المغرب) قال إن اختيار موضوعات المناقشات في الدورة الحالية يؤكد أهمية القطاع الزراعي واهتمام الصندوق بالتصدي للتحديات المتمثلة في الأزمة الاقتصادية العالمية وآثار تغير المناخ. ولذلك فإنه يجب على الصندوق أن يضاعف جهوده من أجل تكثيف التنسيق والتشاور مع الشركاء الإنمائيين على المستوى الدولي والإقليمي وشبه الإقليمي، فضلا عن تعزيز التكامل بين التنمية الريفية وبرامج التعاون. وينبغي له أيضا أن يسعى إلى أن يستبق حدوث الأزمات المحتملة ويتولى إدارتها.

252- ومضى قائلا إن المغرب حققت تقدما كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي عبر تنمية الإنتاجية الزراعية والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحسين المستويات المعيشية في المناطق الريفية. وقال إن دخل

المزارعين ارتفع أيضا بفضل برامج التطوير والبحوث العلمية واتخاذ تدابير فعالة في مجال التجارة والتدريب. وقال إن المغرب اعتمدت مؤخرا الخطة الخضراء التي تهدف إلى البناء على هذه الإنجازات باتخاذ إجراءات منها تحديث الزراعة وضمان قدرتها التنافسية وتحسين الإمكانات التقنية والمالية والتنظيمية، ومن ثم حفز الإنتاجية وبالتالي استئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وأعرب عن امتنانه للصندوق على ما قدمه من دعم للخطة الخضراء وهو ما يتفق تماما مع أهداف الصندوق، وبخاصة فيما يتعلق بالفقراء والمهمشين اقتصاديا في المناطق الجبلية والرعوية. وقال إن التعاون مع الصندوق يجري أيضا في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للمغرب للفترة 2009–2014 وفي سياق مذكرة التفاهم التي وقعت في عام 2009. وقال إن مثل هذا التعاون في مجال التنمية الزراعية أصبح يلقى أولوية كبرى في ظل ظروف العالم اليوم وهو ما يحظى بكل التقدير.

253- السيد **FERRERO COSTA** (بيرو) قال إن بيرو تشاطر الصندوق في الالتزام بمكافحة الفقر الريفي. وقال إن بلاده تنفذ سياسات فعالة للحد من الفقر المدقع في المناطق المحرومة من البلاد وتسعى إلى إدماج جميع السكان المهمشين في هذه العملية اجتماعيا.

254- ومضى قائلا إن الموافقة على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في ديسمبر/كانون الأول 2003 والمعايير التي اتبعت في تخصيص الموارد مكنت من تخصيص الموارد للبلدان وفقا لاحتياجاتها المحددة. غير أنه يجب تعديل هذا النظام في ضوء الحقائق الجديدة حيث ينبغي، على سبيل المثال، توسيع تعريف "الريفية" بحيث يشمل السكان الذين هاجروا إلى المدن ولكنهم يمارسون الأنشطة الزراعية فيها. ولذلك فإن بيرو تؤيد العمل الذي تقوم به مجموعة العمل في تحليل المؤشرات الجديدة تصحيحا للخلل الذي قد يحدث في تطبيق النظام.

255- ومضى قائلا إن الصندوق يتعامل مع بيرو منذ عام 1980 وقدم للمشروعات ما مجموعه 115 مليون دولار أمريكي. وهو يدعم الآن مشروعا لتعزيز الأسواق وتنويع الدخل وتحسين الظروف المعيشية الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على 000 120 أسرة تعاني من الفقر المدقع ومشروع تنمية يستهدف المجتمعات الريفية ومنظماتها. وفي سياق هذين المشروعين اعتبرت بيرو نموذجا للبلد المتلقي من حيث أثر الاستهداف وكفاءة الإدارة وصلاحيتها وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد. واختتم كلمته مؤكدا على تضامن بيرو مع هايتي وأعرب عن ثقته في أن يسهم الصندوق في أعمال الإعمار هناك.

256- السيد **CHEN CHARPENTIER** (المكسيك) تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إن حوار المجموعة مع الصندوق أدى إلى تعميق ثقة المجموعة بأن الصندوق هو حليف أساسي للتنمية الريفية وشريك يرغب في التعلم بشأن الأوضاع المحلية للسكان الذين يعرفونها أكثر من غيرهم. وقال إن التفاوض بشأن تطبيع الأوضاع مع كوبا وإعادة تفعيل حافظتها يضرب مثالا جيدا على الروح السائدة حيث استجاب الصندوق بالفعل للكارثة التي ضربت هايتي. وقال إن المجموعة تؤيد اقتراحات الصندوق وتثق في أن يقوم مجلس المحافظين بنفس العمل فيما يتعلق بديون هايتي بصفة خاصة للصندوق.

257- ومضى قائلا إن إعمار القطاع الزراعي يعد في واقع الأمر الوسيلة المستدامة الوحيدة لضمان إنعاش هايتي. ورحب بصفة خاصة بالتزام الصندوق باستثمار الموارد في عام 2010 من أجل التعجيل بتنفيذ

المشروعات القائمة. ودعى الجهات المانحة إلى المشاركة في التمويل والمساعدة على تنفيذ المشروعات. وقال إنه لا يمكن تنمية القطاع الزراعي في هايتي إلا إذا تمكن السكان من الوصول إلى مصادر إنتاج الأغذية وكسب الدخل. وقال إن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والوكالات الأخرى يعد مسألة بالغة الأهمية. ورحب بتوسيع برامج الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بتوزيع البذور والأدوات بشرط أن تطلب حكومة هايتي ذلك. والنقطة الجوهرية هنا هي أن خطط الإعمار والتنمية يجب أن يقررها شعب وحكومة هايتي وإن من واجب المجتمع الدولي تقديم المساعدة لضمان نجاح هذه الجهود. وقال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تقدم الموارد والخبرة والدراية إلى هايتي. وفي هذا السياق تستحق الجمهورية الدومينيكية الذكر بصفة خاصة لأسباب ليس أقلها التسليم بأن التنمية فيها ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية في هايتي. ويجب أن يولى الاعتبار الواجب لأثر مشروعات التنمية الريفية على البلدين.

258- ومضى قائلا إنه يجب توفير المرونة الضرورية للصندوق حتى يمكن الاضطلاع بالمشروعات الجديدة وحفز المشروعات القائمة. وقال إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ترى أيضا أنه من الضروري أن تتصدى خطط المشروعات إلى المسائل البيئية بما في ذلك النظم الإيكولوجية الجانبية التي تدعم الزراعة. وأعرب عن قلق المجموعة وبخاصة بشأن الجفاف الذي يؤثر في بعض أرجاء الإقليم، وينبغي للصندوق أن يستعين بتجاربه وبمهارات المؤسسات الدولية الأخرى في تحسين إدارة موارد المياه. والمحصلة هي أن إنتاج الأغذية محليا هو أفضل وسيلة لضمان الأمن الغذائي. وقال إن المجموعة تشدد أيضا على الحاجة إلى تعديل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. فضلا عن ذلك، فقد حان الوقت للتعبير عن القدرات التقنية للإقليم في تعيين موظفي الصندوق، لاسيما على مستوى الإدارة المتوسطة والعليا.

259- السيد **CALVO** (إسبانيا) أعرب عن رغبة حكومة بلاده في تعزيز علاقتها بالصندوق عبر إبرام اتفاقية استراتيجية للارتباط بالصندوق في سياق الخطة الإسبانية الرئيسية للفترة 2009–2012 والتي تتضمن عنصرا أساسيا هو تخطيط التعاون الإنمائي. وقال إن العلاقة الجديدة سوف تولي اهتماما خاصا بالتواؤم مع استراتيجيات الصندوق وتحسين التخطيط والقدرة التنبؤية للمساعدات الإسبانية ونظم تتبع وتقييم المساهمات، واستراتيجية الاتصال التي من شأنها أن تحفز على المساءلة وتجسيد العلاقات. وقال إن الأمن الغذائي يشكل أحد أولويات التنمية خلال فترة رئاسة إسبانيا للاتحاد الأوروبي وقد أعلنت إسبانيا أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي للجميع الذي عقد في مدريد مؤخرا بالمساهمة بملغ مليار يورو خلال السنوات الخمس القادمة من أجل مكافحة الجوع بموجب الالتزام الذي عقد في مؤتمر قمة لاكويلا. فضلا عن ذلك ففي 12 فبراير/شباط 2010 اعتمدت الحكومة مساهمة بمبلغ 150 000 يورو للمنتدى العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية.

260- وأضاف قائلا إن إسبانيا تضم صوتها إلى من أعربوا عن مواساتهم لهايتي. وقال إن الصعوبة التي تواجهها هايتي في الحصول على الأغذية تتطلب اتخاذ إجراءات فعالة من جانب المجتمع الدولي. وأثنى على الصندوق لاستجابته العاجلة ، لاسيما إرسال بعثة مشتركة بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة إلى الجمهورية الدومينيكية لتقدير آثار الزلزال. وقال إن مرفق تمويل التحويلات النقدية يتيح وسيلة

لاستعادة الأوضاع في هايتي إلى طبيعتها. وقال إن إسبانيا أسهمت بمبلغ مليوني يورو لهذا المرفق في عام 2009.

261- وقال إن إسبانيا تشارك الصندوق في الالتزام ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها من أهم وسائل مكافحة الفقر وقصور التنمية. وقال إن الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة يجب أن تخضع إلى مبدأ ملكية البلدان والقيادة الوطنية. ويجب على الجهات المانحة والوكالات الإنمائية للأمم المتحدة أن تقف في جبهة موحدة ، لاسيما تجنبا للازدواج وزيادة فعالية الإدارة المحلية، وكانت مبادرة "توحيد الأداء" هي أهم خطوة في هذا الصدد.

262- السيد **DAUDI** (ملاوي) قال إن حكومة بلاده قد تبرعت بمائتي طن من الأرز لهايتي تضامنا مع شعبها وأعرب عن مواساته العميقة لها.

263- ومضى قائلا إن الصندوق قدم إلى ملاوي ما يربو على 109 مليون دولار أمريكي في إطار تسعة برامج للتنمية الريفية مما أدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة في مجال استئصال الفقر، ، لاسيما من خلال تنفيذ برامج تطوير شبكات الري الصغيرة. وأضاف إن تجربة ملاوي تفيد بأنه يمكن استئصال الجوع والفقر. وقال إن بلاده تتمتع بالأمن الغذائي منذ عام 2005 بعد أن اتخذت الحكومة الإجراءات لتحسين حصول المزارعين على المدخلات في إطار برنامج دعم المدخلات الزراعية. وقال إن رئيس البلاد، الذي أنتخب مؤخرا رئيسا للاتحاد الأفريقي، ناشد الحكومات الأفريقية استئصال الجوع في غضون خمس سنوات. وقال إنه ينبغي للصندوق أن يركز استثماراته في أفريقيا على الاقتراح الذي طرحه رئيس ملاوي من أجل مبادرة الحزام الأخضر بغية استغلال الموارد المائية الوفيرة في أفريقيا وينبغي استخدام المدخلات المدعمة الموجهة لمستهدفين محددين من أجل مساعدة المزارعين المعرضين. وقال إن صغار المزارعين سوف يستفيدون بشكل عام من برامج الإرشاد المكثف والتنمية التكنولوجية.

264- وناشد الصندوق الاستثمار في مخططات التأمين التي تشمل تلف المحاصيل بسبب سوء الأحوال الجوية كوسيلة للتخفيف من آثار تغير المناخ. وقال إن ملاوي تتولى بالفعل إعداد هذا المخطط للموسم الثاني. وناشد جميع الدول الأفريقية الأعضاء في الصندوق زيادة استثماراتها في مجال الزراعة بتخصيص نسبة تزيد على 10 في المائة من ميزانيتها الوطنية لهذا الغرض. وقال إن ملاوي خصصت 14 في المائة من ميزانيتها الوطنية لعام 2010 من أجل الزراعة.

265- السيد **NIKORA** (كيريباس) قال إن البلدان الصغيرة والمعرضة تنتعش ببطء من الأزمة المالية العالمية ولكن كيريباس استطاعت، بفضل دعم الصندوق، توسيع نطاق أنشطة مركز التميز في البلاد وتعميم برامج التنمية الريفية لتشمل المناطق غير الريفية أيضا. وأعرب عن شكره أيضا للشركاء الإنمائيين للصندوق على ما قدموه لبلاده من دعم. غير أنه يمكن عمل الكثير في تحقيق أثر إيجابي على حياة سكان الريف. وقال إن وجود كيريباس ذاته يتعرض لمخاطر شديدة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر ودأبت على مناشدة البلدان الأكبر الحد من أنشطتها التي تسبب تغير المناخ. وقال إن نوعية التربة الزراعية في بلاده تجعل النشاط الزراعي صعبا، كما توجد دائما مخاطر تتمثل في تعرض بيئاتها الهشة لمزيد من الأضرار بسبب الاستخدام غير الحكيم للأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات. ودعا إلى تشجيع التنمية الزراعية المستدامة القائمة على الزراعة العضوية والمهارات التقليدية.

266- ومضى قائلا إن بلاده تعتمد اعتمادا كبيرا على واردات الأغذية وتحتاج إلى استغلال أراضيها في زراعة الفاكهة والمحاصيل الموسمية الأخرى التي تشهد وفرة في الغلة. غير أن المرحلة التجريبية لمشروع تصنيع الفاكهة انتهت وتعتمد بداية مراحل التسويق على الحصول على المزيد من الأموال والمساعدات التقنية. وقال إن فريقا من الصندوق قام بزيارة بلاده في عام 2009. وأعرب عن أمل حكومة بلاده في الحصول على دعم الصندوق من أجل المضي قدما في مشروع تصنيع الفاكهة ومن أجل تنفيذ برنامج رئيسي اعتمدته الحكومة لإعادة غرس أشجار الفاكهة والمحاصيل الجذرية.

267- السيد **MOLEBATSI** (بوتسوانا) قال إن بوتسوانا استفادت كثيرا من مساعدات الصندوق، لاسيما ما قدمه من قروض ميسرة لإنتاج المحاصيل. غير أنه بالنظر إلى أن بلاده تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات استخراج الماس فقد تأثرت بشدة من الأزمة الاقتصادية العالمية. ويتعين على بلاده أن تنهض بالمهمة الضخمة المتمثلة في سرعة تنويع اقتصادها، لاسيما قاعدتها الزراعية. وقال إنه يمكن للصندوق والجهات المانحة الدولية بالتأكيد أن تقدم المساعدة في هذا الصدد ولكن بوتسوانا تعاني من مساوئ تصنيفها ضمن البلدان المتوسطة الدخل بالرغم من حاجتها الملحة للمساعدات من أجل مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية.

268- وأعرب عن امتنان بوتسوانا إذا استطاع الصندوق أن يقدم المساعدات بالمنح وليس بالقروض، لاسيما من أجل دعم خطة التنمية الوطنية العاشرة التي تتصدى لمسألة الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر إلى جانب مواجهة مشكلات أخرى في هذا المجال. وقال أنه يوجد بالتأكيد بلدان نامية معينة نكبت بالصعوبات الشديدة أكثر من بلاده، ولكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن بوتسوانا هي بلد شبه قاحل ومعرض لحالات الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار وموجات الحر التي تؤثر جميعا تأثيرا سلبيا في الناتج الزراعي. واختتم كلمته فأكد مجددا على التزام بلاده بتمكين الفقراء والتغلب على الفقر.

269- تولت السيدة **ANANGA MESSINA** (جمهورية الكاميرون) رئاسة المجلس.

اختتام أعمال الدورة.

270- **الرئيسة،** ألقت بالبيان الختامي والذي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع من التقرير.

271- وأعلنت انتهاء أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين.

272- رفعت الجلسة في الساعة 1.50 بعد الظهر.

الفصل الثالث

باء – مناقشات الأحداث الجانبية

273- متابعة لمناقشة فريق الخبراء الرفيعي المستوى في مجلس المحافظين بعنوان "من قرارات القمم إلى حقول المزارعين: تغير المناخ والأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة"، عُقدت أربعة أحداث جانبية مواضيعية لإتاحة الفرصة للحوار بين مختلف أصحاب المصلحة. وهي تهدف أيضاً إلى تزويد الصندوق بأفكار ومقترحات جديدة.

274- ويتمثل الخيط المشترك الذي يجمع بين هذه الأحداث الجانبية في القضايا والخيارات المتاحة لتكرار إنجازات المشروعات أو المكاسب في مجال السياسات وتوسيع نطاقها، مع أخذ الفرص والتحديات بعين الاعتبار.

275- ومن القضايا التي نوقشت: (أ) "المحركات" المتمثلة في الأفكار الابتكارية، والرؤية والقيادة، والأبطال والمحفزين، والحوافز والمساءلة؛ (ب) "المساحة المتاحة للنمو" وذلك في سياق الموارد المالية والنقدية والسياسات والمؤسسات والشراكات والتعلم، على سبيل المثال.

276- والأحداث الجانبية الأربعة التي عقدت هي:

(أ) الحدث الجانبي الأول – إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء: النجاحات والتحديات والتوجهات المستقبلية؛

(ب) الحدث الجانبي الثاني – دور زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية في آسيا وأمريكا اللاتينية وخيارات التعاون بين بلدان الجنوب؛

(ج) الحدث الجانبي الثالث – مواءمة إدارة الموارد المائية مع تغير المناخ في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية؛

(د) الحدث الجانبي الرابع – تسليط الضوء على تقرير الفقر الريفي للصندوق لعام 2010 واستقاء الآراء عن العمل الجاري.

277- إضافةً إلى ذلك، واستجابةً للزلزال الذي ضرب هايتي، عقد حدث جانبي آخر بعنوان "تحديث عن استجابة الصندوق للزلزال الذي ضرب هايتي والجهود المنسقة لإحياء المناطق الزراعية".

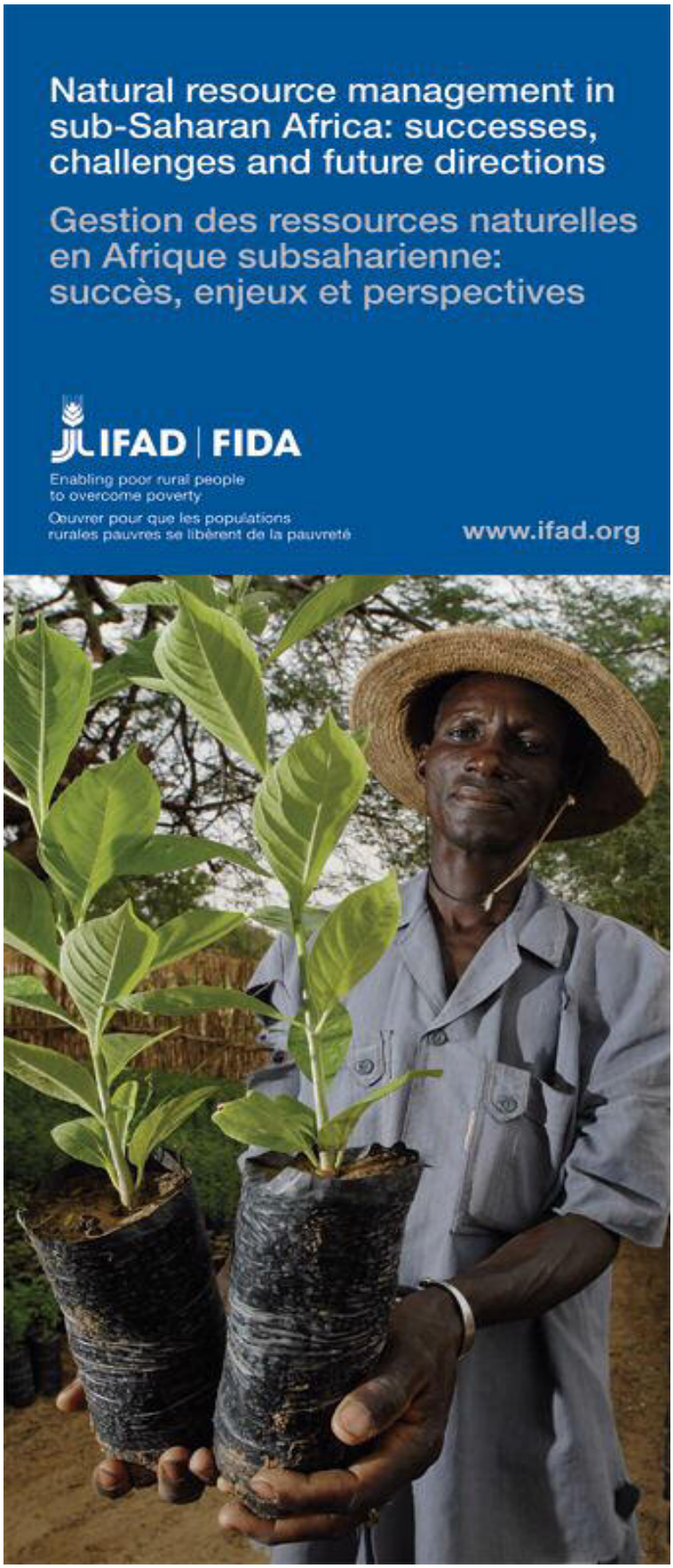

Alex Puissant السيد
صحفي تلفزيوني وميسر مؤتمرات مستقل

Laurent Sédogo معالي،
وزير الزراعة والثروة المائية والسمكية في بوركينا فاسو

Stephen Masato معالي
Wasira، وزير الزراعة والأمن الغذائي والتعاونيات في جمهورية تنزانيا المتحدة

Philip Kiriro السيد
رئيس رابطة المزارعين في شرق أفريقيا

Youba Sokona الدكتور
الأمين العام التنفيذي لمرصد الصحراء والساحل

Chris Reij الدكتور
كبير المستشارين حول إدارة الموارد الطبيعية في جامعة فريجي في أمستردام

Mary Allen Ballo السيدة
الأمين العام التنفيذي لـــ Sahel Eco (وهي منظمة غير حكومية مقرها في مالي)

الحدث الجانبي الأول: إدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا جنوب الصحراء – النجاحات والتحديات والتوجهات المستقبلية

278- ثمة ارتباط وثيق بين تدهور المناخ والفقر الريفي. ويمثل التصحر وتلوث المياه والنزاعات المرتبطة بالبيئة وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي جميعها تحديات رئيسية، ولا سيما للسكان الريفيين الفقراء الذين يعتمد عدد كبير منهم على الموارد الطبيعية لكسب قوتهم. وقد جعل تدهور الأراضي وتضاؤل الموارد المائية تربةَ أفريقيا الأكثرَ استنزافاً في العالم. ففي أجزاء من هذه القارة، أدت الضغوطات الناجمة عن ارتفاع عدد السكان والممارسات الرديئة في إدارة الأراضي إلى فقدان دائم لخصوبة التربة.

279- وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية النمو الاقتصادي المسؤول الذي يتوازن مع تعزيز فرص كسب العيش. وهو يحقق ذلك من خلال دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والعمل الجماعي لتحقيق الاستدامة البيئية. وتظهِر خبرة الصندوق مدى أهمية الوصول الآمن للموارد الطبيعية، ولا سيما المياه والأراضي، والتكنولوجيات المناسبة لاستغلالها بأسلوب مستدام وفعال، إضافةً إلى السياسات والأطر المؤسسية القوية، من أجل الحد من الفقر.

280- ونجح العديد من المشروعات التي يدعمها الصندوق في توسيع نطاق الممارسات الجيدة واستعادة النظم الإيكولوجية والأراضي الهامشية، مثل إدارة المراعي في إريتريا ورواندا، وتحسين العناية بالتربة وإنتاج المحاصيل في إثيوبيا، وإدارة خصوبة التربة وتحسينها في غامبيا وملاوي. ومن بين الأمثلة الناجحة الأخرى الممارسات التقليدية لصون التربة من خلال إدارة الأمطار (المعروفة باسم "تاسا") في النيجر، واستخدام حفر الغرس في بوركينا فاسو، واستخدام إجراءات منع تعرية التربة وإحياء مزارع الأشجار الطبيعية في السنغال.

281- وستوفر مناقشات فريق الخبراء المشترك التي تنظمها شعبتا أفريقيا الغربية والوسطى وأفريقيا الجنوبية والشرقية في الصندوق فرصةً لعرض التجارب الناجحة، وسبب نجاحها، متيحة المجال لتبادل وجهات النظر حول سبل المضي قدماً في أنشطة الصندوق في المستقبل.

282- والقضايا التي وجهت مناقشات هذا الحدث الجانبي هي:

(أ) ما مدى التقدم الذي أحرزته أفريقيا في إدارة الموارد الطبيعية؟
(ب) الدور المحوري لتأمين حيازة الأراضي في إدارة الموارد الطبيعية؛
(ج) التعقيد الذي تتسم به إدارة الموارد الطبيعية؛
(د) الحاجة إلى مصادر بديلة للطاقة كجزء من الحل.

283- أما نتائج المداولات فهي:

(أ) إقرار واسع النطاق بأنّ الإشراف المسؤول على الموارد الطبيعية شرطٌ مسبق لزيادة الإنتاجية الزراعية ودخل المزارعين؛

(ب) الحلول متعددة وتتسم بالتعقيد، ورغم أنها في متناول أصحاب المصلحة، ينبغي نشرها بطريقة منسقة ومتسقة. كما أنّ تحسين قاعدة الموارد الطبيعية يتطلب التزاماً طويل الأجل من جميع المعنيين؛

(ج) النجاح المحقق في أفريقيا أكثر بكثير مما هو معروف لدى الجمهور، ولا بد من تحديد التجارب الناجحة وتحليلها وتوسيع نطاقها؛

(د) لا بد من معالجة المسببات الجذرية للفقر إذا ما أريد تحقيق النجاح لاستدامة قاعدة مواردنا الطبيعية؛

(ه) لقد قطعنا شوطاً كبيراً لكن الطريق ما زال طويلا، ولن يتحقق النجاح إلا بمساندة متضافرة من شركائنا؛

(و) المزارعون يستثمرون في الإدارة المستدامة للأراضي، ولا بد من الإصغاء لهم ودعمهم من خلال سياسات سليمة؛

(ز) إننا نواجه مشكلة معقدة ولا بد من تعزيز نظم التسيير المؤسسي لدينا؛

(ح) تعليم المزارعين هو المفتاح لإدارة الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الغذائي.

Josefina Stubbs السيدة
مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي
فى الصندوق

Thomas Elhaut السيد
مدير شعبة آسيا والمحيط
الهادي في الصندوق

Thenjiwe Ethel Mtintso سعادة
سفيرة جمهورية جنوب أفريقيا لدى
إيطاليا

Zheng Xiaosong السيد
المدير العام للدائرة الدولية في وزارة المالية
في الصين والمحافظ المناوب للصين في
الصندوق

Laudemir Müller السيد
المستشار الخاص لوزير التنمية الزراعية
فى البرازيل

Abhijit Sen البروفسور
عضو في هيئة التخطيط الوطنية
فى الهند

Ganesh Thapa السيد
خبير اقتصادي إقليمي، شعبة آسيا والمحيط
الهادي فى الصندوق

Susana Marquez السيدة
وزارة الزراعة والثروة الحيوانية
ومصايد الأسماك، الأرجنتين

Carlos Mermot السيد
مدير عمليات البرنامج الإقليمي للصندوق
الخاص بهيئة الزراعة الأسرية

الحدث الجانبي الثاني: دور زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية في آسيا وأمريكا اللاتينية وخيارات التعاون بين بلدان الجنوب

284- يقع حوالي 87 بالمائة من المزارع الصغيرة في العالم في إقليم آسيا والمحيط الهادي. وفي أمريكا اللاتينية، تنتج المزارع الصغيرة (أو الأسرية) معظم الأغذية الأساسية، وتسهم إسهاماً حاسماً في الأمن الغذائي الوطني (بنسبة 70 في المائة على الأقل في البرازيل على سبيل المثال). إلا أن هذه الاقتصادات تتغير بصورة مطردة، مما يؤثر على سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة والأشخاص الذين يحاولون إطعامهم.

285- يؤدي تسارع نمو الاقتصاد والدخل، والتحضر والعولمة إلى تحولات كبيرة في الأنماط الغذائية. فقد ترافق ارتفاع أسعار الأغذية في عامي 2007 و 2008 بتوسع كبير في تركز الأراضي وفي الإنتاج الزراعي الصناعي في عدد من بلدان الإقليم. وقد كان لذلك نتائج مباشرة على توفر الأراضي لصغار المزارعين واستدامة استخدام الأراضي للزراعة على المدى الطويل. كما أدى إلى زيادة الهجرة إلى الأحياء الحضرية الفقيرة وتوسع الزراعة داخل المحميات الحرجية. ورغم أنّ بعض أصحاب الحيازات الصغيرة استطاعوا الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في الأسواق والابتكارات المؤسسية وارتفاع أسعار الأغذية، فما زال العديد منهم محرومين من الوصول إلى الأسواق ويواجهون صعوبة في التكيف مع التحديات الجديدة.

286- وثمة اعتراف متزايد بأنه كي يكتب النجاح لأية مبادرة تسعى إلى معالجة أزمة الأمن الغذائي فلا بد لها من أن تلتزم بدعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على المدى الطويل كعنصر أساسي من عناصرها. ويعني ذلك العمل معاً على تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من الفرص الجديدة أثناء تكيفهم مع تغير المناخ وتقلب الأسعار، من خلال سياسات عامة متمايزة. ونظراً إلى قدرة الزراعة الصغيرة النطاق على الاضطلاع بدور أساسيً في إطعام سكان العالم بطريقة مستدامة، فلا بد من الاستثمار في التكنولوجيات المحسنة والبحوث التطبيقية التي تستهدف هذا القطاع الزراعي الفرعي، وفي الخدمات التقنية، وبناء قدرات محددة لتحسين جودة الزراعة الصغيرة النطاق وإنتاجيتها مع المحافظة على البيئة.

287- وأتاح هذا الحدث الذي اشتركت في تنظيمه شعبتا آسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق فرصةً لمناقشة الخبرات عن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية، وطبيعة السياسات العامة والبرامج وهيكلها، وكيف يمكن للصندوق أن يروج لها ويدعمها بصورة أفضل، والفرص والتحديات التي تواجه توسيع نطاق التجارب الناجحة، علاوة على الخيارات المتاحة للتعاون بين الإقليمين وأيضاً مع أفريقيا.

288- والقضايا التي وجهت مناقشات هذا الحدث الجانبي هي:

(أ) السياق الحالي للاقتصاد والأمن الغذائي، بما في ذلك:

(1) الإجراءات المختلفة التي اتخذتها البلدان لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتحديث الزراعة، وإضفاء الطابع التجاري عليها، وزيادة قدرتها التنافسية وقيمتها المضافة؛

(2) تحول الاهتمام من الزراعة المنخفضة القيمة الموجهة للأسواق المحلية إلى الزراعة العالية القيمة الموجهة للأسواق الوطنية والعالمية، وما يترتب على ذلك من صعوبات؛

(3) التحول الاجتماعي الاقتصادي السريع للزراعة، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل، مع تزايد الهجرة وعدم المساواة؛

(4) أهمية الأمن الغذائي وأمن الطاقة والحد من الفقر؛

(5) ضعف المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة تجاه تغير المناخ ومخاطره عليهم؛

(ب) الخصائص المميزة للمزارع الصغيرة والأسرية في آسيا وأمريكا اللاتينية؛

289- وقد حددت المناقشات عدداً من الفرص والتحديات والتدابير التمكينية منها:

(أ) وضع زراعة الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية على قائمة الأولويات السياسية، إضافة إلى وضع سياسات مناسبة للزراعة وزيادة الموارد المخصصة لها؛

(ب) تنفيذ خطط ضمان العمالة الريفية؛

(ج) مراجعة النظم الضريبية الريفية؛

(د) تهيئة بيئة اقتصادية مواتية تتضمن إصلاح الأسواق لتيسير التجارة؛

(ه) الاستثمار في المنافع العامة لتطوير تكنولوجيات بمقدورها زيادة الإمكانيات الإنتاجية لزراعة الحيازات الصغيرة؛

(و) تحسين البنى الأساسية؛

(ز) التركيز على التعليم والتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية؛

(ح) وضع سياسات لإتاحة فرص متساوية للنساء؛

(ط) ضمان توفر خدمات مالية حيثما يخفق القطاع المالي؛

(ي) تعزيز الابتكارات المؤسسية وإنفاذ العقود، وتوليد الدخل وخلق فرص العمل، والتعديلات الهيكلية، والسياسات المتمايزة، وإدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المناطق الريفية؛

290- وفيما يخص مسألة التعاون بين بلدان الجنوب، أكدت المناقشات على أهمية توطيد التعاون الإقليمي المبني على الثقة وضمان استدامة العمليات التي يقوم عليها التعاون.

291- وأما بشأن أدوات الصندوق، فقد أوصت المناقشات الصندوق بأن:

(أ) ينظرَ في أدوات غير القروض لوضع نموذج لزراعة الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية؛

(ب) يساعدَ في وضع سياسات ونهُج تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة؛

(ج) يطلقَ فكرة تنظيم أحداث تعليمية بين بلدان الجنوب تتعلق بزراعة الحيازات الصغيرة وتحولها السريع بغية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بشأن هذه القضايا الاستراتيجية، وأن يدعو البلدان لاستضافة هذه الأحداث؛

(د) ييسرَ حواراً بشأن السياسات عن كيفية قيام البلدان بتصميم سياساتها.

292- وختاماً، تمت التوصية بالمشاركة في الأحداث التالية التي ستعقد في المدى القريب:

(أ) المشاركة في المؤتمر الدولي بشأن ديناميات التحول الريفي في الاقتصاديات الناشئة، الذي عقد من 14 إلى 16 أبريل/نيسان 2010 في الهند؛

(ب) تنظيم حدث لعرض دراسات حالة عن الزراعة الأسرية في البرازيل، والصين، والهند، وجنوب أفريقيا، في سبتمبر/أيلول 2010 في البرازيل؛

(ج) تنظيم جلسة عن التعاون بين بلدان الجنوب خلال حلقة العمل السنوية لاستعراض الأداء لشعبة آسيا والمحيط الهادئ، من 1 إلى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

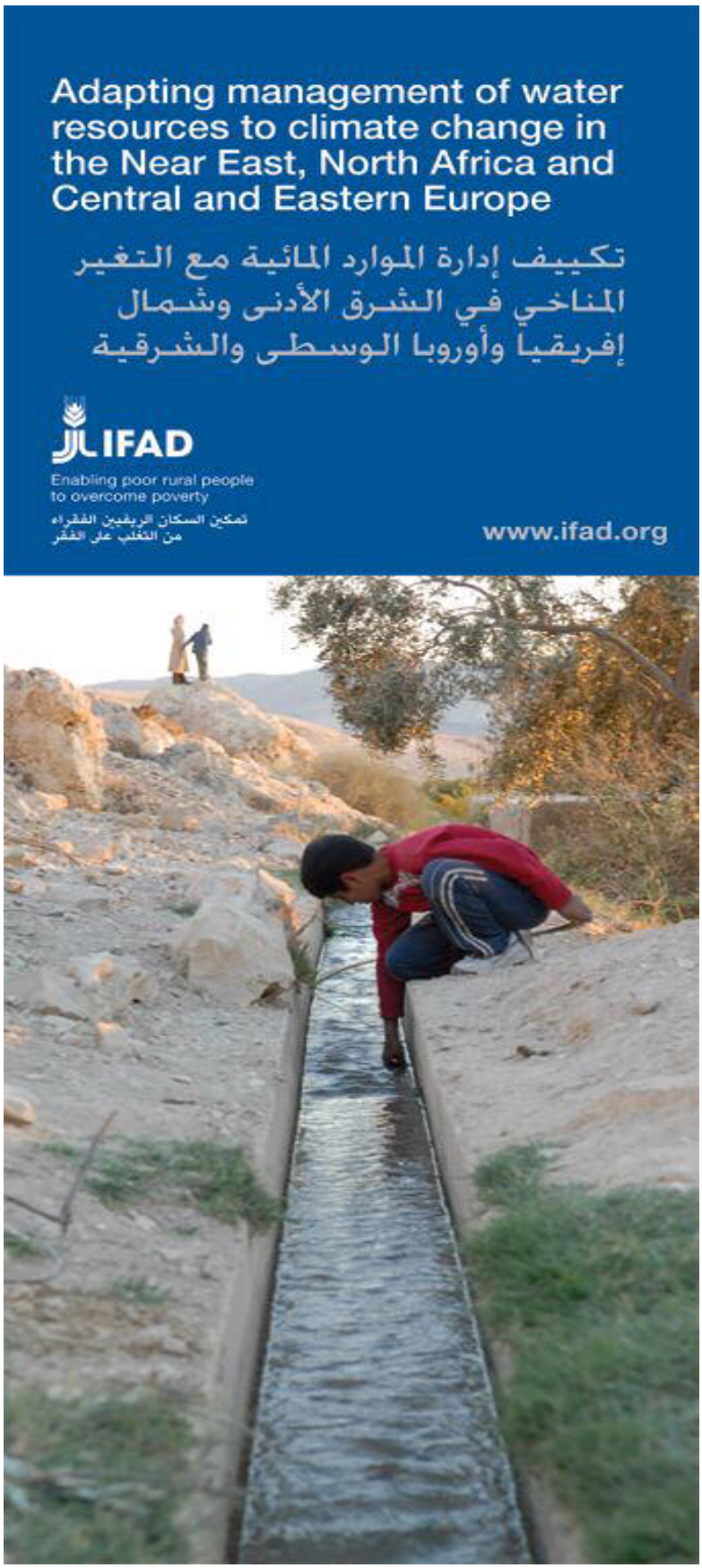

الدكتور نديم خوري
مدير شعبة الشرق الأدنى
وشمال أفريقيا في الصندوق

الدكتور صفوت عبد الدايم
الأمين العام للمجلس
العربي للمياه

البروفسور كامل شديد
مساعد المدير العام للمركز الدولي للبحوث
الزراعية في المناطق الجافة

السيدة Ala Overcenco
باحثة من Agro-Inform
(وهي منظمة غير حكومية في
مولدوفا)

البروفسورة Lucka Kajfez-Bogataj
من جامعة لوبيانا في سلوفينيا وممثلة
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير
المناخ

السيد توفيق الزبري، مدير
البرنامجين القطريين للأردن
والصومال في شعبة الشرق
الأدنى وشمال أفريقيا في
الصندوق

السيدة ميلين خير الله، الاقتصادية
الإقليمية في شعبة الشرق الأدنى
وشمال أفريقيا في الصندوق

الحدث الجانبي الثالث – مواءمة إدارة الموارد المائية مع تغير المناخ في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية

293- يواجه إقليما الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة حديثا ظروفا مناخية تشتد قسوة وتطرفا، إذ يتراوح الطقس بين موجات جفاف حادة إلى فيضانات مفاجئة مدمرة، مع ما يتوقع من خسارة في الأراضي المنخفضة بسبب ارتفاعات منسوب مياه البحار نتيجة للاحتباس الحراري. وتعتبر الزراعة وإنتاج الأغذية من أكثر القطاعات تضررا بذلك.

294- وفي هذين الإقليمين، يسعى الصندوق جاهدا لمساعدة المزارعين على نطاق صغير والمجتمعات الريفية الفقيرة لتطوير استراتيجيتهم وقدراتهم على التأقلم للحد من أثر الظروف المناخية المتغيرة على سبل رزقهم. ومع نهجه المتكامل لإدارة الموارد الطبيعية، ينفذ الصندوق تدخلات ذات الصلة بالموارد المائية مرتبطة على الغالب بالإدارة والتسيير الجيد للمبادرات الهادفة إلى بناء أو استعادة قاعدة الأصول الطبيعية ولذلك تركز استثمارات الصندوق في إدارة المياه الزراعية، التي تم تكييفها مع تغير المناخ، على تمويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتضمن ذلك جملة واسعة من الأنشطة ذات الصلة بصون المياه والتربة، وإدارة ومستجمعات المياه، وحصاد مياه الأمطار، وتوفير المياه لسقاية الحيوانات، وأنشطة مصائد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية. ونتيجة لذلك قد راكم الصندوق مجموعة من الخبرات، كما أنه يتمتع بخبرة معتبرة في تطوير الأنشطة الزراعية المبتكرة التي تساعد المجتمعات الريفية الفقيرة على التكييف مع تحديات تغير المناخ. وتتمتع هذه الأنشطة بإمكانية توسيع نطاقها.

295- وقد جمع هذا الحدث الجانبي الذي نظمته شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا فريق خبراء ليقود مناقشة هذه القضايا مع المحافظين والمندوبين من هذين الإقليمين، ومع ممثلي المؤسسات الشريكة، والمنظمات غير الحكومية، منظمات المزارعين، ومندوبي وسائل الإعلام. وقد وفر هذا الحدث الفرصة لشرح آثار تغير المناخ على الموارد الطبيعية وعلى قطاعات الأغذية الزراعية، وعلى اقتصاديات هذين الإقليمين. وتم عرض جملة مختارة من الحالات القطرية كأمثلة على جهود الصندوق لتعزيز انخراطه في العمليات التي تقودها البلدان، والبناء على الإنجازات الميدانية، والمكاسب السياساتية على مستوى المشروعات بهدف توسيع نطاقها. كذلك فقد تم التطرق لقضايا تتعلق بتطوير أطر سياساتية ممكنة لتسريع استراتيجيات التواؤم مع تغير المناخ على الصعيدين القطري والإقليمي.

296- وقد وفر هذا الحدث الجانبي أيضا الفرصة لتبادل الآراء حول ما تعنيه الإعلانات ذات الصلة التي خرجت بها، لاكويلا وروما وكوبنهاغن بالنسبة للإقليمين. وفي هذا الإطار تم استعراض الخبرات والإنجازات والدروس المستفادة للصندوق بالإضافة إلى انخراطه على المستوى القطري الذي يتسم بنهج البرامج القطرية الذي ينطوي على تصميم المشروعات والإشراف عليها ودعم تنفيذها وحوار السياسات وإدارة المعرفة.

297- وقد ركزت المناقشات على إدارة المياه وندرة المياه وتغير المناخ. وسلطت الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات وتدخلات فعالة للتأقلم مع تغير المناخ. وعلى وجه الخصوص تم التركيز على النقاط التالية:

(أ) التقنيات المتوفرة حاليا ليست كافية على الدوام للتطرق لمشاكل تغير المناخ، وهنالك حاجة لتقنيات جديدة. ويعد التأقلم مع تغير المناخ مفتاح الاستجابة له. بيد أنه لابد من ملاحظة أن حلول التأقلم مع تغير المناخ القائمة على الخبرة قد لا تكون فعالة في مواجهة تحديات جديدة يفرضها تغير المناخ.

(ب) من المحتمل ألا تكون السدود المائية الاستجابة الفعالة لأنها قد تؤدي إلى جعل الفقراء أشد فقرا. فالسدود تخلق أساسا مشاكل في تشارك المياه بين الأقطار المتشاطئة. ومع ذلك هنالك خيرات أخرى متاحة مثل الطاقة الشمسية التي يمكن أن تنتج كهرباء أرخص وتساعد على دعم سبل الرزق الريفية.

(ج) من الضروري البناء على معارف وخبرات الشعوب الأصلية في التأقلم مع شح المياه، وذلك مثلا من خلال دراسة كيفية تعديل تقنيات حصاد المياه التقليدية وتطبيقها لحل المشاكل الحالية.

(د) من غير المجدي اقتصاديا استخدام مياه البحر التي تمت تحليتها للري. ويمكن التطرق إلى هذا الموضوع من خلال طريقتين تكمل احدهما الأخرى باستخدام الطاقة الشمسية للحد من تكاليف تحلية المياه، والقيام بأبحاث إضافية لتطوير سلالات محصولية تتحمل الملوحة.

(ه) لابد من تخطيط مكاني دقيق لإجراءات التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في المناطق التي تتعرض لارتفاع مستويات مياه البحار.

(و) من الضروري جعل المزارعين مدركين لتأثيرات تغير المناخ، وبنفس القدر من الأهمية لا بد من القيام باستثمارات في البحوث العلمية للوصول إلى عمليات وحلول جديدة للتأقلم مع تغير المناخ.

(ز) هنالك مشاكل تتعلق بتخصيص المياه بين الاستخدامات المختلفة، ولا بد من إعطاء الأولوية للاستهلاك البشري.

(ح) التقنيات متاحة أصلا لزيادة إنتاج الأغذية على الرغم من تغير المناخ، وهنالك حاجة للعناصر التالية:

(1) نشر التقنيات بين المزارعين بفعالية أكبر، وتوفير المزيد من الاستثمارات الخاصة والعامة.

(2) سياسات أكثر ترشيدا لتسعير المياه وتقييمها.

(3) إدارة أفضل على مستوى الأحواض كي يتصف التشارك بالمياه بمساواة أكبر بين البلدان المتشاطئة.

(4) نظم أكثر كفاءة ومساواة في استعادة تكاليف استخدام المياه، وتبني نهج شمولي للتطرق لمشاكل المياه.

(ط) وحيث أن المياه ملكية مشتركة، فإن التقنية بحد ذاتها ليست كافية. إذ أن إيجاد بيئة سياساتية ممكنة يتمتع بنفس الأهمية. وينطبق هذا الأمر على وجه الخصوص بالنسبة للتعامل مع مشكلة المياه غير المستدامة أو المياه الجوفية الضحلة.

(ي) يمكن التطرق إلى تغير المناخ وتعزيز الأمن الغذائي من خلال الجمع بين التخفيف من آثار تغير المناخ والتأقلم، وتعزيز مقاومة نظم الإنتاجية مع إعطاء الأولوية للبلدان النامية بالنسبة للموضوعين الأخيرين. وبالنسبة لزراعة الصون (بدون أي حراثة) فتعد خياراً هاماً في هذا المجال.

(ك) يمكن استخدام الموارد المائية الهامشية، بعد معالجتها بصورة ملائمة، وبعد الإلمام الكامل بمضامين ذلك على البيئة والصحة، لزيادة الميزانية المائية الإجمالية.

298- وقد خلصت المداولات إلى التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) دعم النهج الابتكارية للحد من تعرض المجتمعات الريفية الفقيرة لمخاطر تغير المناخ.

(ب) إنشاء روابط أفضل بين الأبحاث والاستثمارات والسياسيات التنموية بشأن تغير المناخ والتنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي.

(ج) تعزيز القدرات الإنتاجية والتكيفية للمجتمعات الريفية لمواجهة تغير المناخ من خلال تعزيز حصولها على التقنيات التي تخفف من المخاطر مدعومة بالسياسات التمكينية. ولا بد من الترويج بصورة واسعة لإجراءات شبكات الأمان من خلال الاستثمارات الإنمائية والسياسات الحكومية لأنها الأكثر فعالية تكاليفية والأكثر استدامة لتعزيز صمود سبل كسب العيش (ضد مخاطر الجفاف وغيره من مخاطر الطقس) من برامج الإغاثة وبرامج الطوارئ.

(د) لا بد من إدراج إجراءات التأقلم مع تغير المناخ والتكيف مع آثاره في الخطط الإنمائية الحكومية واستراتيجيات الحد من الفقر.

(ه) يتوجب على مجتمع الجهات المانحة (والصندوق) مساعدة البلدان النامية والمنظمات الشريكة في تعبئة موارد إضافية لإجراءات التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

(و) لا بد من أن تركز المداخلات ذات الصلة بالموارد المائية على إدارة الطلب على المياه وزيادة فعالية استخدام المياه في المزارع. كذلك لابد من إدماج إجراءات التأقلم مع تغير المناخ في الإصلاحات السياساتية المائية.

(ز) الترويج لاستخدام الري التكميلي وحصاد المياه وتبني تقنيات الري المحسنة في الزراعة البعلية. كذلك يعتبر الاستخدام الآمن للمياه الهامشية مساويا في الأهمية.

(ح) الترويج لنهج متكاملة وتشاركية في إدارة الموارد الطبيعية. ومن الأمثلة على ذلك إشراك رابطات مستخدمي المياه (التفويض إليهم بالمسؤولية بصورة تدريجية في إدارة مخططات المياه).

(ط) تطوير وتشجيع الخيارات المؤسسية والسياساتية لتعزيز تبني تقنيات المياه المحسنة والاستخدام المستدام لموارد المياه.

(ي) يعتبر العديد من تدخلات إدارة الموارد الطبيعية مخصصا لمواقع محددة. ويمكن التغلب على هذه المحدودية من خلال ربط البحوث بمشروعات إنمائية.

(ك) زيادة الاستثمارات في البحوث لتطوير ممارسات محسنة لإدارة المياه تكون قوية بما فيه الكفاية لمساعدة المجتمعات الريفية على التأقلم على تغير المناخ.

(ل) تعزيز القدرات البشرية على إدارة موارد المياه والأراضي بصورة أكثر كفاءة، مع التركيز على كفاءة استخدام المياه وإدارة الجفاف والري التكميلي وتقنيات حصاد المياه.

(م) بناء شراكات استراتيجية والترويج للتعاون الإقليمي والدولي للتطرق بصورة مشتركة لمسألة شح المياه وضمان الوصول الكافي للموارد المائية.

(ن) رصد الأثر الأصغر نطاقا لتغير المناخ على الأمن الغذائي والموارد الطبيعية وسبل العيش الريفية، وبناء نظم لإدارة المياه.

Henock Kifle السيد

كبير استراتيجيي التنمية في الصندوق

Edward Heinemann السيد

قائد فريق تقرير الفقر الريفي في الصندوق

Andrew Shepherd السيد

كاتب رئيسي – تقرير الفقر الريفي

الحدث الجانبي الرابع – تقرير الفقر الريفي لعام 2010 – لمحات مضيئة واستقاء للآراء عن العمل الجاري

299- سيسلط تقرير الفقر الريفي، الذي يعتبر تقريراً ريادياً، الضوء على الفقر الريفي في الوقت الراهن، كما سيعرض رؤية مستقبلية بحثا عن الحلول التي ستمكن السكان الريفيين من التغلب على الفقر في عالم يتغير بصورة متسارعة. وقد وفر الحدث الجانبي هذا فرصة نادرة لصناع السياسات وكبار المسؤولين من الدول الأعضاء في الصندوق، علاوة على ممثلين من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين، للانخراط في حوار عن شكل ومحتوى هذا التقرير.

300- يواجه السكان الريفيون مشاكل وفرص مختلفة في أنحاء مختلفة من العالم، فهم يعيشون على سبل عيش متنوعة كمنتجين للغذاء وغيره من المنتجات الزراعية، وكرعاة، وصيادي أسماك، وصيادين–جامعين، وعاملين مأجورين وأصحاب مبادرات فردية صغرى. وتواجه النساء والرجال والشباب وقائع مختلفة في حين يواجه السكان الأصليين والأقليات الإثنية على الغالب تحديات فريدة من نوعها خاصة بهم. إذا كيف يبدو المستقبل لهؤلاء الناس جميعاً؟ وهل سيؤدي تغير المناخ إلى تضاؤل فرص الوصول إلى الأراضي والمياه، والاستبعاد من الأسواق العالمية، وانخفاض الأجور الريفية إلى زيادة الفقر والجوع؟ أم هل سنرى زيادة في الاستثمارات في المناطق الريفية، وهل سنرى سياسات تمكينية تؤدي إلى تحسين الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز المؤسسات الريفية ونمو الاقتصاد الريفي الذي يتقاسم فيه الفقراء الفوائد؟ وما الذي نحتاج إلى القيام به بحيث تصبح النتيجة الثانية بين هاتين النتيجتين واقعا ملموسا؟

301- بعد عرض المسودة الأولية للتقرير، حظي المشاركون بفرصة التعليق على الأفكار التي ناقشها التقرير، وتسليط الضوء على القضايا الحساسة بالنسبة لعملهم في مجال التنمية الريفية والزراعية والحد من الفقر الريفي والتي يعتقدون بوجوب تطرق التقرير إليها.

302- وقد تم توفير بعض المعلومات عن الإعداد لهذا التقرير: حيث بدأ العمل على هذا المطبوع في منتصف عام 2007، واستمر خلال عام 2008، وفي أوائل عام 2009 تم إجراء العديد من عمليات الاستعراض المستفيضة والتي تقرر أثناءها الحاجة إلى إعادة النظر في القضية الأساسية لهذا التقرير وضرورة القيام بالمزيد من الأبحاث في المواضيع الرئيسية، بالإضافة إلى المزيد من المشاورات مع المجتمع الإنمائي. وقد نجمت هذه القرارات عن عدد من العوامل:

(أ) قوضت الأزمة المالية وأزمة الأغذية والطاقة العديد من الافتراضات التي بنيت عليها فصول في هذا التقرير.

(ب) كان هنالك فهم متنام بصورة متسارعة لتغير المناخ ومضامينه مما غير كيفية فهم المشاكل التي يواجهها السكان الريفيون الفقراء.

(ج) في العام الماضي، تمت كتابة عدد كبير من الكتب المرجعية عن التنمية الزراعة والريفية وبالتالي فإنه من الهام الإسهام في هذا الكم من العمل من خلال مطبوع يضيف قيمة له.

وتتعلق القضايا الرئيسية التي تمخض عنها الناقش ما يلي:

(د) **زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** كانت مسألة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة تقليدية من القضايا المحورية للصندوق. إلا أنه وفي الفترات الأخيرة لم يعد من الواضح على الدوام فيما لو كان الصندوق يستهدف ببساطة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (لأنهم فقراء أو للحد من الفقر الريفي) أو أنه يقوم بصورة نشطة بالترويج لأصحاب الحيازات الصغيرة والاستقطاب التأييد لهم. وهل يتناول التقرير جدوى زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؟ على وجه العموم لا يمتلك الصندوق إلا القليل من البيانات المتينة والتحاليل التي يمكن له على أساسها أن يسند بيانات سليمة بشأن هذه القضية. وعلى الرغم من وجود تصريحات عامة على الغالب بشأن إنتاجية صغار المزارعين الخ. إلا أنه وفي الواقع هنالك افتقار للبحوث المتينة بهذا الشأن. هل سيقوم التقرير بملء هذه الفجوة؟

(ه) **سلاسل القيمة.** سلاسل القيمة غاية في الأهمية للحد من الفقر الريفي. ويحتاج التقرير لأن يتحرى بالتفصيل عمل سلاسل القيمة التي يسهم فيها السكان الريفيون الفقراء/ صغار المزارعين، وتحديد نقاط ضعفها بصورة واضحة للغاية. ولقد كان ثمة فجوات على الغالب في هذه السلاسل كان يتوجب على الدولة ملأها وإلا فإن التدخلات، بما في ذلك تدخلات الجهات المانحة في مظاهر أخرى من هذه السلاسل لم تكن لتؤدي إلى أية نتائج إيجابية.

(و) **التعليم والتدريب.** يركز التقرير بصورة سليمة على مسألة التعليم والتدريب إلا أنه من الهام النظر في/ أو تحديد ما هي أنواع التدريب والتعليم، أي التركيز على التدريب ذي الصلة بالزراعة والاحتياجات الملموسة للمزارعين، والذي لا يستثني الفقراء ولا يؤدي إلى مغادرة الشباب للمناطق الريفية.

(ز) **التعاونيات.** تعتبر قضية المنظمات التعاونية للسكان الريفيين من الفقراء على وجه الخصوص حدثا جديا. فالتعاونيات هي أسهل السبل للسكان لتنظيم أنفسهم والحصول على التعليم والإرشاد. ولكونها كذلك لا بد من التصدي لها بصورة مباشرة في هذا التقرير. وبصورة مشابهة، لا بد من تقديم صغار المزارعين على أنهم جهات فاعلة يمكن لها أن تتحمل مسؤولية التنمية الريفية سواء من خلال تنظيمهم ضمن تعاونيات أو بأي شكل أخر.

(ح) **قصص النجاحات.** يتطرق التقرير لجملة طاغية من القضايا. ولأغراض استخدامها العملي في صناعة السياسات يجب إعطاء القراء أمثلة عن قصص النجاحات للتعلم منها، وحالات لمبادرات إيجابية، وبخاصة تلك التي يمكن رفع سويتها بصورة ناجحة والبناء عليها والاستفادة منها. ويمكن عرض هذه القصص كملاحق إقليمية لإرشاد صناع السياسات.

(ط) **المنظور النظري للفقر الريفي والجوع.** قد يساعد التقرير على ملء الفجوة بين الوكالات الثلاثة التي تتخذ روما مقرا لها لجهة قدرتها على التراجع خطوة إلى الخلف وإلقاء نظرة "نظرية" على قضايا الفقر الريفي والجوع. وقد يؤدي مثل هذا العمل إلى إثارة الجدل أو حتى الأسئلة حول أهمية وصلة مهامها أو قيمة العمل التي تقوم به. إلا أن مثل هذا المنظور هام، مهما كانت الجدالات التي قد تنشأ عنه. فالوكالات التي تأخذ من روما مقرا لها تحتاج لأن تكون قادرة على لفت نفس الانتباه التي تحققه الوكالات الأخرى بتقاريرها الإنمائية السنوية.

(ي) **ربط القضايا**. يربط هذا التقرير القضايا التي تتم معالجتها في العادة بصورة إفرادية. ومثل هذه الروابط سواء كانت فكرية أو عملية هامة، وخاصة لتمكيننا من تحديد صيغة العمل الجيدة للجمع بين الإجراءات الضرورية بشأن جميع هذه القضايا للعمل من القاعدة إلى القمة وبالعكس.

(ك) **إيجاد موقع الصندوق في السياق التاريخي والحالي**. يحتاج التقرير لأن يأخذ بعين الاعتبار كيف تغير الصندوق منذ عام 2007، وماذا حدث في الميدان في السنوات الأخيرة. وتعد أصوات المزارعين ومنظماتهم حاسمة لهذا الغرض ولا بد من وجودها في التقرير. وبصورة مشابهة لا بد من وضع التقرير في سياق الدور الذي لعبه الصندوق في المداولات العالمية حول الأمن الغذائي والفقر إلى آخره في السنوات الثلاثين الأخيرة. وما الذي ستعنيه نتائج التقرير بالنسبة للصندوق في المستقبل.

(ل) **دور المجلس التنفيذي**. لا بد من إشراك المجلس التنفيذي في استكمال /العرض الأولي للتقرير. وسينطوي ذلك على ندوة دراسية غير رسمية بشأن التقرير.

(م) **الدعاية**. وبالإضافة إلى الكتاب، لا بد من وجود منتجات أخرى سهلة الاستخدام يمكن لها أن تأخذ شكل مواجيز سياساتية حول بعض القضايا المخصوصة التي بإمكان صانعي السياسات استخدامها بيسر وسهولة، بما في ذلك نتائج البحوث والمؤشرات الواضحة حول الإجراءات الضرورية حول قضية معينة.

حدث جانبي عن هايتي: استجابة الصندوق للزلزال الذي ضرب هايتي وجهود إعادة إحياء الزراعة والتنمية الريفية

303- جمع هذا الحدث الجانبي الذي استضافه الصندوق ممثلين عن الحكومات والشركاء الإنمائيين، وتلخص هدفه في تقدير الوضع والنظر في الدعم الآني الضروري لإعادة إحياء الزراعة وتعزيزها بالإضافة إلى استجابة الصندوق على الآجلين القصير والمتوسط.

304- أدى الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي بتاريخ 12 يناير/كانون الثاني 2010 إلى خسائر فادحة في الأرواح بالإضافة إلى أضرار كبيرة في البنى الأساسية. وتشكل إعادة الإعمار والإنعاش تحديا رئيسيا سينطوي على:

(أ) إعادة بناء سبل العيش، وإعادة إحياء القدرة على إنتاج الأغذية.
(ب) تعزيز الأمن الغذائي والتوظيف من خلال زيادة زراعة المنتجات الزراعية الأساسية وتوليد الآلاف من فرص العمل الجديدة.
(ج) تحقيق التوازن الصحيح بين الاحتياجات على المدى القصير والأهداف الإنمائية الأطول أمدا، بما في ذلك توفير معونة الطوارئ بطريقة لا تؤدي إلى تشويه الأسواق الريفية الضعيفة أساسا.

305- نظر هذا الحدث الجانبي في البرنامج الخاص بحكومة هايتي لدعم الإنتاج الغذائي وإعادة إدماج المشردين والذي يركز على:

(أ) إعادة إحياء وإعمار الأصول الإنتاجية.
(ب) تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين البيئة المؤسسية والمؤسساتية ذات الصلة.
(ج) تعزيز إضافة القيمة للمنتجات الزراعية والوصول إلى الأسواق.
(د) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

306- حظيت استجابة الصندوق المقترحة بترحيب واسع وتضمنت:

(أ) تنفيذ برنامج كبير بمنحة تقدر قيمته بحوالي 3.2 مليون دولار أمريكي، وهو مصمم بحوالي لدعم إعادة الإحياء بعد الزلزال والأمن الغذائي وتوليد فرص العمالة، وسيستفيد من هذا البرنامج بصورة مباشرة 000 12 أسرة (أو 000 60 شخص)؛
(ب) الاستمرار في برنامج ما بعد أزمة الغذاء لعام 2008 لتوزيع البذور الأدوات الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. وبالإجمال سيتم تزويد 000 15 أسرة ريفية، يمثلون ما قد يبلغ عدده 000 75 شخص، بالبذور والأدوات الضرورية لموسمي الزراعة في مارس/آذار ويونيو/حزيران؛
(ج) تسريع أنشطة تنفيذ المشروع الحالي، مما سيعني وصول الاستثمارات المقدرة لهذا العام إلى 12.5 مليون دولار أمريكي؛
(د) خيارات التمويل. تمويل 100 بالمائة من النفقات لتحقيق الأهداف الإنمائية، ولتخفيف العبء على التمويل النظير، وتوفير إعفاء من الديون، وتعبئة موارد إضافية لإنعاش القدرة على إنتاج الأغذية في البلد؛
(ه) العمل مع الآخرين ودعم الإجراءات المنسقة.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى

بيان معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية للجزائر

يشرفني أن أكون معكم اليوم لأشارك في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق التي تركز على موضوع "تغير المناخ والأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة".

أولا، اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري العميق للسيد كانايو نوانزي على جهوده الطيبة الذي بذلها منذ انتخابه رئيسا للصندوق.

وتأتي هذه الدورة في أعقاب الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2009 في كوبنهاجن. وقد جاء هذا المؤتمر نتيجة لعملية طويلة من المفاوضات حول تحسين التعاون الدولي للحد من انبعاثات غاز الدفيئة. والحاجة ملحة إلى التمويل من البلدان المتقدمة لدعم إجراءات التخفيف من أثر تغير المناخ والتأقلم معه في البلدان الأقل نموا.

كذلك يسعدني أن أعلمكم بأنه وفي أثناء الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في بوينس آيرس في سبتمبر/أيلول 2009، تم انتخاب الجزائر لتترأس المجموعة الأفريقية لفترة السنتين القادمتين. وتنحصر مهمة الرئيس الإقليمي في ضمان التعاون بين البلدان الأعضاء لتيسير الوصول إلى توافق آراء حول البنود الأساسية على جداول أعمال الاجتماعات.

وبهذا الصدد، سيتم اقتراح خطة عمل للبلدان العضوة لإيجاد آلية للتنسيق الإقليمي، وللترويج للمواءمة الدينامية بين خطط العمل الوطنية وشبه الإقليمية، ضمن خطة استراتيجية عشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. والمقصود بهذه الأنشطة هو التطرق إلى أكثر القضايا صلة مما يواجه أفريقيا، مع تمكين بلدي من لعب دور أساسي في المضي قدما بهذه القضايا الأساسية، والوصول إلى توافق آراء بين الدول الأعضاء.

وبصورة مشابهة، يدعو جدول أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بتقييم وضع تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية وإطارها، بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

لقد غدت مسألة مكافحة التصحر أمرا حاسما في أعقاب النتائج التي لا يرقى إليها الشك مما توصل إليه الخبراء بشأن تغير المناخ الذي يفاقم هذه العملية. وإذا لم يتم اتخاذ الإجراءات لتفادي هذا التهديد الذي تواجهه البلدان التي تتسم بمناخات قاحلة أو شبه قاحلة، سيؤدي التصحر إلى تسارع تدهور الموارد الطبيعية وتفاقم الفقر والجوع.

وتثني الجزائر على اختيار موضوع تغير المناخ، والأمن الغذائي، على وجه الخصوص موضوعا لهذه المداولات. لأن هذه المبادرة المثيرة للإعجاب تأتي في سياق تزايد الاحتياجات الغذائية المتزايدة مع بقاء الاستثمارات غير كافية لتضييق الفوارق الموجودة في التنمية الزراعية والريفية. ونظرا للأثر الجدي لهذه المسألة على جميع البلدان، فالوضع مثير للقلق، وعلى كل واحد منا أن يتخذ إجراءات ملحة للتغلب على العديد

من التحديات التي ينطوي عليها الأمر. لأن مثل هذا النوع من أزمة الأغذية يشكل تهديدا خطيرا على الأمن الغذائي وبالتالي على الاستقرار العالمي.

ويعتبر الصندوق بما يتمتع به من خبرة في محاربة الفقر والجوع، الشريك المثالي لدعم البلدان في جهودها لتنمية الزراعة، ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية.

وبهذه المناسبة، أود أن أتقاسم معكم دينامية جديدة بدأت تطبقها السلطات في بلادي لتنمية الزراعة والترويج للأنشطة في العالم الريفي. إذ تم عقد مؤتمر وطني في فبراير/شباط 2009 برئاسة رئيس الجمهورية بغرض التثبت من سياسة التجديد الاقتصادي الريفي والزراعي في الفترة 2009–2014.

ووفرت هذه السياسة، التي تحمل عنوان "تجديد الاقتصاد الزراعي" ما يلزم لوضع آليات لتنمية القطاعات الفرعية الزراعية، وبخاصة المنتجات عالية الاستهلاك، ولتعزيز رأس المال المنتج (الأراضي والمياه)، ولتقوية الدعم المقدم للمزارعين والمربين، ولإضفاء الصبغة الرسمية على الائتمان الريفي التعاوني، ولوضع خطة ناظمة للمنتجات الزراعية.

وتحت عنوان "التجديد الريفي"، تهدف المبادرات أساسا إلى تحسين ظروف معيشة ودخول الأسر الريفية. وتدعو مثل هذه المبادرات إلى إعادة إنعاش الأراضي الزراعية من خلال مشروعات التنمية الريفية المتكاملة في المناطق المتجاورة وتحسين الأمن الغذائي للسكان للريفيين. ويستند هذا النهج الذي يزداد شيوعا على الإشراك المباشر للسكان الريفيين من خلال تجميع المواضيع مثل تحديث القرى، والقصور التقليدية، والتنويع الاقتصادي، وصون الموارد الطبيعية واستعادة الإرث الريفي، بصيغتيه الملموسة وغير الملموسة.

وقد تضمنت الإجراءات الريفية عام 2009 إنشاء 000 10 وحدة لتربية الحيوانات لفائدة الأسر الريفية، وتشمل عمليات تربية الأغنام، والأبقار، والماعز، والنحل على نطاق صغير، والدواجن. كذلك فقد تم إنشاء البساتين وتنويع محاصيل الأغذية الرئيسية بحيث تتراوح بين الحبوب، ومنتجات البستنة التي يمكن تسويقها.

وتمت تعبئة موارد المياه من خلال استغلال الينابيع وحفر الآبار، مما يعتبر خطوة هامة أخرى لتحسين الإنتاج الزراعي. كما تم إنشاء صندوق خاص للمزارعين والمربين على النطاق الصغير لدعم الزراعة الأسرية وتحسين الدخول الأسرية.

وبالإضافة إلى الميزانيات المخصصة لهذا القطاع، هنالك مصادر تمويل أخرى لدعم المشروعات المتكاملة للتنمية الريفية في المناطق المتجاورة لأغراض محاربة التصحر وتطوير الرعي، وحماية المراعي في البوادي، وهنالك صندوق آخر للتنمية الريفية وتنمية الأراضي من خلال التأجير.

وبعد مرور عام على تنفيذ مشروعات المناطق المتجاورة، بدأت الأسر الريفية تحس بملكيتها لهذا النهج، إلا أنه ما زالت هنالك حاجة لإعادة التطبيق ضمن إطار القطاعات المتداخلة إذا ما أردنا تحقيق التوقعات الطموحة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية.

وفي الختام، فإنني مقتنع تماما بأن مداولاتنا في هذه الدورة سوف تؤدي إلى النتائج التي يرجوها الجميع. وفي الوقت الذي أعود وأكرر فيه موقف بلادي من تعزيز الصندوق ومهمته النبيلة في دعم البلدان، فإنني على يقين من أن جهود هذه المؤسسة، مع جهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي – سوف يكون لها الأثر المتوقع على التنمية الريفية والزراعية وعلى تحسين الأمن الغذائي.

بيان محافظ غينيا الاستوائية

يشرفني أن أشارك، نيابةً عن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديرنا العميق لحفاوة الاستقبال الذي تلقيناه في هذه المدينة التاريخية روما. كما أتقدّم بأحرّ التهاني إلى رئيس الصندوق، السيد كانايو نوانزي، على قيادته الممتازة والمسؤولة على رأس هذه المؤسسة الدولية المرموقة.

تأتي هذه الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين في وقت تشهد فيه حالة الأغذية في العالم تحديات هائلة. ومن بين العوامل التي ساهمت في ذلك ارتفاعُ أسعار المدخلات الزراعية، والأزمة الاقتصادية والمالية الحادة في جميع أنحاء العالم، وتغير المناخ العالمي – وكلها عوامل تؤثر سلباً على الجهود التي يبذلها مزارعونا لإنتاج الأغذية والتغلب على الجوع والفقر في المناطق الريفية، وعلى البؤس وسوء التغذية في العالم ككل.

وتقدّر حكومتنا الجهود التي بذلها الصندوق والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة الموجودة في روما بحثاً عن سبل لتنمية الزراعة ومكافحة الفقر في العالم. وفي هذا السياق، فإننا مصممون على مواصلة تعاوننا طويل الأمد مع الصندوق وتعزيزه. وقد استفاد بلدنا خلال الثمانينات من دعم الصندوق من خلال ثلاثة مشروعات زراعية تمخّضت عن نتائج إيجابية على الرغم من الصعوبات التي واجهتها أثناء تنفيذها.

وكدليل على الإرادة السياسية الداعمة لهذا التعاون، فقد سددت حكومتنا جميع الديون المستحقة عليها للصندوق، بما في ذلك بعض الدفعات القليلة التي شطبت عن طريق الخطأ في السابق وتم تحويلها في الخامس عشر من فبراير/شباط الحالي.

لقد ظلت الزراعة في غينيا الاستوائية، منذ الحقبة الاستعمارية ومروراً بالاستقلال، قائمةً على نظام زراعة المحصول الواحد وتعتمد على محاصيل البن والكاكاو وزيت النخيل.

واستمرت ممارسة زراعة المحصول الواحد خلال السنوات الإحدى عشرة الأولى من عهد أول حكومة مستقلة في البلاد، واقتصر إنتاج الأغذية على الزراعة الأسرية الكفافية. وبعد التغييرات التي حدثت يوم 3 أغسطس/آب 1979، أصبح من الواضح أنّ نظام زراعة المحصول الواحد لا يصلح لتنمية الزراعة، وتحسين نوعية حياة الناس في الريف، سواء لزيادة الإنتاج أو تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد في مجال إنتاج الأغذية، حيث كان يتم استيراد نحو 90 في المائة من المنتجات الغذائية. ولذ فقد وضعت الحكومة الجديدة خطةً لتنويع المحاصيل الغذائية في إطار برنامج على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وفي سياق هذا البرنامج، أعطيت الأولوية لتنظيم المزارعين في تعاونيات إنتاجية صغيرة لتمكينهم من الاستفادة من الدعم المادي والاقتصادي الذي تقدمه الحكومة ومن المساعدة التقنية للقضاء على ممارسة الزراعة الفردية التي كانوا معتادين عليها. وقدّمت الحكومة المعدات الزراعية والقروض لدعم هذه التعاونيات الإنتاجية الصغيرة التي تم إنشاؤها في جميع أنحاء البلاد. لكن يلزمنا دعم فعال من خلال تعاون دولي إذا ما أردنا أن نحقق هدفنا.

ونشاطركم جميعاً الشعور بأنّ الطريق أمامنا ما زال طويلاً ومليئاً بالعقبات والمصاعب. ولذا، فلا سبيل سوى بتضافر الجهود وتكاملها للتغلب على التحدي الكبير المتمثل في ضمان الغذاء للجميع الذي يواجهه عالمنا اليوم في ظل العولمة.

وإننا نعتقد أنّ على البلدان الصناعية أن تعتمد آليات للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ على الكرة الأرضية، وأن تساند المنظمات الدولية العاملة في مجال دعم التنمية الريفية والزراعة والحفاظ على الطبيعة.

وختاماً، تود حكومة غينيا الاستوائية أن تعرب عن رغبتها في أن يقرّ الصندوق وينفّذ مجموعةَ المشروعات ذات الأولوية في قطاع الزراعة التي قُدِّمت إلى بعثة الصندوق التي زارت بلادنا في سبتمبر/أيلول 2008.

بيان ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

يسعدني ويشرفني أن أحضر اليوم، بالنيابة عن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى الموقرة فأزجي التهنئة إلى رئيس المجلس ونائبي الرئيس المنتخبين لدورة هذه السنة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر اللجنة التنظيمية للصندوق على الترتيبات الممتازة التي اتخذتها بشأن هذا الاجتماع وعلى حسن الضيافة التي تلقاها وفدنا.

ونعلم جميعاً أنّ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية تحثنا على استئصال الفقر المدقع والجوع، وكفالة استقرار البيئة. ويتعلق تحديان من بين أحدث التحديات التي تحول دون بلوغ هذه الأهداف بالأمن الغذائي وتغير المناخ، وكلاهما يستدعي استجابات عاجلة تتسم بالابتكار والشمول.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا يزال قطاعا الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية يقومان بدور طليعي في التنمية الاقتصادية العامة وفي تحقيق رفاه جميع سكان هذا البلد، وبصفة أخص في أهداف الحكومة المتعلقة بإنتاج الأغذية والحد من الفقر. وتستدعي مواجهة الجوع في لاوس تنسيقاً وثيقاً وتآزراً وتعاوناً متينين بين كافة الجهات المعنية. ولهذا السبب، وضعت الحكومة منذ عدة سنوات خلت عدداً من الترتيبات المؤسسية بغية تحقيق مزيد من التنسيق والتآزر في الجهود الإنمائية التي تبذلها مختلف الأطراف. وسعياً لتمتين التنسيق مع شركائنا الإنمائيين، كوّنا 8 مجموعات عمل قطاعية تمثّل منتديات تمكّن من المشاركة الجماعية الحثيثة في إعداد استراتيجيات التنمية وبلورة برامج الاستثمار وتنفيذ هذه البرامج ورصدها بانتظام.

وفي مضمار تغير المناخ، تتأهب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للمشاركة في عدة مبادرات ترمي إلى التصدي لتغير المناخ، وتسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف معه وتخفيف آثاره. ولا يزال تدني الإنتاجية يشكّل هاجساً حقيقياً. ومع تغير أنماط هطول الأمطار، ظلّت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تواجه تحديات زراعية لا مثيل لها. وتشكّل البيئة والموارد الطبيعية أساس سبل كسب العيش لأغلب سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وركيزة استراتيجيتها الإنمائية. وتظلّ الغابات في لاو تمثل شبكة الأمان الرئيسية لسبل كسب عيش السكان الفقراء، لاسيّما من حيث المأوى والوقود والأغذية وكمصدر مضمون للدخل. ولا يزال أكثر من 80 في المائة من سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يعملون في الزراعة وجمع منتجات الغابات ومصايد الأسماك، ومن ثمّ فهم يعتمدون على قاعدة الموارد الطبيعية على نحو مباشر.

وفي ضوء ما تقدم، يرجّح أن تسفر التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ عن عواقب وخيمة على سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتجدر الإشارة إلى أنّ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعرضت في العقد المنصرم للفيضانات وحالات الجفاف التي أخذت تزداد حدّة وتحدث أضراراً أوسع نطاقاً. وتعتبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الوقت الحالي بمثابة مختبر تُجرّب فيه عدة مبادرات جديدة تستهدف معالجة تغير المناخ. ولا تقتصر هذه البرامج على البرامج التشاركية مع شركائنا الإنمائيين، بل تُتخذ مبادرات مماثلة مع القطاع الخاص. ونحن على استعداد لتسخير غاباتنا ومواردنا الطبيعية الأخرى للإسهام في اكتساب قدرات الصمود في

وجه تغير المناخ لا توخياً للمصلحة الوطنية فحسب بل ومراعاة للاستقرار البيئي الإقليمي، لاسيّما حين يؤخذ في الحسبان أنّ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تساهم بقرابة الثلث في موارد نهر الميكونغ.

وبلغ النمو الاقتصادي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نحو 6.4 في عام 2009، ومن المتوقع أن يصل إلى قرابة 7 في المائة في السنوات القادمة. ويقترن قسط وافر من هذا النمو بازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي الطاقة المائية والتعدين وفي قطاعات أخرى مثل الزراعة والسياحة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 906 دولار أمريكي في السنة المالية 2008–2009، واتسم معدل التضخم بالانخفاض، وبلغ مجموع الاستثمارات 28.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في السنة، وسجل الحد من الفقر نسبة 26 في المائة. ومع ذلك، تضررت الزراعة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من تراجع الاقتصاد العالمي، لاسيّما من حيث التزود بالمدخلات الزراعية الرئيسية اللازمة للزراعة، كما كانت عرضة لكوارث طبيعية حادة نسبياً في عامي 2008 و 2009 (ألحقت أضراراً بعدد كبير من نظم الري ودمّرت مناطق زراعية بلغت مساحتها نحو 000 42 ألف هكتار). بيد أنّ إنتاج الزراعة ومصايد الأسماك سجل أداءً مُرضياً في السنوات القليلة المنصرمة. ويعزى ذلك إلى حد بعيد إلى ازدياد الاستثمارات في قطاع الزراعة والتنمية الريفية بطريقة متدرجة ووفق برمجة جيدة. ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج الكلي من الأرز 3.2 مليون طن متري في عام 2009، وأن يفوق 3.3 مليون طن متري في عام 2010، محققاً بذلك الهدف المقرر لهاتين السنتين والمقدّر بنحو 450 إلى 500 كيلوغرام للفرد. غير أنّ هذه الأهداف لن تتحقق للأسف في أغلب المناطق المرتفعة من القطر حيث تسود ممارسات الزراعة المتنقلة التقليدية التي تنتج محصولا غير كاف من الأرز.

ولذلك يكتسي التعويل على منتجات الغابات أهمية بالغة لدى الفقراء في المناطق المرتفعة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أنّ القطر لا يزال يفي باحتياجاته من الأرز على الصعيد الوطني ويحقق اكتفاءه الذاتي. ويكمن الدرس الرئيسي المستخلص من ذلك في ضرورة التفكير في وضع استراتيجيات للتكيف تعين المزارعين على التكيّف مع تقلبات الطقس وتذبذب الإنتاج والأسواق.

وقد حدّدنا لأنفسنا تحدياً في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يتمثل في تطوير الاستثمارات في هذا القطاع وتحسين السبل التي نتبعها في الاستثمار في إنتاج مزارعي الحيازات الصغيرة. ولا يقتصر الاستثمار في المزارعين على مجرد ربطهم بالأسواق، بل يتعدى ذلك ليشمل تأمين حيازتهم من الأراضي والتحقق من حصولهم على عقود منصفة، وعلى المعلومات، وتزويدهم بشكل أفضل بخدمات الصحة والتعليم والإرشاد الزراعي. وثمّة حاجة إلى تفكير استراتيجي لتحديد التدابير الكفيلة بإعادة هيكلة الاقتصاد الريفي وربط المزارعين بالأسواق وتمتين منظمات المزارعين والمؤسسات الريفية ومواجهة التحديات المستجدة مثل تغير المناخ مع العمل بطبيعة الحال على بناء قدرات وزارتنا المؤسسية بغية التحقق من تنفيذ هذه التحولات.

ولئن انتفع كثير من الناس من الاستثمارات في الزراعة وتنمية الموارد الطبيعية، فإن هناك مخاوف من التأثيرات الاجتماعية والبيئية الناجمة عن ذلك. وتعزّزت هذه المخاوف إثر انخفاض أسعار المنتجات الأساسية وارتفاع أسعار الأغذية، ممّا أوضح أنّ التكامل الإقليمي والعالمي قد يسفر عن تكاليف وتبعات ولا يقتصر على تحقيق فوائد فقط. ونتفق جميعاً على أنّ حدة أزمة الغذاء الحالية تعزى إلى 20 عاماً من قصور الاستثمار في الزراعة وإلى إهمال هذا القطاع. وأُثيرت هذه المسألة تارةً أخرى في مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي

الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في العام المنصرم، وكانت موضع نقاش مستفيض. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو منظمة الأغذية والزراعة وجميع شركائنا الإنمائيين إلى بذل قصارى جهدهم لزيادة المعونة والاستثمارات في قطاع الزراعة. فقد ازدادت أعداد الجوعى بمعدل يبعث على القلق. ولا ريب في أنّه يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق الأمن الغذائي كما ورد في أهداف الألفية. ولا تزال الفرص سانحة لنفعل ذلك، فالبلدان النامية تزخر بنماذج التنمية الرامية لزيادة إنتاجية الأغذية. والأهم من ذلك أنّ زراعة الصون انتعشت أيضاً في البلدان النامية. ومن ثمّ فإنّ ما يلزم هو زيادة الاستثمار لتوسيع نطاق مثل هذه التقانات الحافظة للأراضي.

وتتعلق الأهداف الرئيسية في القطاع الزراعي بالأمن الغذائي، وتنمية الأعمال التجارية الزراعية بين أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين، وربط كل ذلك بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وباتخاذ تدابير جماعية منسّقة بشكل أفضل لمواجهة تغير المناخ في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا +3، والتعاون بشأن منطقة الميكونغ الكبرى، وفي نطاق تجمعات أخرى للتعاون الاقتصادي. وتعكف الحكومة في الوقت الحالي على تحديث استراتيجيتها وهي مدركة للتحديات المقبلة في مضمار الأمن الغذائي وتسعى لكي تتمكن الزراعة من الصمود بحيث تتكيف مع تغير المناخ وتقلّب الأسواق. ويعني ذلك توافر كميات كافية من الأغذية لنظام غذائي مغذي وصحي على الصعيد الوطني واستخدام الأغذية في التغذية السليمة وإتاحة الحصول على الغذاء في كل الأوقات. وفضلاً عن ذلك، تركز الحكومة على تنويع الزراعة على نحو يلبي الاحتياجات التغذوية والاقتصادية وتهتم بأنظمة الزراعة المختلطة وبتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية وتقلب الأسعار وأوجه العجز في الأسواق ومزارع المحصول الواحد وتدعم "الزراعة الذكية" التي تحقق التوازن بين الأمن الغذائي وتوجيه المنتجات نحو الأسواق. وكان الصندوق شريكاً أساسياً في مساعدة حكومة جمهورية لاو في إعادة صياغة استراتيجيتها للمدى المتوسط والطويل وبرنامج الاستثمار للفترة الممتدة حتى عام 2020، وهو تاريخ تأمل جمهورية لاو أن تغادر فيه مجموعة أقل البلدان نمواً. وذلك هدف سياسي قد عقدنا العزم على بلوغه. وأملنا معقود على أن يواصل الصندوق والشركاء الإنمائيون الآخرون مساعدتنا في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية الطموحة.

وفي الماضي، كان الدعم المستمر الذي دأب الصندوق على تقديمه إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يوجه أساساً وبطريقة لامركزية إلى المقاطعات الأفقر من غيرها. وفي الآونة الأخيرة، ركّز الصندوق دعمه على قطاع الزراعة والموارد الطبيعية وظلّ يعمل في إطار شراكة عمل مع وزارة الزراعة والغابات. ويقف المشروع المشترك في هذا القطاع بين مصرف التنمية الآسيوي والصندوق، الذي بدأ العمل فيه في عام 2009 في 5 مقاطعات جنوبية بغية معالجة مسائل استخدام الأراضي وإدارتها وزيادة استثمارات القطاع الخاص في الزراعة ومعالجة المسائل البيئية، شاهدا على العمل بطريقة أكثر ميلاً إلى المنحى القطاعي في نطاق شراكة مع شركاء إنمائيين آخرين لدعم أهداف الحكومة في إدارة القطاع. وفي الوقت الراهن، يقدم الصندوق الدعم في إعداد استراتيجية التنمية الزراعية والريفية في إطار الخطة القطرية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية (2011–2015) التي ستكون مرتكزاً أساسياً لأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر.

وأود، في الختام، أن أزجي الشكر للصندوق على عقد هذا الاجتماع السنوي الهام وآمل أن نعمل جميعاً متكاتفين للإتيان بجدول أعمال للسنوات المقبلة يكون قابلاً للتنفيذ ويركز على مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ وتحويلها إلى فرص لأجيالنا المقبلة.

بيان محافظ الجمهورية العربية السورية

يسعدني أن أشارككم اجتماعات الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأن أتوجه بدايةً بالتحية والتقدير للسيد كانايو نوانزي رئيس الصندوق وجميع العاملين معه على الجهود الطيبة والمخلصة التي يقومون بها للنهوض بعمل الصندوق وتحقيق أهدافه في تحقيق التنمية ولا سيما في البلدان النامية.

لقد بذل الصندوق خلال العقود الماضية جهوداً كبيرة لتحقيق أهدافه التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وعمل بإصرار وعزيمة تحدوها إرادة صلبة لتجاوز الصعوبات والعوائق، التي نجح في تخطيها ليثبت صدق المنهجية التي يتبناها وواقعية العمل الذي يعتمده لتنفيذ البرامج التنموية المكرسة جميعها لمكافحة الفقر والجوع وخصوصاً في المناطق الريفية الأشد فقراً في الدول النامية، والتي ساهمت إلى حدٍ كبير في تخفيف وطأة الفقر عن عدد من سكان هذه الدول، وكانت بصماتها واضحة من خلال مشاريع التنمية المنفذة لديها .

يأتي اجتماعنا هذا في خضم مجموعة من الأزمات والمشاكل العالمية وأثر انعقاد العديد من القمم والمؤتمرات الدولية العالمية الهادفة لمناقشة تلك الأزمات وإيجاد الحلول الناجعة لها، بدءاً من مؤتمر قمة كوبنهاغن الذي عني بمشكلة التغيرات المناخية والجفاف الذي تعاني منه معظم دول العالم وبخاصة المنتجة للغذاء، والذي جاءت نتائجه مخيبة لآمال الكثيرين في العالم، سيما وأننا ندرك مخاطر تلك التغيرات على البيئة والتنمية عموماً، ودورها في تفاقم أزمة الغذاء العالمية، وصولاً إلى قمة مجموعة الثماني التي ركزت على موضوع المناخ والأزمة المالية والاقتصادية وتداعياتها على الاستقرار الاجتماعي في دول العالم ، مروراً بأزمة الغذاء العالمية حيث يعاني حوالي 105 مليون شخص من الجوع وأكثر من مليار شخص من سوء التغذية.

من هنا ندرك أهمية ودور الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة في معالجة تلك الأزمات والتخفيف من آثارها السلبية على الدول النامية الأمر الذي يستدعي تضافر وتكثيف الجهود الدولية المخلصة لوضع الحلول الناجعة لهذه المشاكل، والقابلة للتطبيق العملي على أرض الواقع.

اتجهت سورية خلال السنوات الأخيرة إلى التنمية الشاملة والتي تشمل تنمية المجتمعات الريفية بشكل خاص، وتنمية الموارد البشرية عموماً.

واستطاعت الحكومة، من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي واعتماد النهج التشاركي ومساهمة أطياف المجتمع وقطاعاته في عملية التنمية تحقيق إنجازات هامة في المجال الزراعي ساهمت بمجملها في توفير الأمن الغذائي وتحسين المستوى المعيشي لشعبنا. وقد كان للتعاون بين الحكومة السورية والصندوق وغيره من المؤسسات وصناديق التمويل العربية والدولية دوراً كبيراً في ذلك من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الناجحة بمختلف المناطق في سورية، كمشروع التنمية الريفية في إدلب، ومشروع التنمية الزراعية في جبل الحص، والتنمية المتكاملة في البادية السورية، ومشروع التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية والوسطى وغيرها من المشاريع التي ساهمت وبشكل واضح في تنمية المجتمعات والمناطق المستهدفة بشهادة الصندوق وغيره من المؤسسات الدولية العاملة في سورية. وتعتبر هذه المشاريع مبعث اعتزاز وتقدير لنا سيما أنها عملت على الاستخدام الأمثل

للموارد الطبيعية، وخلقت فرص عمل ومصادر دخل جديدة ساهمت في الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين والمستفيدين. وعملت على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته في المناطق التي تشملها أنشطة وفعاليات هذه المشاريع من خلال دعم قدرات الإرشاد الزراعي وعمليات الاستصلاح المنفذة في مختلف المناطق والتي أدخلت مساحات جديدة وكبيرة ضمن نطاق الأراضي القابلة للزراعة. ونظراً لما تلعبه المجتمعات الريفية من دور هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد استحوذت المرأة على جزء كبير من جوانب التنمية، وتم السعي إلى خلق المناخ المناسب والملائم لتطوير الأدوات وخلق وتكوين الأجهزة المختصة التي تساعد على النهوض بالمرأة الريفية إيماناً منا بأهمية دور المرأة داخل المجتمع الريفي. وتمثل هذا الاهتمام من خلال مكون تطوير وتنمية المرأة الريفية في المشاريع المنفذة، والذي ساهم في نشر التعليم ومحو الأمية واستخدام الحاسوب وإنعاش بيئة المعرفة للمرأة الريفية وتسخير الإمكانيات للنهوض بالمرأة الريفية ومواكبة عصر البناء.

يشكل الوضع الراهن في فلسطين عموماً، وقطاع غزة على وجه خاص، مأساة إنسانية لا سابق لها نتيجة للحصار الإسرائيلي المستمر الذي يمارس كل أشكال الإرهاب من قتل وتدمير وتهويد واستيطان وقلع للأشجار وتجريف للأراضي الزراعية دون أي رادع، وعلى مرأى من العالم أجمع. هذه الممارسات تتطلب من المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه هذا الشعب المقهور لأنه لا يمكن تحقيق التنمية في ظل الاحتلال وفي غياب الأمن والاستقرار ودون وضع حد للتعنت الإسرائيلي الذي يخرق باستمرار أبسط قواعد حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة جميعها، بما فيها الجولان. ويحتم ذلك على المجتمع الدولي القيام بخطوات جدية للوفاء بالتزاماته وتعهداته التي قدمها في القمم التي عقدت لمعالجة المشاكل التي تواجه العالم، ويرتب مسؤوليات إضافية وعاجلة تحتم على المنظمات الدولية ذات الصلة العمل لتأمين الاحتياجات الغذائية والإنسانية المتنامية .

في الختام أود أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للحكومة الإيطالية التي تحتضن في ربوعها مقرات العديد من المنظمات الدولية المعنية بمعالجة مشاكل وأزمات العالم، ونثمن جهودها الميمونة في احتضان هذه الاجتماعات التي نأمل أن يكون لها بالغ الأثر في تخفيف آثار هذه الأزمات وتداعياتها على شعوب العالم أجمع .

واسمحوا لي أن اعبر عن تطلعات الجمهورية العربية السورية إلى اليوم الذي يغيب عنه الجوع والحرمان من العالم وتنعم فيه جميع شعوب العالم بالتنمية والازدهار.

بيان ممثل تركيا

كما نعلم جميعا، فإن عدد الجوعى في تزايد وتــُفاقــِم الأزمة الاقتصادية التحديات وتجعلها أكثر صعوبة خاصة، بالنسبة للفقراء. وفي هذه الظروف القاسية نعتقد بأن دور الصندوق في محاربة الفقر الريفي قد غدا أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ومن الواضح أن تحديات الأمن الغذائي في الوقت الحالي إنما هي نتيجة لإهمال الاستثمارات في الزراعة وتقديم الدعم لها. ومن الواضح أن العنصر الرئيسي لأي حل مستدام طويل الأمد للحد من الجوع هو "تحقيق التنمية الريفية"، ومن هنا يلعب الصندوق دورا رئيسيا في ضمان الأمن الغذائي العالمي، وبخاصة في البلدان النامية.

إننا نقدر جهود الصندوق الأخيرة لتوسيع برنامج عمله من خلال التجديد الثامن لموارده للتطرق للتحديات التي يواجهها فقراء الريف حاليا. وبإمكاننا أن نرى أن الصندوق قد حسن من فعاليته إلى حد كبير في تصميم المشروعات وتنفيذها، وفي ممارسات الإدارة المؤسسية والمالية، وفي إرساء شراكات متعددة الأطراف للعمل معا مع المنظمات ذات الصلة.

وفي العام الماضي لاحظنا جهودا مكثفة من جانب الصندوق لاستقطاب الرأي لأهمية التنمية الريفية ولوضعها مكان الصدارة في الجداول العالمية، وفي المنتديات السياسية. كذلك يسعدنا أن نرى جهود الصندوق في العمل مع غيره من المنظمات التي تتخذ من روما مركزا لها، أو في أماكن أخرى من العالم.

وإننا نؤمن أنه من خلال عملية الإصلاح المستمر التي بدأت بالفعل، سيتمكن الصندوق من زيادة تعزيز كفاءته لتحسين سبل عيش فقراء الريف والتخفيف من وطأة الفقر. وبهذا الصدد يسعدنا أن نشهد بالفعل على القيادة الماهرة لرئيس الصندوق، وعلى دعم الدول الأعضاء فيه، لزيادة تعزيز قدرة الصندوق في هذا المجال. وستستمر تركيا في دعمها للعمل الموثوق الذي يقوم به الصندوق.

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة

معالي السيد Mizengo Peter Pinda
رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة

فخامة الرئيس Giorgio Napolitano
رئيس الجمهورية الإيطالية

السيد كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيد أمير محمود عبد الله،
نائب المديرة التنفيذية ومدير إدارة العمليات
في برنامج الأغذية العالمي

الدكتور Jacques Diouf
المدير العام لمنظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة

السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق،
يصافح معالي السيد Mizengo Peter Pinda،
رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة

السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق
يصافح فخامة الرئيس Giorgio Napolitano،
رئيس الجمهورية الإيطالية

بيان ترحيبي من رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، السيد كانايو نوانزي، بمناسبة زيارة فخامة السيد Giorgio Napolitano، رئيس الجمهورية الإيطالية، ومعالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة

فخامة الرئيس Napolitano،

يسعدني أن أرحب بكم في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويطيب لي، نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الصندوق، أن أعرب لكم عن تقديرنا الصادق لتكرمكم بافتتاح هذه الدورة.

ويقدر الصندوق أيّما تقدير التزام إيطاليا بإبقاء الزراعة مدرجة في صلب جدول الأعمال الدولي أثناء توليها رئاسة مجموعة الثمانية لعام 2009 التي تمخضت عن قمة لاكويلا التاريخية الجامعة. ونحن في أمّس الحاجة لزيادة ما نقدمه من دعم إلى أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم وتوطيد عراه، ممّا يمثل تحدياً يستدعي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً منسّقة . والأمل معقود على أن تمكّننا مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي من أن نحقق ذلك بصورة أفضل. وإننا لعلى ثقة من أن إيطاليا، وهي تستضيف وكالات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالأغذية والزراعة، ستظلّ تقوم بدور سياسي حاسم في إنجاح تنفيذ المبادرة دعماً للتنمية الريفية في البلدان الفقيرة. ويطيب لي أن أعبر لكم مجدداً عن تقديرنا لوجودكم بين ظهرانينا اليوم.

ويسعدني أن أرحب أيضاً بمعالي الوزير Tremonti لتشريفنا بحضوره اليوم. وبفضل علاقات الصندوق الوطيدة مع إدارتكم تعزّزت مكانة إيطاليا كثاني أكبر مساهم في التجديد الثامن لمواردنا. وأتاحت رئاستكم لاجتماع وزراء مالية مجموعة السبعة لفت انتباه زملائكم إلى التبعات المالية المترتبة على ضرورة دعم الاستثمار الزراعي.

وبما أنّ هذا الاجتماع أول اجتماع يعقده مجلس المحافظين في مقر الصندوق الجديد، يطيب لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب، عبركم وباسمنا جميعاً في الصندوق، موظفين وأعضاء، عن صادق شكرنا وعرفاننا لما قدمه بلدكم من دعم مكّن من تحقيق ذلك.

معالي رئيس الوزراء السيد Pinda،

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أزجي لكم الشكر لانضمامكم إلينا اليوم ولإبلاغنا رسالة فخامة السيد Jakaya Mrisho Kikwete. وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد Stephen Masato Wasira، وزير الزراعة والأمن الغذائي والتعاونيات في جمهورية تنزانيا المتحدة، والسيد Burhan Saadart Haji، وزير الزراعة والثروة الحيوانية والبيئة في زنزبار وسعادة السيد Seif Ali Idd، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية تنزانيا المتحدة الذين يمثلون حكومتكم. وأود أن أشكركم جميعاً لما أبديتموه من التزام راسخ في تحقيق التعاون الوثيق الذي يحظى به الصندوق مع بلدكم. وتنزانيا من طليعة البلدان في استراتيجيتنا الخاصة بالحضور القطري. فقد تولى مدير برنامجنا القطري منصبه في دار السلام منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2008 فكان أول مدير برنامج قطري في الإقليم.

وجمهورية تنزانيا المتحدة هي أول بلد في أفريقيا، وربما في العالم، شهد خلال أربعين سنة مثل هذه التحولات السريعة والعميقة. ويجدر التنويه بأنّ بلدكم استهل في العام الماضي إطار الثورة الزراعية في تنزانيا المسمى (الزراعة أولاً) والذي يحظى فيه القطاع الزراعي بأولوية في جدول أعمال التنمية خلال العقد المقبل.

وستتيح مبادرة تنزانيا لاستضافة المنتدى الاقتصادي العالمي لإقليم أفريقيا الفرصة لدعوة قادة أفريقيا للاستفادة من تجربتكم. وستحقق هذه المبادرة أيضاً التزاما أقوى بالإمساك بزمام عمليات القيادة واحتلال مركز الصدارة في إحداث التغيير الذي لا يزال لازماً ليحظى النمو الزراعي بالأولوية بصفته عاملاً حاسماً في الحد من الفقر في القارة بأسرها.

وأود أن اختتم حديثي بأن أجدد لكل منكم الإعراب عن تقدير محافظي الصندوق لتشريفكم إيَّانا بالحضور اليوم. ونحن نتطلع بشدة إلى الإصغاء لما ستدلون به من بيانات.

رسالة من فخامة السيد Jakaya Mrisho Kikwete، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، ألقاها بالنيابة عنه معالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

لي عظيم الشرف أن أتلقى الدعوة لأتحدث بحديث في هذه المناسبة الرفيعة أمام الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وكان فخامة السيد Jakaya Mrisho Kikwete، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، يعتزم المشاركة في هذه المناسبة بيد أنّ التزامات أخرى ملحّة حالت دون أن يفعل ذلك في آخر لحظة. ولكنه رأى، نظراً لأهمية هذا الاجتماع، أن يكلفني بحضوره والتحدث نيابة عنه. ويزجي فخامة الرئيس Kikwete تحياته إلى أمانة الصندوق ويثني عليها لتنظيم الدورة الثالثة والثلاثين، ويتمنى أن يتكلّل هذا الاجتماع بقسط وافر من النجاح.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الدكتور كانايو نوانزي على انتخابه بالتزكية من قبل جميع البلدان الأعضاء ليصبح خامس رئيس للصندوق. ويطيب لي أن أتمنى له التوفيق وهو يشرع في تصريف مسؤولياته خلال فترة الرئاسة البالغة أربع سنوات.

وتنعقد هذه الدورة في وقت يستعيد فيه العالم أنفاسه من عواقب الاضطرابات العالمية التي أسفرت عنها في الآونة الأخيرة الأزمات الغذائية والمالية الحادة وما رافقها من ارتفاع في أسعار الوقود. وقد تبيّن في الآونة الأخيرة أنّ عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم بسبب الأزمات بلغ الآن قرابة مليار شخص. ويشير تزايد أعداد الجوعى إلى أنّ الاستراتيجيات التي أُعدّت نشدانا لبلوغ الأهداف الوطنية والعالمية المتمثلة في الحد من الجوع، ومن بينها الهدف الإنمائي الأول للألفية، لم تحقق النتائج التي كانت تصبو إليها.

وتجدد تنزانيا التزامها المتواصل بالعمل مع الصندوق للتغلب على التحديات التي تواجه التنمية الزراعية، لاسيّما في البلدان النامية. وقد ظلّ الصندوق يسعى، منذ إنشائه في عام 1977، سعياً حثيثاً لبلوغ أهدافه المتمثلة في تمكين السكان الريفيين الفقراء من الحصول بصورة أفضل على المهارات وقدرات التنظيم التي تتيح لهم الاستفادة من: الموارد الطبيعية، وبوجه أخص المياه والأراضي، والتقانات الزراعية المتطورة، وخدمات الإنتاج الناجعة. وثمّة حاجة أيضاً لإتاحة قسط وافر من الخدمات المالية وأسواق المدخلات والمنتجات الزراعية الشفافة والقادرة على التنافس. وينبغي أيضاً الاهتمام بإتاحة فرص العمل غير الزراعية وإنشاء الأعمال التجارية وبعمليات البرمجة ووضع السياسات على الصعيدين المحلي والوطني.

وسيظلّ القطاع الزراعي عماد أغلب الاقتصادات النامية، لاسيّما اقتصادات أفريقيا حيث لا يزال معظم السكان يعولون على الزراعة في سبل كسب عيشهم. ففي أغلب البلدان الأفريقية لا تمثل الزراعة المصدر الرئيسي للغذاء فحسب، كما هو الحال في جميع بلدان العالم، بل هي مصدر أساسي للدخل أيضاً. ويعني ذلك أنّ الإمكانات الاقتصادية الكامنة في القطاع الزراعي ينبغي أن تُستغلّ استغلالا كاملاً حتى تتحقق التنمية الزراعية المستدامة. وبما أنّ أغلب من يزاولون الأنشطة الزراعية في أفريقيا من مزارعي الحيازات الصغيرة، وجب الاهتمام بهم بوجه خاص من حيث الدعم والتيسير حتى يتسنى لهم الإسهام في الثورة الزراعية التي نصبو إلى إحداثها في كثير من البلدان النامية، لاسيّما في أفريقيا.

ولا يغيب عن بالي أنّ هدف الصندوق الأساسي يكمن في الاعتقاد بوجوب تمكين السكان الريفيين الفقراء من الإمساك بزمام تنميتهم وإنشاء وتمتين تنظيمات تخصهم وتحقق مصالحهم وتزيل العقبات التي تحول دون الارتقاء بحياتهم إلى مستوى أفضل. وينبغي أن يكون لهم صوت مسموع في القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم كما ينبغي تعزيز قدرتهم على التفاوض في الأسواق. وهو اعتقاد نبيل، فقد أثبتت التجارب الميدانية الحالية أنّ الصندوق لا يدخر وسعا في أداء مهمته المكرّسة في أهدافه. فمن خلال المنح والقروض ظلّ الصندوق يعمل مع حكوماتنا في إعداد وتمويل برامج ومشروعات شتى مكّنت السكان الفقراء من التغلب على الفقر بأنفسهم.

وفي تنزانيا، على سبيل المثال، اتجه دعم الصندوق صوب كثير من البرامج والمشروعات الزراعية والريفية أكتفي بذكر ثلاثة منها.

وأول هذه البرامج هو الدعم المقدم عبر **برنامج دعم الخدمات الزراعية** الذي يستهدف زيادة الإنتاجية الزراعية. وقد أتاح هذا البرنامج إنشاء عدة مجموعات للمزارعين والمربين تتلقى التدريب على مختلف تقانات الإنتاج عبر مدارس المزارعين الحقلية. وهذا النهج مثمر إذ أنّه اكتسى طابعاً عملياً وأمكن تكراره واستدامته في يسر.

أمّا البرنامج الثاني فهو **برنامج تطوير نظم التسويق الزراعي** الذي يستهدف تحسين هيكل وممارسات وأداء نظم التسويق الزراعي. وحقق البرنامج إنجازات في تطوير نظم التسويق، ممّا مكّن المزارعين من الحصول على أسعار مجزية لقاء منتجاتهم. وعاد نظام إيصالات المستودعات بالنفع على صغار المزارعين إذ يسّر تخزين منتجاتهم أثناء فترة الحصاد حين تكون الأسعار منخفضة ومكّنهم من بيعها عند ارتفاع الطلب على الأغذية وحين تكون الأسعار مرتفعة أيضاً. وتلك دون ريب مبادرة ممتازة أشاد بها المستفيدون منها.

وأمّا البرنامج الثالث فهو **برنامج الخدمات المالية الريفية** الذي يرمي إلى تعزيز قدرات فقراء الريف على حشد المدخرات والاستثمار في أنشطة مدرّة للدخل. وقد حقّق هذا البرنامج أيضاً قسطاً وافراً من النجاح باستنفار المجتمعات المحلية لتنظيم أنفسها وإنشاء روابط للمدخرات والقروض. فبحلول شهر يونيو/حزيران 2009 على سبيل المثال بلغ عدد روابط المدخرات والقروض المدعومة من هذا البرنامج 276 رابطة تضم 679 110 عضواً تبلغ نسبة النساء منهم 43 في المائة.

ويمكن ذكر أمثلة أخرى كثيرة عملية وناجحة من بلدان أخرى لمشروعات وبرامج يدعمها الصندوق. وأود، في هذا المقام، أن أشيد بالمجلس التنفيذي للصندوق، وبوجه أخص بمجلس المحافظين، الذي يتولى بلورة سياسة الصندوق لمحاربة الفقر الريفي وكفالة إيلاء التنمية الزراعية ما هي جديرة به من عناية على كافة المستويات، بما في ذلك السكان الفقراء المحرومون الذين يقيمون في المنطق الريفية. وينبغي توسيع نطاق الأنشطة الميدانية الجيدة وإيلاء المشاركة في برامج شاملة للقطاع الزراعي ما يليق بها من اهتمام ورعاية.

وتستكمل جهود الصندوق ما نبذله من جهد في مواجهة التحديات المنبثقة عن إحداث ثورة في الزراعة وتحقيق أمننا الغذائي. ومن التحديات الأخرى التي تواجه الزراعة في أفريقيا ما يلي: ضيق فرص الحصول على التقانات الزراعية وقصور البنى الأساسية وتدني الإنتاجية بسبب استخدام المدخلات الزراعية على نحو غير ملائم وضعف نظم التسويق وقلة القيمة المضافة والافتقار إلى الخدمات المالية وضعف منظمات المنتجين وتغير المناخ وممارسات إدارة المياه القاصرة.

وتعذرت زيادة الإنتاجية الزراعية بسبب قصور الحصول على التقانات الزراعية. ولذلك يكتسي الحصول على التقانات الحديثة أهمية بالغة لإيجاد حلول تعين المزارعين على تحسين إنتاجيتهم. وتتضمن هذه الحلول أفضل الممارسات الزراعية والحصول على البذور الجيدة والأسمدة وحماية المحاصيل.

ويشكّل قصور البنى الأساسية عقبة كأداء تعرقل حركة المدخلات والمنتجات الزراعية. ويمثل ضعف شبكات البنى الأساسية الريفية التي تربط المزارعين بالأسواق أهم مجال يؤثر تأثيراً بالغاً على المزارعين الريفيين. وتيسر الشبكات أيضاً حركة السلع من المناطق الريفية إلى مراكز الأسواق.

ويمكن أن تتسم الأسواق بالتقلب في أفريقيا وقد يستعصي الوصول إليها على أغلب مزارعي الحيازات الصغيرة الذين يفتقرون أيضاً إلى مهارات الأعمال التجارية والمعلومات عن الأماكن التي يحصلون فيها على أفضل الأسعار. ونتيجة لذلك، يتعرض معظم صغار المزارعين إلى الاستغلال من قبل أصحاب الضمائر الضعيفة من التجار الذين يعرضون عليهم أسعاراً بخسة. ومن حسن الطالع أنّ مبادرات مثل نظم إيصالات المستودعات تسعى إلى تخليص المزارعين من استغلال التجار الجشعين لهم.

وعلى الصعيد الدولي، تجعل الزراعة التي تتلقى إعانات كبيرة في البلدان المتقدمة منتجات الزراعة غير المدعومة والمفتقرة إلى التمويل الكافي في البلدان النامية عاجزة عن التنافس. ومما يؤسف له أنّ مسألة الإعانات كانت إحدى المسائل الأساسية التي عطلت إنهاء مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية. ولذلك تشكل الإعانات المقدمة إلى الزراعة أحد المسببات الرئيسية لتسارع ارتفاع أسعار الأغذية وتدمير الزراعة صغيرة النطاق في البلدان النامية، وبوجه أخص في أفريقيا.

ويشكّل الافتقار إلى الخدمات المالية لرفد رأس المال وحفز الاستثمار لدى مزارعي الحيازات الصغيرة عائقاً أساسياً يحول دون تطوير الزراعة في أفريقيا. وفضلاً عن اعتبار الزراعة قطاعاً تكتنفه المخاطر، لا تعير كثير من المصارف التجارية اهتماما لتزويد صغار المزارعين بالقروض. ومع أنّ صغار المزارعين يحاولون تنظيم أنفسهم بغية إنشاء شركات للتوفير والإقراض، فإنهم يعانون من ضعف المهارات التنظيمية لديهم.

وبسبب الافتقار إلى الموارد المالية على نطاق أوسع على المستوى الوطني أصبح من العسير إيجاد مصادر بديلة للمياه لاستخدامها لأغراض الري في الزراعة. وبسبب ذلك يعوّل أكثر من 90 في المائة من المزارعين في أفريقيا على الزراعة البعلية التي تكون عرضة للتقلبات ممّا يجعل الغلات غير مضمونة ويؤثر على جودة المحاصيل. وبينما تُخصص 70 في المائة من المياه في العالم للزراعة، لا تستخدم أفريقيا سوى 4 في المائة فقط من الاحتياطيات المائية المتوافرة لديها لأغراض الري في حين تستخدم آسيا 17 في المائة. وتُروى 7 في المائة فقط من الأراضي القابلة للزراعة في أفريقيا مقارنة بنسبة 38 في المائة في آسيا و12 في المائة في أمريكا اللاتينية. وفي تنزانيا، تبلغ نسبة الأراضي القابلة للزراعة التي تستفيد من الري 1 في المائة فحسب.

وتأثر الإنتاج الزراعي بتغيرات المناخ التي حدثت في العقود الأخيرة، وبوجه خاص اشتداد نزوع هطول الأمطار إلى التقلب وتزايد الجفاف في المناطق المدارية. ويهدّد تغير المناخ إنتاجية الزراعة القليلة الاستخدام للتكنولوجيا التي يعوّل عليها أغلب الأفارقة، لا سيما النساء منهم، في سبل كسب عيشهم. وتضعف التأثيرات الناجمة عن المناخ، مثل الفيضانات والجفاف أو الزلازل، كتلك التي حدثت في هايتي في الآونة الأخيرة، غلة المحاصيل وتهدد الأمن الغذائي في البلدان النامية الفقيرة

وأود أن أختتم حديثي فأقول إننا نواجه تحديات في مضمار الزراعة ولكن بحوزتنا حلول أيضاً. فلدينا ما يلزم من موارد وتقانات ودراية ومؤسسات لاستحداث التقانات اللازمة. وهناك مؤسسات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها لدعم تطبيق هذه التقانات. وعقدنا مؤتمرات قمة عديدة لإمعان النظر في المسائل المتصلة بالتحديات الزراعية وفي الدعم اللازم. وحصلنا على تعهدات بالاستثمار في الزراعة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات. بيد أنّ هذه التعهدات لم تتحقق بعد. ونحن بحاجة إلى أن نعمل معاً بعزم مع جميع الشركاء لتغيير حال الزراعة وإحداث ثورة خضراء في أفريقيا. وقد أرشدنا الصندوق إلى الطريق ونحن نتوقع منه أن يواصل تعزيز وجوده كما نتوقع من شركاء التنمية الآخرين ومن الجهات المعنية الأخرى أن ينضموا إلى جهودنا الرامية إلى تنمية الزراعة في بلداننا. وقد تعهدنا في أفريقيا بتخصيص 10 في المائة من الميزانيات السنوية للزراعة. ونحث من التزموا بتعهدات لم يوفوا بها بعد على أن يفعلوا ذلك؛ إذ أنّ لدينا الآن الإرادة السياسية وبرامج جيدة الإعداد للانخراط بهمة في الزراعة وإيلائها الأهمية اللائقة بها. وقد آن أوان العمل إذا كنا ننشد إنقاذ حياة الأجيال القادمة، لاسيّما من يعتمدون منهم على الزراعة في سبل كسب عيشهم.

الكلمة التي ألقاها فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية Giorgio Napolitano

السيد رئيس الصندوق،
معالي رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة،
معالي وزير الاقتصاد والمالية،
السيد ة رئيسة مجلس المحافظين،
معالي الوزراء والمحافظين،
المندوبون الموقرون،
سيداتي وسادتي.
لقد كان من دواعي سروري أن أتلقى الدعوة للاشتراك في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين، والتي قبلتها شاكرا. والدورة هي أول دورة للمجلس تعقد في المقر الجديد للصندوق، كما أنها الدورة الأولى التي تعقد تحت قيادة الرئيس نوانزي.

وعند ترحيبي بكم هنا في روما، اسمحوا لي أيضا أن أعبر عن أملي بأن تترجم مداولاتكم في هذا المجلس إلى قرارات ذات مغزى مما من شأنه أن يوجه أنشطة الصندوق، ضمن الموارد المتاحة، وبما يتفق مع الأولويات الموضوعة على جداول الأعمال العالمية.

إننا نجد أنفسنا في الوقت الحالي في لحظة حاسمة بالنسبة للصندوق، وبصورة أكثر عمومية بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها. فمن جهة، طلب من الصندوق أن يولي اهتماما متجددا للتنمية الريفية – وهي هدفه الأول منذ إنشائه – في حين أنه ومن جهة أخرى، يواجه قضايا ملحة مثل آثار تغير المناخ على الزراعة ومشكلة الأمن الغذائي.

لا يمكن لنا أن نستبعد إمكانية بزوغ حالات طوارئ غذائية جديدة في المستقبل. فالضغوطات الجديدة على الأسعار الزراعية ليست في أي حال من الأحوال احتمالا بعيدا في الاقتصاد العالمي الحالي. وفي هذا السيناريو، سوف تحتاج وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف للتصدي لهذه الأحداث بهدف تلبية توقعات وثقة أعضائها فيها. إذ يتوقف تعزيز سمعتها إلى حد كبير على استجابتها وتدخلاتها.

وبمناسبة انعقاد قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا، عبر المشاركون على أعلى المستويات عن قلقهم العميق إزاء ارتفاع مستويات سوء التغذية والأزمة الغذائية، وخاصة في أفريقيا، وقرروا القيام بعمل مشترك على أساس المبادئ التي يتشاركون فيها لتحقيق مستوى مستدام من الأمن الغذائي.

لقد كان الصندوق قائدا دائما ونشطا في مثل هذه الجهود، حيث دعم أولا وقبل كل شيء المنتجين على نطاق صغير – والعديد منهم من النساء – الذين غالبا ما يتأذون من القواعد التي تحكم الوصول إلى الأسواق العالمية لمنتجاتهم، وذلك من خلال انعدام المساواة في توزيع الموارد والافتقار إلى الحصول على أكثر التقنيات الإنتاجية تقدما، وبسبب الفقر والظروف المناخية غير الملائمة.

وقد تلقت الموارد المالية للصندوق دعما كبيرا من خلال عملية التجديد الأخيرة للموارد التي أكدت على الأهمية المتزايدة للتنمية الزراعية. كذلك مثلت عملية تجديد الموارد اعترافا واضحا بنجاح إصلاحات الصندوق وبرهنت على الثقة الكاملة التي توليها الدول الأعضاء لأدواته وقدراته.

ولكن لا بد من عمل المزيد. إذ يتطلب وجود استراتيجية عالمية فعالة، جهودا مشتركة لتعزيز الفعالية وتعظيم النتائج. ويؤمل بأن تتمكن وكالات الزراعة والأغذية الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها والتي تتشرف إيطاليا باستضافتها وتلتزم بها التزاما وثيقا – من البناء على مهماتها التي ترفد بعضها بعضا للتدخل بأسلوب يتسم بالتنسيق.

وأود أن أختم هذه الملاحظات من خلال التأكيد على أنه وفي وجه التحديات التي تفرضها عولمة الأسواق وصعوبات التغلب على الأزمة العالمية، علينا أن نسعى إلى الوصول إلى نمط مشترك للتسيير قائم على قيم التضامن وإشراك الجميع والاستدامة البيئية في السياسات الإنمائية وزيادة الاهتمام بالدول الأقل نموا.

وأنا على يقين من أن الصندوق والوكالتين الشقيقتين في روما يدركون تماما هذه الأهداف، وسيقومون بالعمل بناء عليها. أتمنى لمداولاتكم الساعية إلى الإيفاء بالمهمة السامية لهذه المؤسسة كل نجاح وتوفيق.

بيان رئيسة مجلس المحافظين بمناسبة الحفل الافتتاحي لدورة المجلس

إننا على بعد خمس سنوات فقط من عام 2015، وهو التاريخ الحاسم الموضوع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي فإن عام 2010 هو عام محوري لجهود المجتمع الدولي بهذا الصدد.

عالميا، هنالك أكثر من 500 مليون عملية زراعية صغيرة توفر سبل العيش لأكثر من ملياري شخص، أي حوالي ثلث سكان العالم. ولذا تعتبر زيادة الإنتاجية أمرا حيويا لا لتلبية احتياجات هؤلاء الناس الغذائية والتغذوية فقط وإنما أيضا لإطعام ملايين الأشخاص الذين يعتمدون عليهم.

إننا على وعي جميعا بأنه، وبغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، علينا أن نروج للزراعة والتنمية الريفية على أصعدة عديدة في وقت واحد. وعلينا أيضا أن نفي بوعودنا – سواء لجهة المعونة الإنمائية العامة أو للإنفاق الوطني. وأخيرا علينا أن نضاعف من جهودنا لتحسين فعالية المعونة من خلال الاتساق مع الأولويات الوطنية.

تعتبر أزمة الأغذية العالمية والأزمة المالية اللتان انفجرتا قبل أكثر من سنتين الشبح الذي يطاردنا جميعا – وهو الشبح الذي سلط الضوء على مدى هشاشة وضع السكان الريفيين، وخاصة في البلدان النامية. وقد تضافر المجتمع الدولي للتطرق للآثار المؤذية لهذه الأزمة حيث عقدت عدة اجتماعات على أعلى المستويات مما نجم عنه التعهد بالتزامات حول قضايا الزراعة والتنمية الريفية، وبخاصة المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، ومؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي، ومؤتمرات القمة لمجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، والمؤتمر الخامس عشر للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن.

وعلى الرغم من الجهود التي تم حشدها، فإن خطر المجاعة ما زال قائما بالنسبة للعديد من الأشخاص. وسيتفاقم هذا الخطر بفعل تأثيرات تغير المناخ على الزراعة. لذا فإنه من الحاسم أن نجد حلولا ملائمة للتصدي لهذا الخطر على البشرية. ومثل هذه الحلول يجب ألا تقتصر على القرارات التي تتخذها المؤتمرات الرفيعة المستوى كاجتماعنا هذا، وإنما يجب عليها أن تخلق فرقا في الحياة اليومية للمزارعين، وهو موضوعنا الرئيسي في دورتنا هذه.

ومن شأن تحديث المزارع الصغيرة من خلال تيسير الحصول على التكنولوجيا الملائمة أن يسهم في تلبية الطلب العالمي المتزايد باستمرار على الأغذية والمنتجات الزراعية. إلا أنه وعلى المدى الأطول تحتاج الزراعة على النطاق الصغير لأن تتطور بحيث تصبح عمليات زراعية متوسطة أو كبيرة الحجم مع التطرق لأي قضايا لإدارة الموارد الطبيعية التي يمكن أن تنشأ عن ذلك. وبغض النظر عن نوع العملية، وفي جميع الأحوال، لا يمكن التصدي للتحديات التي تواجهها الزراعة والتنمية الريفية إلا من خلال إيجاد آليات تمويلية مكيفة. حيث أظهر التمويل العام سواء كان على شكل موارد محلية أو خارجية أنه ليس كافيا لتلبية المتطلبات الرأسمالية للزراعة.

وأود أن أنقل تقديري لشركائنا الإنمائيين وبعضهم معنا اليوم في الصندوق، لجهودهم التي بذلوها حتى الآن في تصديهم للجوع. كذلك فقد أطلقت مبادرات تستحق التقدير والثناء في مجال التمويل الريفي الصغري إلا أنها

تبقى غير كافية سواء لجهة الخدمات المالية أو المنتجات التي توفرها ولتغطيتها الكاملة لاحتياجات السكان الريفيين.

وأنا على يقين بأنكم تتفقون معي في الاعتراف بالتحديات المرعبة التي تواجه التنمية الزراعية. ففي غياب المصارف التجارية التقليدية في قطاع يتصف بمخاطر عالية أساسا، من الحاسم بمكان أن توجد مرافق تمويلية متخصصة. ويستدعي ذلك خبرة وكالة دولية ضمن منظومة الأمم المتحدة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المتخصص في التمويل المقدم لقطاع الزراعة. وخلال الدورة الحالية الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين سيقوم كل واحد منا بصفتنا محافظين بالتطرق لهذه القضايا في النطاق الخاص بالصندوق. وعلينا أن نضمن وصول الصندوق للموارد والأدوات التي يحتاجها لإنجاز مهمته بنجاح.

إنني أعتمد على دعمكم وتعاونكم في جعل هذه الدورة، وهي الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين، دورة ناجحة ومثمرة.

رسالة السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

أتوجه بأحر تحياتي إلى الاجتماع الثالث والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولأولئك الذين يعملون بجد على وضع أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين الريفيين في قلب الجهود المبذولة للتغلب على الفقر والجوع في العالم.

فعلى الرغم من الصعوبات التي يفرضها الركود الاقتصادي العالمي، شهد العام الماضي تحولاً تصاعديا في الاستثمار في الزراعة مع الوعود التي قطعها زعماء العالم لتوفير زيادات إضافية ضخمة لهذا القطاع على مدى السنوات الثلاث القادمة. إذ وصلت ثمانية بلدان أفريقية أو تجاوزت الهدف الذي وضعه إعلان مابوتو من خلال تخصيص 10 في المائة أو أكثر من ميزانيتها الوطنية للزراعة. كذلك فإن تنامي الإدراك الدولي للدور الذي تلعبه الزراعة والتنمية الريفية في الحد من الفقر يساعد على بناء شراكة عالمية لصالح الزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ولقد سررت بالانضمام إلى الوفود المشاركة العام الماضي في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقد في روما، حيث تم وضع خمسة مبادئ لهذه الشراكة الناشئة، بالإضافة إلى إعادة تفعيل اللجنة المعنية بالأمن الغذائي. وبطبيعة الحال فإنها ليست مصادفة أن يكون المبدأ الأول من مبادئ روما هو التأكيد على مركزية النهج التي تقودها البلدان، وهو ما يسعى الصندوق جاهدا لفعله.

ومع تجاوز عدد الذين يعانون من الجوع في العالم المليار شخص – وهو الرقم الأعلى في تاريخ البشرية – فليس هنالك أي وقت لإضاعته. فحالة الأغذية الطارئة في القرن الأفريقي، والمأساة التي يعيشها سكان هايتي، والإنذارات المبكرة التي تأتي من أجزاء أخرى من العالم تذكرنا بأن عملنا من أجل الأمن الغذائي يجب أن يكون شاملا ومستداما في آن معا. كذلك علينا أن نتطرق بشكل أفضل إلى الترابط بين تغير المناخ والزراعة، وعلينا أيضا أن نستمر في إيجاد شراكات متنوعة ومبتكرة مما من شأنه أن يساعد الناس والمجتمعات المحلية على تحقيق قدر أكبر من الإنتاجية، ومن الصحة التغذوية، والاعتماد على الذات. وبهذا الصدد علينا أن نعطي الأولوية لمصالح النساء اللواتي يقمن بتوزيع أوقاتهن بين إنتاج الأغذية وتصنيعها وتسويقها، وبين الاهتمام بأطفالهن وتحقيق التوازن في ميزانيتهن الأسرية.

وعندما سيجتمع زعماء العالم في نيويورك في سبتمبر/أيلول من أجل قمة الأهداف الإنمائية للألفية، فسأقوم بحثهم على تركيز الإجراءات الاستراتيجية التي تعد بأكبر الأثر، وسأعتمد على الصندوق وعلى شركائه لكي يسلطوا الضوء على الإمكانيات الاستراتيجية للاستثمارات في نظم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، كعامل مساهم في التنمية المستدامة. وفي الختام تقبلوا تمنياتي لكم بدورة مثمرة وناجحة.

بيان السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

بالنيابة عن إدارة وموظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يشرفني ويسعدني أن أرحب بكم جميعا في روما، في مقرنا، في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين.

أولا، اسمحوا لي أن أكرر امتناني لفخامة رئيس الجمهورية الإيطالية Napolitano ولمعالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، على تشريفنا بحضورهما اليوم، لما في ذلك من دلالة واضحة على الدعم الذي يحظى به الصندوق وعلى الثقة بعملنا، وهي ثقة نقدرها عالياً.

كذلك يسعدني أن يكون معنا اليوم أصدقاؤنا المقربون وشركاؤنا من وكالات الأمم المتحدة في روما – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي – إذ سيلقي الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كلمة أمام المجلس، كذلك سيلقي السيد أمير محمود عبد الله، نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة في برنامج الأغذية العالمي، رسالة من السيد ة جوزيت شيران، المديرة التنفيذية للبرنامج، وأعتبر أن وجودهما هنا اليوم رمز للروابط القوية التي تجمع بين وكالاتنا.

كذلك يسرني أن يكون معنا اليوم عدد من الضيوف المميزين الذين يشتركون في المناقشة العامة في جلسة ما بعد الظهر. وبالإضافة إلى معالي السيد Mizengo Peter Pinda، أود أن أرحب أيضا بالسيد ة Haydee Castillo، والبروفسور السير Gordon Conway، والدكتورة ناهد محمد طاهر، والسيد Ajay Vashee، والسيد Jim Clancy من الـــ CNN، والذي سيكون ميسرا للمناقشات. وإننا نشكركم على إتاحة الوقت لنا في جداولكم المكتظة لتكونوا معنا اليوم، ونتطلع قدما لمداخلاتكم ومساهماتكم.

كما تعلمون، فإنها المرة الأولى التي ينعقد فيها مجلس المحافظين في مقر الصندوق. وإننا في غاية السعادة لأن نشارككم مقرنا الجديد ولو لبضعة أيام. وأود أن أشكر حكومة وشعب إيطاليا على دعمهم الكريم الذي جعل مثل هذه التسهيلات الممتازة ممكنة.

الصندوق وهايتي

معالي رئيسة المجلس،
المندوبون الموقرون،

قبل أن أعرض تقريراً عن منجزاتنا لعام 2009، وخططنا لعام 2010، ورؤيتنا المستقبلية للصندوق، اسمحوا لي أولا أن أقول بعض الكلمات عن هايتي.

لقد هزت معاناة سكان هايتي العالم بأسره. إذ يقدر عدد الأشخاص الذين ماتوا من جراء الزلزال بأكثر من ربع مليون شخص. كذلك فإن مدى الخراب الذي حل بالبنى الأساسية والقدرة الإنتاجية وحياة الناس في هذه الأمة الفقيرة يفوق ما يمكن للعقل أن يصدقه.

لذا يتوجب على المجتمع الدولي أن يقف وقفة واحدة مع شعب هايتي، ويمنحه الدعم الذي هو بأمس الحاجة إليه للتعافي من هذه المصيبة. وقد شكلنا في روما يوم الجمعة الماضي فريق مهام مشترك بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها لإيصال المساعدة المنسقة إلى البلاد. وإننا نثني على الجهود التي تبذلها حكومات هايتي والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية لعقد هذا الاجتماع الذي سمح لنا بإطلاق هذه المبادرة.

وبالنسبة لنا فإننا نقوم باتخاذ عدد من الإجراءات الملحة لتوفير أقصى ما يمكن من الدعم لهايتي. ففي أعقاب بعثة تحري الحقائق، حددنا أربعة مجالات للعمل:

(أ) أولا، إننا نسرع عملنا بموجب المشروعات الجارية في المناطق الريفية في هايتي، مركزين على إنتاج الأغذية والأنشطة التي تولد الدخل وفرص العمل؛

(ب) ثانيا، وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فقد مددنا برنامج ما بعد الأزمة الغذائية لعام 2008 لتوزيع البذور والأدوات الزراعية، وبالتالي لتمكين حوالي 15 000 أسرة ريفية من الاستعداد لموسم الزراعة الذي يبدأ الآن في شهر مارس/آذار.

(ج) ثالثا، وفرنا منحة قدرها 3.2 مليون دولار أمريكي لصندوق إعادة الإنعاش بعد الزلزال في محاولة لتعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل. وسيتم استهداف المناطق الأشد تضررا بالزلزال، وبتدفق النازحين الحضريين إلى المناطق الريفية.

(د) رابعا، سنقوم باستضافة حدث جانبي اليوم أثناء مجلس المحافظين لنتحرى مع دولنا الأعضاء الأنماط الممكنة لإدارة دين هايتي للصندوق. ويقدر هذا الدين حاليا بحدود 58 مليون دولار أمريكي، ويتوقع له أن يصل إلى 78 مليون دولار أمريكي على مدى فترة القروض النشطة.

إنجازات الصندوق التشغيلية لعام 2009

معالي رئيسة المجلس،
المندوبون الموقرون،

قبل عام من الآن، شرفتموني بثقتكم بي من خلال انتخابي كرئيس خامس للصندوق. وعند قبولي لهذا المنصب، تعهدت أمامكم بأن أكون مناصراً لا يعرف الكلل للسكان الريفيين الفقراء، وأن أبذل قصارى جهدي لجعل الزراعة والأمن الغذائي الشغل الشاغل للحكومات في جميع أنحاء العالم.

كذلك فقد تعهدت أيضا بأن استمر في البناء على جدول أعمال الإصلاح في الصندوق، لضمان جعل مؤسستنا أكثر كفاءة وفعالية ورشاقة.

ويسرني أن أبلغكم اليوم بأننا قد أحرزنا تقدما كبيراً على جميع هذه الجبهات، واسمحوا لي أن أسلط الضوء على أهم الإنجازات.

في العام الماضي، سعينا لأن نضع تحدي التنمية الريفية على جداول الأعمال العالمية. ومما يثلج صدري أنه، وفي إطار هذه الجهود، استطعنا أيضا أن نبرز الصندوق كلاعب رئيسي في قضايا الأمن الغذائي العالمي.

وقد ضاعفنا جهودنا الاتصالية واستطعنا أن نجذب وسائل الإعلام العالمية والمحلية، الصحافة والراديو والتلفزيون. واليوم غدا الصندوق معروفا حتى هنا في روما أكثر من أي وقت مضى.

كما حققنا تقدما فيما يلي:

(أ) بدعم قوي من الرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية، شارك الصندوق في اجتماعات هامة لمجموعة الثمانية في عام 2009، والتي وصلت ذروتها في قمة لاكويلا. وكما تعرفون تم تبني مبادرة لاكويلا بشأن الأمن الغذائي.

(ب) كذلك فقد دعمنا مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، ومولنا اشتراك منظمات المجتمع المدني بحيث أمكن لأصحاب الحيازات الصغيرة أن يسهموا في هذا المنتدى.

(ج) رعينا يوماً للزراعة والتنمية الريفية في مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في كوبنهاغن. وقد ركز هذا الحدث على الدور الحيوي الذي يتوجب على أصحاب الحيازات الصغيرة لعبه للتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

(د) كذلك فقد حاولنا استغلال مشاركة الصندوق في مؤتمرات وندوات مختلفة لتسليط الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبه أصحاب الحيازات الصغيرة في تعزيز الأمن الغذائي العالمي. ففي الاجتماعات القطرية للمنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت في الأردن، وفي كيب تاون في جنوب أفريقيا، وبعده في دافوس في مطلع هذا العام، حيث حضر الصندوق هذا الحدث لأول مرة في تاريخه، ركزت على ضرورة النظر إلى الزراعة على أنها "عمل" مهما كان حجمها. وقد كررت هذه الرسالة منذ بضعة أيام في المنتدى الاقتصادي الذي عقد في جدة، والذي أكدت فيه على ضرورة الاستفادة من مبادرات كل من القطاعين العام والخاص ودعمهما في هذا السياق.

(ه) وأخيراً، فقد سنحت لي الفرصة لزيارة عدد من بلدانكم خلال عام 2009، وللتفاعل مع القادة الوطنيين ووسائل الإعلام الوطنية والعالمية بشأن تحدي التنمية الريفية. وقد سررت وأنا أرى بأم عيني العمل التنموي الذي نموله من دعم للمزارع الأسرية في البرازيل، إلى صون التربة والمياه في الأردن، إلى إعادة الإنعاش في فترة ما بعد النزاعات في كوت ديفوار، إلى دعم المجموعات النسائية في الهند، والانخراط النشط في إعادة التأهيل بعد الزلزال في الصين.

(و) وبالنسبة لزعماء العالم النامي وبخاصة في أفريقيا، فقد طالبت بالالتزام والعمل والانخراط السياسي على أعلى المستويات، وبالاستثمار في الإرادة السياسية، والإعراب عن الالتزام المالي مهما كان صغيرا. وبين زعماء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طالبت بالمساءلة في الالتزامات وباحترام إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا. ومن قادة بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط، طلبت انخراطاً أكبر في الجهود الرامية إلى إرساء الأمن الغذائي العالمي. ولن تعرف جهودنا في هذا المجال أي كلل.

(ز) وأثناء زيارتي لبلدانكم والمناقشات التي أجريتها على جميع المستويات، فقد كنت ممتنا لما لاحظته من التقدير الكبير لعمل الصندوق. وأود أن أؤكد لكم بأننا سنستمر في الاستماع والتعلم من زبائننا

ومن المستفيدين من عملنا لأن المعرفة التي نكتسبها هي مصدر القوة الرئيسي في ثقافتنا المؤسسية.

وفيما يتعلق بعملياتنا الإجمالية في توفير القروض والمنح، يسرني أن أبلغكم بأنه ومع موافقة المجلس التنفيذي على منح وقروض يبلغ مجموعها أكثر من 700 مليون دولار أمريكي عام 2009، فقد استكملنا بنجاح الإيفاء بالتزاماتنا بموجب التجديد السابع لموارد الصندوق.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر المجلس التنفيذي وإدارة وموظفي الصندوق على عملهم الدؤوب لتنفيذ برنامج العمل الطموح لعام 2009، والذي نما بما يعادل 19 بالمائة عن السنة التي سبقته.

بالإضافة إلى توسيع برنامج العمل:

(أ) استمرينا في رفع جودة البرامج التي نمولها من خلال عمليتي تعزيز الجودة وضمان الجودة مع الإبقاء على سمتها الأساسية بكونها عمليات تعود ملكيتها إلى الدول الأعضاء، تجهز وتنفذ بمساعدة منا.

(ب) كذلك استمرينا في الابتكار، حيث يتبنى عدد متزايد من مشروعاتنا نهج سلاسل القيمة بهدف زيادة أثر المشروعات وضمان استدامتها مع مرور الوقت في آن معاً.

(ج) وبقيت المرأة هدفاً أساسيا لبرامجنا ومشروعاتنا القطرية، وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي استلمت وببالغ السعادة شعلة التمايز بين الجنسين وهو الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية من الوزيرة الدانماركية Ulla Tornaes، والتزمت بتحقيق المزيد. وداخل الصندوق لم تعد المساواة بين الجنسين مجرد كلمات إذ بلغت نسبة النساء المعينات حديثاً من الفئة المهنية في مكتب رئيس الصندوق ونائب الرئيس 75 في المائة، أي ثلاث من أصل أربعة، بمن فيهن نائبة الرئيس ومديرة مكتبه.

(د) وأحدثنا نموذجا تشغيليا جديدا حيث يضطلع الصندوق بالمسؤولية المباشرة على الإشراف على المشروعات التي نمولها، ويوفر الدعم لتنفيذ هذه المشروعات. وإننا نرى بالفعل أن ذلك يسمح لنا لا بتعزيز إدارة مشروعاتنا فقط، وإنما أيضا بتعزيز فعاليتنا الإنمائية.

(ه) ومن التطورات الهامة بهذا الصدد توسيع حضورنا القطري، إذ بلغ عدد مكاتبنا القطرية 27 مكتبا عام 2009 مغطيا 31 بلداً. ومن شأن هذه المكاتب أن تعزز دعمنا لتنفيذ المشروعات وأن تعمق من حوار السياسات الذي ندیره مع البلدان حيث نعمل، ومع المساعدة الكريمة التي تلقيناها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسرني أن أبلغكم بأننا قد وضعنا الآن الإطار الإداري المطلوب للاستمرار في توسيع إضافي لحضورنا القطري.

(و) وعززنا شراكاتنا مع كل من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف مما يسمح لنا باستقطاب المزيد من الموارد بحيث وصلت ترتيبات التمويل المشترك إلى أكثر من 300 مليون دولار أمريكي عام 2009، وفي نهاية الأسبوع الماضي في جدة قمت بتوقيع اتفاقية إطارية بما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي مع البنك الإسلامي للتنمية لتمكيننا من تمويل المشروعات والبرامج بصورة مشتركة في بلدان لدى كل منا عمليات فيها.

(ز) وعملنا بجد على تعزيز شراكاتنا مع الوكالتين الشقيقتين هنا في روما، وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وقد وفرت الرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية لعام 2009 منتدى سياسيا قويا للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها تتمكن هذه الوكالات من خلاله من وضع الزراعة والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة مجددا على جداول الأعمال العالمية، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي نلعبه في روما كمركز عالمي للأغذية والزراعة والتغذية. ويعقد رؤساء المؤسسات الثلاث وإداراتها العليا حاليا اجتماعات منتظمة. ونتيجة لذلك فقد مضينا قدما في برنامجنا في التخطيط والتنفيذ المشترك لبرامجنا ومشروعاتنا. وإننا الآن بصدد تنفيذ خطة ريادية للتوريد المشترك بما يعادل 100 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، فقد زاد التعاون بين المركز الاستثماري في منظمة الأغذية والزراعة والصندوق.

(ح) وأخيرا، يسرني أن أبلغكم عن استمرارنا في الإدارة الحصيفة للموارد المالية للصندوق مع إحراز نتائج طيبة. ففي عام 2009 بلغ معدل عائد حافظتنا النشطة للاستثمارات ما يعادل 4.4 في المائة وهو يتجاوز بكثير المعدل المستهدف والبالغ 3.5 في المائة، على الرغم من الأزمة المالية وحالة الإرباك التي تعيشها الأسواق الرأسمالية.

إصلاحات الصندوق عام 2009

معالي رئيسة المجلس،
المندوبون الموقرون،

وفي حين أعطينا الأولوية القصوى للعمليات التي ندعمها في دولنا الأعضاء فإننا لم نهمل أيضا المضي في جدول أعمال إصلاحاتنا الداخلية في الصندوق.

وقد قمنا باتخاذ الإجراءات التالية:

- فقد أعدنا تشكيل إدارة الصندوق وترتيبات الإبلاغ فيه بهدف تعزيز وترشيق عمليات اتخاذ القرارات في الصندوق لجعلها أكثر شفافية ضمن إطار واضح للمساءلة.
- كما أننا قمنا بإنشاء لجنة للإدارة التنفيذية أترأسها شخصيا وتضم في عضويتها معظم موظفي الإدارة العليا في الصندوق، كما أنشأنا أيضا لجنة لإدارة العمليات تترأسها نائبة الرئيس وتكون مسؤولة عن التنسيق واتخاذ القرارات بشأن الأمور التشغيلية الروتينية.
- وبهذا الصدد يسعدني أن أقدم لكم نائبة الرئيس الجديدة السيد ة يوكيكو أومورا وهي من اليابان، وتتمتع بخبرة طويلة في التمويل والإدارة الدولية. ومؤخراً فقد شغلت السيد ة أومورا منصب نائب الرئيس التنفيذي في الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي.
- واستناداً إلى خبرتي الشخصية كنائب لرئيس الصندوق على مدى عامين، ستضطلع السيد ة أومورا بمسؤوليات مؤسسية واضحة وبمهمات ذات صلة بها. وقد طلب من السيد ة أومورا أن تستلم دوراً قياديا في إدارة الموارد البشرية، وفي التخطيط الاستراتيجي والميزنة، وفي تعبئة الموارد، وتطوير إطارنا الاستراتيجي الجديد. بالإضافة إلى ذلك ستقوم السيد ة أومورا وأنا شخصيا بالاضطلاع بدور ريادي في جدول أعمال إصلاح الصندوق.

- وكجزء من إعادة التشكيل، فقد أنشأنا أيضا مكتبا لكبير استراتيجيي التنمية مما سيعطي الصندوق قدرة تحليلية نحتاجها للانخراط في الجدل العالمي حول التنمية الريفية وتسلم القيادة في هذا المجال. وسيضمن هذا المكتب استنارة البرامج والمشروعات التي ندعمها بتفكير من الطراز الرفيع. وبانتظار تعيين كبير استراتيجيي التنمية على المدى الطويل، فقد طلبت من السيد هينوك كيفلي الذي عمل في السابق ككبير الاقتصاديين في مصرف التنمية الأفريقي على مساعدتنا في إحداث هذا المكتب من خلال اضطلاعه بهذا المنصب لمدة عام واحد.
- وأود أيضا أن أذكر مبادرتين رئيسيتين على جدول أعمالنا للإصلاح: الأولى هو قيامنا بالإعداد ولأول مرة في تاريخ الصندوق لخطة مؤسسية متوسطة المدى ستتزامن مع فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق وتترافق مع ميزانية صفرية لعام 2011 والتي سيتم فيها استعراض فئات الميزانية مجدداً عوضاً عن ربطها بالمخصصات السابقة، وهي سابقة أخرى في تاريخ الصندوق. وستضمن الميزانية والخطة مواءمة مواردنا بشكل واضح مع أهدافنا الاستراتيجية.
- ثانيا، فإننا سنستمر بالعمل على إصلاح نظام إدارة مواردنا البشرية ونقوم بمراجعة القواعد الناظمة للموظفين وقد بدأنا بالإعداد لخطة استراتيجية لقوة العمل في الصندوق بالتزامن مع الخطة المتوسطة المدى وعما قريب سنقوم بالشروع باستعراض شامل لنظام المرتبات والمزايا والفوائد لتقدير التكلفة والفوائد الناجمة عن بقائنا ضمن نظام الأمم المتحدة مسترشدين بلجنة الخدمة المدنية الدولية.

خطط الصندوق لعام 2010

معالي رئيسة المجلس،
المندوبون الموقرون،

دعوني الآن انتقل إلى خططنا لعام 2010. وكما تعلمون جميعا يعتبر عام 2010 السنة الأولى لتنفيذ التجديد الثامن لموارد الصندوق. وبهذا الصدد يسعدني أن أعلن أن التجديد الثامن لموارد الصندوق قد غدا نافذ المفعول بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2009. كذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على تعهداتها، ولأحث الدول التي لم تعلن عن مساهماتها حتى تاريخه على إعلان تعهداتها في أقرب وقت ممكن.

وخلال السنوات الثلاث القادمة، أي خلال فترة التجديد الثامن للموارد، نتوقع أن ننفذ برنامج عمل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، أي بزيادة أكثر من 50 بالمائة عن برنامج العمل الذي نفذناه في فترة التجديد السابع. وخلال عام 2010 يتوجب علينا أن نرسي ركائز مؤسسية لدعم إيصال مثل هذا البرنامج الأكبر بصورة معتبرة، وأنا على ثقة بقدرتنا على القيام بذلك.

ومن الأمور الحاسمة التي يتوجب علينا فعلها ضمان إعادة توزيع الموارد المالية والبشرية للصندوق بصورة استراتيجية لدعم تحقيق أهداف التجديد الثامن. وتعد الخطة متوسطة المدى التي نحن بصدد إعدادها والخطة الاستراتيجية لقوة العمل، والميزانية الصفرية لعام 2011، وإصلاح الموارد البشرية جميعها أدوات هامة من شأنها أن تمكن الصندوق من تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية، وتضمن تنفيذاً كاملاً لأهداف التجديد الثامن لموارد الصندوق.

ومع برنامج عملنا الموسع، فإننا نعمل أيضا وبصورة وثيقة مع شركائنا على تنفيذ مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي. وفي هذا الصدد فإننا نتطلع قدما للعمل مع البنك الدولي ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لوضع البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي موضع التشغيل الكامل.

وفي عام 2010 سنستمر في تنفيذ نموذجنا التشغيلي الجديد. ونتوقع أن نضطلع بالمسؤولية كاملة على الإشراف على جميع مشاريعنا وتوفير الخدمات الداعمة لحوالي 90 في المائة من المشروعات التي ندعمها. كذلك فإننا سنستمر في توسيع حضورنا القطري، ويتوقع أن يصل عدد مكاتبنا القطرية إلى 30 مكتبا قطريا بحلول عام 2010. كذلك فإننا سنقوم بندب 12 مديراً من مدراء البرامج القطرية لهذه الغاية.

وتحت قيادة نائبة رئيس الصندوق السيد ة يوكيكو أوموراء، سنطور أيضا استرايتجية شاملة لتعبئة الموارد تحدد الأساليب الخلاقة والابتكارية للتطرق لاحتياجات الصندوق على المدى الطويل. وسوف نطلع المجلس التنفيذي على هذه الاستراتيجية، في نفس الوقت الذي سنعرض عليه استراتيجيتنا للانخراط مع بلدان الدخل المتوسط.

وفي عام 2010 أيضا، سنستمر في تعزيز انخراطنا في المنابر الدولية وفي حوار السياسات حول الفقر الريفي. ومن العلامات البارزة في هذا المجال إصدار تقرير الفقر الريفي.

وأخيراً، وفي عام 2010، أود أن أؤكد لكم بأننا سنمضي قدما في جدول أعمال إصلاح الموارد البشرية لضمان توزيع أفضل لأهم مورد لدينا، وهو موظفي الصندوق، بصورة استراتيجية وبالأسلوب الأمثل.

تطوير رؤيتنا المستقبلية

معالي رئيسة المجلس،
المندوبون الموقرون،

بنهاية عام 2010، ستعرض إدارة الصندوق إطارا استراتيجيا جديدا للصندوق لتوجيه عملنا خلال الفترة 2011–2013. ومع إطلاق التجديد الثامن هذا العام ستتوفر لدينا فرصة لتحري ما الذي كان مجديا وما الذي لم يكن مجديا في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية، ولتحديد أفضل الوسائل للتطرق للتحديات العديدة التي يواجهها أصحاب الحيازات الريفية الصغيرة، وبالتالي الصندوق، مع دخولنا العقد الثاني من القرن الجديد.

كذلك فإن الوقت مناسب لإعادة النظر في النهج الذي تبنيناه في السنوات القليلة الماضية في العديد من المشروعات الأحدث، ألا وهو نهج سلاسل القيمة بغية التعلم من الدروس المستفادة الرئيسية والدور المحتمل لهذا النهج لدعمنا في المستقبل.

وكما قلت في محافل عدة، فإنني أؤمن بأن الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق ينظر للزراعة مهما كان حجمها ونطاقها، على أنها عمل يتسم بروابط عمل واضحة على طول سلسلة القيمة من الإنتاج إلى التجهيز إلى التسويق وبالتالي إلى الاستهلاك في نهاية المطاف. وتتضمن هذه الرؤية تشجيع أصحاب المبادرات الفردية سواء على النطاق الصغير أو النطاق الكبير على الاستثمار في مجمل الاقتصاد الريفي، وإرساء علاقات اقتصادية قوية بين الاقتصاد الريفي والاقتصاد الحضري.

وبالتالي فإن خلق اقتصاد ريفي حي والحد من الفقر يعتمد على خلق بيئة ملائمة للأعمال. وستشجع السياسات الناجحة كلا من القطاع العام والخاص على الترويج للابتكارات التقنية، كما أنها ستعزز الاستثمارات في البنى

الأساسية، بما في ذلك الأسواق المحلية التنافسية، وتشجع على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الريفي، بالإضافة إلى السلع المنتجة ضمنه، كما أنها ستضمن إمكانية وصول السكان الريفيين الفقراء إلى الخدمات المالية الضرورية. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها أن نطور اقتصاديات ريفية مستدامة وقادرة على البقاء.

كذلك لا بد لرؤيتنا من أن تشمل فهما مسهبا لديمغرافية السكان الريفيين في البلدان النامية، حيث يشكل السكان بين عمري 15 و25 سنة 60 بالمائة من إجمالي السكان. وبطبيعة الحال، فإن نصفهم من النساء الشابات والفتيات. ويجب أن تهدف رؤيتنا إلى جعل الزراعة مربحة بحيث لا يبتعد الشباب والشابات في المناطق الريفية عن هذه المناطق، وبحيث تتمكن النساء المزارعات على وجه الخصوص من الحصول على مصدر رزق محترم ومربح لهن ولأسرهن.

وحيث تشير الإسقاطات إلى بلوغ عدد سكان العالم 7.5 مليار شخص بحلول عام 2030 و9.1 مليار شخص بحلول عام 2050، من سيطعم العالم ما لم ندعم نقلة راديكالية تسعى إلى جعل الزراعة عملاً مربحاً وجذاباً؟ ومن الواضح أن مثل هذه النقلة تتطلب تركيز طاقاتنا بصورة متزايدة على المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية من الشباب، وعلى النساء اللواتي يعملن في الزراعة والأسواق والخدمات إذ يتوجب علينا أن نشجعهم على تطوير روحهم الابتكارية وعلى إعطائهم الدعم الذي يحتاجونه ليتمكنوا بالفعل من أن يصبحوا قادة الغد في مجال الأعمال.

التحديات المستقبلية

معالي رئيسة المجلس،

المندوبون الموقرون،

في الوقت الذي نرسي فيه الأرضية للتجديد الثامن لموارد الصندوق، ونسعى لجعل الصندوق لاعبا أكبر في قضايا الأمن الغذائي في السنوات القادمة، فإننا نعي تماما أننا نواجه العديد من التحديات.

فأزمة الأغذية في الأعوام 2007 و2008 و2009، وعلى الرغم من تراجعها نوعا ما في الأشهر الأخيرة، تذكرنا بالأسس الهشة للأمن الغذائي العالمي. ومن المحتمل، بطبيعة الحال، أن تعود مثل هذه الأزمة إلى الظهور مجدداً.

كذلك فإن تحدي تغير المناخ سيستمر في وجوده معنا وهو تذكرة مستمرة على ضرورة إيجاد طرق جديدة وخلاقة للتخفيف من آثار تغير المناخ ومساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على التأقلم مع الظروف المتغيرة في آن معاً.

ومع نمو عدد سكان العالم وما ينجم عن ذلك من زيادة في الطلب على الغذاء، ستكون هناك بلا شك ضغوط أكبر على موارد الأراضي والمياه. ومع زيادة استثمار البلدان الفقيرة بالأراضي في البلدان الغنية بالأراضي، فإننا سنحتاج لأن نرسي وننفذ بالتعاون مع شركائنا (البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) إطارا لاستثمار زراعي مسؤول، إذ يتوجب لمثل هذه الاستثمارات أن تؤدي إلى نتيجة مربحة للجميع على حد سواء.

وداخليا سنستمر في مواجهة التحدي المتمثل في تعزيز الصندوق من خلال تعميق جدول أعمال الإصلاح فيه لتمكيننا من الإيفاء بمهمتنا بشكل كامل وفعال وكفؤ.

ومما لا شك فيه أن الموارد تشكل معوقا، وسنحتاج إلى أن نتحدى أنفسنا على الدوام لنفكر في طرق خلاقة لتعبئة موارد جديدة من مصادر مختلفة. كذلك فإننا سنحتاج أيضا إلى تطوير أدوات تمويلية جديدة يمكن لها أن تلبي بصورة أفضل الاحتياجات المختلفة والناشئة للدول الأعضاء في الصندوق.

وسنحتاج إلى تطوير شراكات جديدة لضمان أن يتم تطوير مشروعاتنا الفعالة والابتكارية في العديد من الدول الأعضاء بحيث يتم تبنيها وتوسيعها لتصل إلى مجموعة أكبر بكثير من المستفيدين.

وأنا على ثقة أننا وبدعمكم سنتمكن من التغلب على هذه التحديات، وسنبني على إنجازاتنا، بحيث نضمن استمرار الصندوق كمؤسسة يمكن للدول الأعضاء فيها أن تفخر بها، وأن تعتمد عليها للمساعدة في تطوير اقتصاديات ريفية ديناميكية تمكن فقراء الريف رجالا ونساء في جميع أنحاء العالم من التخلص من أعباء الفقر ولعب دور نشيط في مجتمعات ريفية حية.

وشكرا لكم على حسن انتباهكم.

بيان الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يسرني ويشرفني أن أكون معكم هنا اليوم، لألقي كلمة أمام مجلس المحافظين الموقر. وأود أن أشكر رئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي على دعوته الكريمة، وأن أعبر عن أحر تمنياتي بنجاح الدورة الثالثة والثلاثين لمجلسكم.

كذلك أود أن أعبر عن مدى سعادتي وأنا أرى استمرار تعزيز العلاقات بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة تحت رئاسة السيد كانايو نوانزي، والمنظمة سعيدة بهذا التعاون الممتاز مع الصندوق في سعيهما للقضاء على الفقر والجوع في العالم.

خلال السنوات الثلاث الماضية ازداد الجوع في كل مكان من العالم بسبب الارتفاعات الهائلة في أسعار الأغذية. وتفاقم هذا الوضع جراء الأزمة المالية والاقتصادية التي هزت العالم. وفي عام 2009، ازداد عدد الذين يعانون من جوع مزمن في العالم بحوالي 105 ملايين شخص عن العام الذي سبقه ليصل إلى مليار شخص، أي واحد من أصل ستة أشخاص.

وهنالك حاليا 31 بلدا يعاني من أزمة أغذية حادة تطلب توفير معونات طارئة، منها 20 بلدا في أفريقيا.

هذا البعد لأزمة انعدام الأمن الغذائي بحد ذاته إنما هو نتيجة لتدني الأولوية التي تتمتع بها الزراعة في سياسات التنمية الاقتصادية، إذ انخفضت حصة الزراعة (بما فيها الحراجة وصيد الأسماك) من المساعدة الإنمائية الرسمية من 19 في المائة عام 1980 إلى حوالي 5 في المائة اليوم. وترجم ذلك بتدني مستوى الاستثمارات في الزراعة على مدى العقود الثلاث الماضية.

والحل المستدام لهذه المشكلة هو تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من العجز الغذائي، حيث يعيش 90 في المائة من جياع العالم اليوم.

وتعد البلدان النامية موطنا لحوالي 500 مليون حيازة زراعية صغيرة تدعم حوالي ملياري شخص في العالم. وتحتاج هذه البلدان لتحسين بنيتها الأساسية ولتحديث عوامل إنتاجها الزراعي. وبالمتوسط فإن زراعة هذه البلدان تمثل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و50 في المائة من فرص العمالة، ولكنها قادرة على تحقيق المزيد إذا ما تم تحديثها.

ولإطعام سكان العالم الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى 9.1 مليار شخص عام 2050، لا بد من رفع إنتاج الأغذية بحدود 70 في المائة في العالم ومضاعفته في البلدان النامية.

ولاستئصال الفقر وسوء التغذية في العالم، تحتاج الزراعة في البلدان النامية إلى 44 مليار دولار أمريكي سنويا من المساعدات الإنمائية الرسمية لاستثمارها في البنى الأساسية، والمدخلات والتكنولوجيات الحديثة.

كذلك يتوجب على الزراعة أن تواجه تحدي تغير المناخ. وبغض النظر عن اعتبار وظيفتها كبالوعة للكربون تمثل الزراعة والغابات 31 في المائة من انبعاثات غاز الدفيئة. ولكننا نعلم أن 80 في المائة من هذه الانبعاثات يمكن الحد منها. ويمكن القيام بذلك بحدود 90 في المائة بتعزيز وظيفتها كبالوعة للكربون والـ 10 في المائة الباقية من خلال الحد من الانبعاثات. من الناحية التقنية نحن نعلم جيدا كيفية القيام بذلك.

وقد نجحت بلدان عدة في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا في الحد من انتشار الجوع وعدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بصورة كبيرة، حتى أن بعض البلدان التي كانت مستوردة للسلع الزراعية غدت الآن مصدرة صافية لها في غضون بضع سنوات فقط. وهذا يظهر مرة أخرى أننا نعلم ما الذي يمكننا عمله لنهزم الجوع.

لقد ولى زمن الكلام منذ وقت طويل، وجاءت اللحظة التي لا بد فيها من الإجراءات الملموسة.

في الفترة ما بين 16 و18 نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، قامت منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي بتنظيم مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن الغذائي. وقد انبثق عن هذا المؤتمر عدد من الالتزامات الهامة نحو: تحسين تسيير الأمن الغذائي العالمي، والمزيد من الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية، وإعادة مضاعفة الجهود لخفض عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 واستئصال الجوع في أقرب وقت ممكن، وأخيرا الوصول إلى استراتيجية للتأقلم مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها.

وفي دورته السادسة والثلاثين التي عقدت ما بين 18 و23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، صادق مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة على إصلاح عميق للجنة الأمن الغذائي العالمي لتعزيزها بصورة واضحة كمنتدى عالمي لتنسيق الخبرات والإجراءات في المعركة ضد الجوع.

ومن الإشارات المشجعة الأخرى مبادرة الأمن الغذائي التي انبثقت عن اجتماع مجموعة الثمانية في لاكويلا، والتي شارك فيها شخصيا رؤساء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. ولأول مرة ركزت هذه المبادرة على الحاجة إلى تنمية زراعية على المدى المتوسط والطويل لصالح صغار المزارعين في البلدان النامية. ويعتبر التزام مجموعة الثمانية بمبلغ 20 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات لهذه المبادرة، خطوة في الاتجاه الصحيح في حال تم تنفيذها بشكل فعال وسريع.

وبالإضافة إلى المساعدة في إطار برامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية والمشاريع الطارئة التي تعقب الكوارث الطبيعية، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة في ديسمبر/كانون الأول 2007، مبادرتها بشأن الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية لتيسير وصول صغار المزارعين إلى المدخلات التي لا يمكن الاستغناء عنها. وقد استقبلت هذه المبادرة التي حظيت بنجاح كبير بحفاوة بالغة، مما سمح بتعبئة 420 مليون دولار أمريكي وتنفيذ مشاريع في أقاليم مختلفة من العالم. كذلك فقد وفر الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 301.6 مليون دولار أمريكي بموجب برنامج "مرفق الغذاء" . وأود أن أشكر مجددا الاتحاد الأوروبي على هذه المساهمة.

ويعمل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة بشكل وثيق لتحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين في البلدان النامية، ولضمان تنمية زراعية مستدامة. ويستند تعاوننا على ميزاتنا النسبية وعلى كفاءة منظمتينا.

ويعمل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة حاليا مع برنامج الأغذية العالمي في إطار فريق المهام ثلاثي الأطراف لإعداد خطة عمل على المدى المتوسط والطويل، وتنفيذ مشروعات في الميدان. هكذا فإننا نوفر الدعم المنسق لحكومة هايتي في جهودها الرامية إلى إعادة إحياء القطاع الزراعي والريفي في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد الشهر الماضي. والأولوية الآنية هي التحضير لموسم الزراعة في الربيع والذي يبدأ في شهر مارس/آذار وينتج ما يتجاوز 60 بالمائة من الإنتاج المحلي من الأغذية. ومع الدعم اللوجيستي من برنامج الأغذية العالمي في الميدان، فقد بدأنا بتوزيع البذور، والأسمدة، والأدوات. ومن شأن ذلك أن يمكن المزارعين

من الأسر المستفيدة من المضي في زراعة محاصيلها التي ستوفر بعد ثلاثة أشهر فقط الغذاء للمجتمعات المحلية على فترة طويلة، إضافة إلى توفير فرص العمالة والدخل.

لم تكن وكالات الأمم المتحدة المتخذة من روما مقرا لها، والتي تنحصر مهمتها في التنمية الزراعية ومكافحة الجوع في العالم، أكثر اتحادا وتصميما مما هي عليه حاليا. فنحن نعي المهمة المنوطة بنا، ولكننا على ثقة أيضا بأنفسنا لأننا نعلم تماما ما الذي نحتاج لعمله. وإذا ما توافرت لنا الموارد المالية الضرورية بصورة فعالة كما وعدنا، فسوف ننتصر في المعركة العالمية ضد الفقر والجوع.

شكرا لكم على حسن انتباهكم.

رسالة السيدة جوزيت شيران المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، يلقيها بالنيابة عنها السيد أمير محمود عبد الله، نائب المديرة التنفيذية ومدير إدارة العمليات في البرنامج

بالنيابة عن المديرة التنفيذية السيد ة جوزيت شيران، نود أن نعرب عن عميق امتناننا للرئيس نوانزي على دعوته للتحدث أمام هذا المنتدى اليوم. إنكم تعقدون هذه الدورة في لحظة حاسمة من تاريخ البشرية فيما يتعلق بالأمن الغذائي. فمع هايتي التي ما زالت ماثلة في أذهاننا، وغيرها من العديد من الأزمات في مختلف أنحاء العالم، هنالك الكثير مما يتوجب علينا عمله. ولكن يحدوني الأمل أكثر من أي وقت مضى في قدرتنا على هزيمة الجوع. وينبثق هذا الأمل عندي من ثلاثة أسباب رئيسية.

السبب الأول هو أنكم جميعا قد وضعتم الجياع على رأس جداول الأعمال العالمية. ومع التركيز على الأمن الغذائي في قمة مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد مؤخرا حول الأمن الغذائي، وحتى في وقت لاحق في اجتماع الاتحاد الأفريقي، قرر الجميع أن الوقت قد حان لاتخاذ الإجراءات، وأن الوقت قد حان لعكس الموجة ومحاربة الجوع.

وأما السبب الثاني فهو أننا نعمل معا كما لم نفعل في أي وقت مضى. فاستراتيجيات الأمن الغذائي التي تقودها البلدان تعني أن على جميع الأطراف العمل معا – الدول المضيفة والجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث يتوجب على كل واحد منهم دعم الأمم في كفاحها لإطعام شعوبها، وفي محاولة شعوبها لإطعام أنفسهم.

وبهذا الصدد، فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي يعملون بالفعل معا مع تركيز كل واحدة من هذه المؤسسات على ميزتها النسبية والاعتراف بأن المجموع ككل أفضل بكثير من مجرد إضافة الأجزاء الإفرادية بعضها إلى بعض. وبهذا الصدد لعلكم سمعتم الرئيس نوانزي والمدير العام ضيوف يتحدثان عن فريق المهام المعني بهايتي الذي شكلاه مع المديرة التنفيذية شيران. وفي واقع الأمر بإمكاني إبلاغكم بأننا قد عقدنا اجتماعا ناجحا للغاية بالأمس. وقد أكد الاجتماع على التركيز كما قال المدير العام ضيوف على عمل شيء ما على مدى الأسابيع الستة القادمة بحيث لا نضيع فرصة موسم الزراعة الهام، في الوقت الذي نستعد فيه لاستراتيجية على المدى الأطول.

والآن دعوني أعود إلى الأمل، السبب الثالث للأمل الذي هو شيء يعرفه جميع من في هذه القاعة منذ سنوات وسنوات والذي غدا الآن محور تركيز العالم والبند الموجود على جداول الأعمال العالمية ألا وهو القوة الحقيقية والأهمية القصوى التي يتمتع بها المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة.

ففي يومنا هذا هنالك أكثر من مليار جائع في العالم، أي ما يعادل واحد من أصل ستة أشخاص ممن يستيقظون كل صباح دون أن يعرفوا فيما لو أنهم سيتمكنون من الحصول على ما يكفيهم من الطعام في ذلك اليوم. والعديد من هؤلاء الجياع هم من المزارعين الذين يعملون على حيازات صغيرة من الأراضي في المناطق الريفية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي واقع الأمر فإن حوالي 500 مليون مزرعة من مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي تدعم حوالي ملياري شخص، أي ما يعادل حوالي ثلث سكان العالم. كذلك فإن ثمانمائة مليون شخص ممن يكسبون أقل من دولار واحد يوميا، أي الذين يعيشون في فقر مدقع، هم من المزارعين الذين يزرعون أقل من آكر واحد من الأراضي، وغالبا ما تكون مزارعهم مجزأة ومشتتة ولكن الأمر المحزن أكثر

هو أن هؤلاء المزارعين، وأغلبهم من النساء، هم أنفسهم في حاجة إلى المعونة الغذائية. وهم يعتمدون على ترب مجهدة وعلى أحوال جوية لا يمكن التنبؤ بها وعلى مدخلات لا يستطيعون تحمل تكلفتها للحصول على غلات نادرا ما تكون كافية لإطعام أسرهم.

ولذا وكما تم ذكره اليوم بالفعل، فإنه من الواضح أن على العالم أن ينتج المزيد من الأغذية لإطعام المزيد من السكان. ولكن الاعتراف يتزايد بحقيقة أن على أي خطة فعالة ومستدامة لضمان الأمن الغذائي أن تؤكد على تمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. ولإطلاق قوة أصحاب الحيازات الصغيرة من عقالها علينا أن نستمر في التدريب وفي تنمية المهارات، وهذا بدوره سيؤدي إلى الحصول على البذور عالية الجودة والترب الصحية والأسمدة الملائمة ونظم إدارة المحاصيل والمياه، وأخيرا علينا أن نضمن وصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق.

ولعل العديد منكم يعلم بالفعل أن برنامج الأغذية العالمي قد أطلق في سبتمبر/أيلول 2008 برنامجا جديدا باسم "الشراء من أجل التقدم" لمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. ويوفر هذا البرنامج التدريب ويأمل بأن يوفر المهارات لتحسين جودة المنتجات وتغليفها، والأهم من ذلك لربط المزارعين بالأسواق. ونأمل أنه بنهاية عام 2013 سيتمكن 000 500 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة على الأقل في حوالي 21 بلدا من زيادة إنتاجهم الزراعي ومكاسبهم من خلال برنامج الشراء من أجل التقدم، ومن خلال برامج كهذا البرنامج يمكن أن نعطي أفضل مثل عن عملنا معا مع كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وبالإضافة إلى برامج مثل الشراء من أجل التقدم يعمل البرنامج جاهدا على التأكد من أن قدرتنا الشرائية يمكن أن تساعد الأمم النامية، ففي العام الماضي اشترى برنامج الأغذية العالمي بأكثر من مليار دولار أمريكي، أو 80 بالمائة من سلعنا الغذائية، من البلدان النامية. ولعلكم تستغربون من أين نشتري الأغذية: ففي العام الماضي كانت باكستان مزودنا رقم 1 بالأغذية، ومن بين الدول العشر الأوائل في هذا المضمار كانت جنوب أفريقيا وأوغندا وإثيوبيا.

وفي هذه المعركة يبرز بوضوح دور النساء على وجه الخصوص. إذ تنتج النساء أكثر من 50 بالمائة من إجمالي الأغذية المنتجة في العالم، بما فيها حوالي 40 بالمائة من الأغذية في أمريكا الجنوبية، و60 بالمائة من الأغذية في آسيا، وحوالي 80 بالمائة في أفريقيا. ولكن المزارعات النساء يحتجن إلى الدعم والشراكات مع بلدانهن ومع بقية العالم. والنساء الجائعات وعلى وجه الخصوص الريفيات منهن لسن مجرد مشكلة جوع لا بد من حلها. ففي يوم الأغذية العالمي العام الماضي أشارت السيد ة الأولى في مصر السيد ة سوزان مبارك إلى أن النساء يشكلن جزءا لا يتجزأ من الحل، عندما تقوم بتمكين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، فإنك تقوم بتمكين النساء ليصبحن جزءا من الحل لمشكلة الجوع.

وفي تنزانيا، التزم برنامج الأغذية العالمي بدعم مبادرة الزراعة أولا نحو ثورة خضراء، ونحن نقوم بذلك من خلال الشراء المحلي، والأهم من ذلك من خلال دعم إيجاد نظام إيصالات المستودعات حيث يستطيع صغار المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إيداع سلعهم في مستودعات مرخصة مقابل إيصالات يمكن استبدالها بأموال نقدية في مؤسسة مالية محلية. وللجهود، كتلك التي نتحدث عنها حيث قمنا مرة أخرى بالعمل مع الصندوق ومع منظمة الأغذية والزراعة، آثار مضاعفة بالنسبة للمزارعين والمجتمعات المحلية والأقاليم لأنها

تزيد من الأمن الغذائي وتبني أساس رفاهية من القاعدة إلى القمة عوضا عن محاولة فرض الحلول من القمة إلى القاعدة.

وهنالك العديد من الأمثلة في أفريقيا، ولكن في مناطق أخرى غير أفريقيا، وفي بلدان عديدة مثل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وأفغانستان نعمل على دعم إنشاء شبكات لمنظمات المزارعين. ومرة أخرى نقوم بهذا العمل بصورة مشتركة مع الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة.

ولكن دعوني أنهي كلامي بالعودة إلى أفريقيا، إذ ذكرنا رئيس جمهورية ملاوي السيد Mutharika، في كلمته الافتتاحية أمام الاتحاد الأفريقي الشهر الماضي بأن الأمن الغذائي يمكن أن يتحقق في حياتنا. ووضع أمامنا هذا التحدي. إذ وضع التحدي أمام أفريقيا لإطعام الأفارقة، وقال بأن أمله هو ألا يبقى في أفريقيا بعد خمس سنوات أي طفل يذهب إلى فراشه جائعا وألا يموت أي طفل بسبب سوء التغذية.

لقد كان ذلك بيانا جريئا للغاية، ولكنه أمر قابل للتحقيق ولا بد من تحقيقه، إذا ما أردنا أن نحقق أول، وبالفعل أكثر الأهداف الإنمائية للألفية ضرورة ومحورية.

التقرير التجميعي لمداولات الاجتماع الثالث لمنتدى المزارعين

أصحاب المعالي والسعادة، المحافظون الموقرون، السيد رئيس الصندوق، السيدات والسادة

لقد عملنا – نحن المشاركون في منتدى المزارعين، الممثلون لملايين المزارعين الأسريين على النطاق الصغير والمتوسط، والرعاة والصيادين الحرفيين – على مدى الأيام الأربعة الماضية في الاجتماع الثالث لمنتدى المزارعين في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واتفقنا على التقرير التجميعي التالي لمداولاتنا.

لقد شهد العالم، منذ انعقاد منتدى المزارعين السابق قبل عامين، أزمات متعددة تفاقمت بسبب الركود الاقتصادي العالمي وتغير المناخ. وبات المزيد من الناس يعانون من الفقر والجوع. ونشير هنا إلى كلمات رئيس الصندوق في افتتاح المنتدى، حين قال إنّ هذه الأزمات "نبهت العالم إلى أهمية تنمية الزراعة كمصدر للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ... وإنّ الاستثمار في التنمية الريفية والاهتمام الجدي بدور فقراء الريف من الرجال والنساء في النمو الزراعي، ولا سيما الدور الذي يؤديه أصحاب الحيازات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم، يجب أن يكون محور سياسات الحكومات وبرامجها الإنمائية." كما نقر بأهمية الزراعة الأسرية في العالم ونؤيد الحملة من أجل إعلان الأمم المتحدة للسنة الدولية للزراعة الأسرية.

إننا نشهد في جميع أنحاء العالم تزايد التنافس على الأراضي والمياه، مع ارتفاع تركز الأراضي على نطاق واسع في يد الشركات عبر الوطنية والنخب المحلية. وتؤدي هذه الممارسات إلى استبعاد الناس عن موردي الأراضي والمياه، وهما الموردان الأساسيان اللذان نعتمد عليهما كمنتجين للأغذية. ويشمل ذلك الموارد السمكية التي يجري استنفادها على نحو متزايد حيث تظل مصايد الأسماك الحرفية تعاني من نقص حاد في التمويل. ومن الأهمية بمكان مواصلة تشجيع انخراط منظمات المزارعين في وضع المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن التسيير المسؤول لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية كمتابعة للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

نريد أن نكون نحن من يسيطر على الزراعة، نحن الذين نفلح الأرض ونطعم العالم. فما من استجابة فعالة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي للجميع، والقضاء على الفقر المدقع والتخفيف من أثر تغير المناخ من دون استثمار أكبر وأفضل في مزارعنا ومجتمعاتنا الريفية ومن دون سياسات أكثر دعماً للتنمية الريفية.

لقد أقر المجتمع الدولي بالقيادة والملكية القطرية للسياسات الإنمائية كمبدأ أساسي. لكن يجب أن تتجاوز الملكيةُ القطرية في مجال التنمية الزراعية والريفية الملكيةَ من جانب حكوماتنا وإداراتنا. ولذلك، فإننا نطالب، باعتبارنا منظمات منتجين شرعية ومستقلة وقائمة على العضوية، بحقنا وواجبنا بأن نكون جزءاً من تصميم سياسات وبرامج التنمية الريفية هذه وتنفيذها وتقييمها والتي لا تعود بالفائدة على مجتمعاتنا الريفية فحسب، بل وعلى إخوتنا المواطنين في المناطق الحضرية الذين يعتمدون على الأغذية التي ننتجها.

الشراكة بين الصندوق ومنظمات المزارعين في البرامج القطرية. نلاحظ بكثير من التقدير التقدم الحقيقي المحرز في عملية التشاور والشراكة بين الصندوق والحكومات ومنظماتنا منذ إنشاء منتدى المزارعين، ولا سيما على مدى العامين الماضيين.

ونحن نتفق مع رئيس الصندوق في تأكيده على أنّ شراكات الصندوق مع منظمات المزارعين قد زادت فهم الصندوق للفقر الريفي، ومكنته من ضمان زيادة تركيزه على المزارعين الصغار والفقراء، وأنها استفادت أيضاً

من معارف السكان المحليين والأصليين وخبراتهم، وهو ما تمخض في المقابل عن مشروعات أفضل وفوائد أكثر استدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وإننا ندرك، في الوقت نفسه، أنّ علينا القيام بما هو ***أكثر وأفضل*** من أجل تعميق هذه الشراكة.

ولاغتنام جميع الفرص التي تتيحها مشاركة المنتجين الريفيين بصورة أكثر شمولاً، فإننا بحاجة إلى الوقت والموارد للتشاور، ونتقدم إلى الصندوق في هذا الصدد بالتوصيات التالية:

- توسيع الشراكة لتشمل جميع البلدان التي يعمل فيها الصندوق، مع مراعاة تنوع منظمات السكان الريفيين الفقراء.
- العمل بانتظام على إشراك منظمة رئيسية وطنية واحدة على الأقل في فريق إدارة البرنامج القطري للصندوق لتسهم في توجيه وضع البرنامج القطري لبلدها (صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصميم المشروعات والبرامج وتنفيذها، وحوار السياسات والمبادرات الأخرى).
- إنشاء مرفق مرن ويلبي الطلب ضمن ميزانية الصندوق لتيسير مشاركة منظمات المزارعين في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ودورة المشروعات.
- وضع مبادئ توجيهية تشغيلية لدعم انخراط منظمات المزارعين بصورة منتظمة على المستوى القطري، ولا سيما في رصد برامج الصندوق وتنفيذها.
- ضمان أن تصبح ممارسة التشاور مع منظمات المزارعين التي أصبحت قوية بالفعل ممارسةً منهجية؛ وفي هذا الصدد، يمكن أن يحتفظ الصندوق ومنظمات المزارعين الإقليمية والدولية بقائمة المنظمات التي ينبغي أن توجه إليها الدعوة بانتظام عندما يوشك الصندوق على البدء في تصميم مشروع ما.
- تقييم الدروس الهامة المستفادة من البرامج المنفذة مع منظمات المزارعين، بهدف تكرارها وتوسيع نطاقها، وتعزيز التبادل بين بلدان الجنوب وتشارك المعارف فيما بين المزارعين. (ونوصي، في هذا الصدد، باستكشاف إمكانية تكرار برنامج "طرق التعلم" الذي نفذ بنجاح في أمريكا اللاتينية.)

الرصد والتقييم. يوصى بأن تكون نظم الرصد والتقييم للمشروعات مفتوحةً بصورة منتظمة أمام منظمات المزارعين، كوسيلة لتمكينها من التأثير على المشروعات ومن الحصول على المعلومات الرئيسية. وسيمثل انخراط منظمات المزارعين في فرق إدارة البرامج القطرية المدخل للعمل بصورة جماعية على رصد نتائج برامج الصندوق القطرية وآثارها وتقييم جودة انخراط منظمات المزارعين.

تقديم الدعم المباشر لمنظمات المزارعين. نلاحظ مع التقدير تزايد الدعم المباشر الذي يقدمه الصندوق لمنظماتنا على مر السنين من خلال التمويل بمنح من أجل برامج بناء القدرات. ونتفق مع الصندوق في أنّ الدعم المباشر لمنظماتنا ينبغي أن يمر أساساً عبر الشبكات والاتحادات الإقليمية من أجل تحقيق الكفاءة ووفورات الحجم. غير أنّ تقديم الدعم المباشر للمنظمات الوطنية أو المحلية ينبغي أن يبقى خياراً ممكناً.

ويتوقع الصندوق أيضاً من منظمات المزارعين، مع زيادة دعمه لها، أن تقيِّم وترصد بنفسها الفوائد والآثار المتراكمة ضمنها على المجموعة المستهدفة من الصندوق نتيجة هذا الدعم، ولا سيما من حيث تمكين المرأة اقتصادياً. وينبغي أن يكون هناك نهج أكثر انتظاماً لتحديد أوجه التآزر بين الدعم المباشر لبناء قدرات منظمات المزارعين وقدرتها على الاستفادة من المشروعات الأكبر التي يدعمها الصندوق والحكومات. ولا بدّ من تحديد أوجه التآزر بين هاتين العمليتين.

عملية منتدى المزارعين. نؤكد من جديد طلبنا بأن يكون منتدى المزارعين عملية تشاور جارية، من القاعدة إلى القمة، تشمل منظمات على تنوعها وتحترم استقلالها.

وفي هذا الصدد، فإننا نوصي بأن تقوم كل شعبة من الشعب الإقليمية في الصندوق بوضع خططها للحوار والتشاور وتنفيذها على الصعيدين القطري والإقليمي بالتشارك مع أعضاء اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين، بهدف تنظيم اجتماعات إقليمية أو شبه إقليمية للمنتدى في خمسة على الأقل من الأقاليم والأقاليم الفرعية على مدى العامين القادمين، وذلك بمساهمات تقدمها منظمات المزارعين. وينبغي وضع خطط الشعب الإقليمية خلال الشهور القادمة وتقديمها إلى اللجنة التوجيهية للمنتدى للحصول على تعليقاتها ومصادقتها عليها. ويقترح أن يرتبط التشاور بشكل منتظم، على الصعيد الإقليمي، بالفرص المتاحة المرتبطة مباشرةً بعمليات الصندوق في الأقاليم الخمسة. ومن الأمثلة على ذلك:

- بالنسبة لإقليم أمريكا اللاتينية الكاريبي، تنظيم دورة مكرسة لهذا الغرض سنوياً في سياق عمليات التكامل الإقليمي، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي.
- بالنسبة للشعب الإقليمية الأخرى في الصندوق، دعوة منظمات المزارعين الوطنية إلى حضور الاجتماع الخاص بحلقة العمل الإقليمية السنوية المعنية بالتنفيذ وإضافة يوم آخر إلى جدول الأعمال لتحديد وتقييم السبل الكفيلة لتسريع هذه الشراكة، على الصعيد الوطني بين الصندوق ومنظمات المزارعين والحكومات الوطنية.

ويوصى أيضاً بأن يقيم الصندوق حواراً مع أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف إنشاء مركز تنسيق للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بغية تسريع الشراكة مع منظمات المزارعين.

دور النساء في الزراعة ومنظمات المزارعين[1]

نحن، النساء المزارعات والصيادات والراعيات، نلفت الانتباه مرة أخرى إلى التفاوت الصارخ بين دور المرأة في جميع جوانب الزراعة في جميع أرجاء العالم النامي، وقلة ما يقدم لنا من اعتراف وحقوق وموارد وخدمات. وإننا نحذر أيضاً من آثار تغير المناخ والأزمة المالية علينا نحن النساء، إذ أنها تؤدي إلى زيادة الفقر وندرة الأغذية. وبسبب الفقر ونقص الخدمات في المناطق الريفية، لم يعد أبناؤنا وبناتنا يرغبون في مزاولة الزراعة ويواصلون هجرتهم إلى المناطق الحضرية. وهذا يطرح السؤال الحاسم التالي: كيف يمكن تأمين أن تصبح الزراعة مربحة ومستدامة لضمان مستقبل الجيل القادم من المزارعات والمزارعين؟

إنّ وجود منظمات منتجين فعالة وتمثيلية يمكنه أن يوفر أداة قوية لإسماع صوتنا نحن النساء الريفيات، حتى يكون لنا تأثير أكبر على القرارات التي تؤثر على حياتنا وسبل عيشنا. ولكن لا تكاد أصواتنا تسمع حتى الآن إلاّ فيما ندر في منظماتنا.

إنّ تمكين النساء اقتصادياً وزيادة معارفهن ومهاراتهن شرطان ضروريان لتحسين مكانتنا وسبل عيشنا، وكي نكون قادرات على الاضطلاع بأدوار فعالة في منظمات المنتجين. لذا فإننا نحث الصندوق وغيره من الجهات

(1) أعد هذا البيان خلال الجلسة الخاصة لمنتدى المزارعين: حلقة العمل التحضيرية المعنية بتعزيز الدور القيادي للمرأة في منظمات المزارعين والمنتجين الريفيين.

المانحة على توفير موارد جديدة وهامة لدعم تمكين المزارعات اقتصادياً. وإننا بحاجة إلى هذه الموارد لتعزيز معارفنا ومهاراتنا ودورنا القيادي من أجل إنتاج الأغذية وتصنيعها بصورة فعالة ومستدامة أكثر، سواء لأسرنا أو للأسواق. ونحث الصندوق والجهات المانحة الأخرى على توجيه الموارد إلى الهيئات النسائية ضمن منظمات المزارعين واشتراط احترام الحصص المخصصة للنساء.

وندعو الصندوق على وجه التحديد إلى:

- مواصلة وزيادة الجهود الرامية إلى تمكين النساء من زيادة فرص حصولهن على الأصول الإنتاجية بما فيها الأراضي والمياه والسيطرة عليها؛
- دعم تنمية خدمات مالية مناسبة للزراعة وتوفيرها، وتمكين النساء من زيادة دخلهن؛
- العمل، إضافة إلى تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع المشروعات والبرامج، على تخصيص أموال للنساء حيثما أمكن في البرامج التي يمولها الصندوق كإجراء إيجابي – على سبيل المثال في إطار صناديق تنمية المجتمعات المحلية، وفي مجال التدريب؛
- استخدام التمويل من خلال منح لبناء قدرات النساء – بما في ذلك مرافق رعاية الطفل حيثما يقتضي الأمر – عندما لا يتسنى تمويل هذه الأنشطة من خلال قروض؛
- السعي، حيثما تدعم البرامج الممولة من الصندوق الوصول إلى الأراضي وغيرها من الممتلكات، إلى التفاوض من أجل الحصول على سندات ملكية مشتركة، مع تقديم دعم الخدمات الاستشارية القانونية لتمكين النساء من الدفاع عن حقوقهن؛
- في سياق التركيز الذي لا غنى عنه على الشباب الريفيين، لا بد من إيلاء الاهتمام بوضع الشابات واحتياجاتهن المحددة.

وفي سياق عمل الصندوق مع منظمات المزارعين، نوصي بأن يعمل الصندوق على:

- إتاحة أماكن للمزارعات القياديات للمشاركة في عمليات وضع السياسات القطرية والعالمية، وفي المشاورات بشأن الاستراتيجيات القطرية للصندوق؛
- تحديد حصص للنساء، في تصميم المشروعات والبرامج التي تعمل مع منظمات المزارعين (حيثما كان ذلك ممكناً، بنسبة 30 في المائة على الأقل، وذلك بهدف الوصول إلى نسبة 50 في المائة مع مرور الوقت)، وتقديم حوافز لمنظمات المنتجين لتحقيق هذه الأهداف، ومراقبة تنفيذها؛
- استثمار المزيد من موارد المنح في زيادة قدرات منظمات المزارعين على معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز دورها القيادي، والعمل حيثما أمكن على توجيه الأموال مباشرة إلى الهيئات النسائية ضمن هذه المنظمات؛
- إشراك القيادات النسائية في منظمات المزارعين في الإشراف على البرامج الإنمائية ومتابعتها.

وأخيرا، فإننا نلاحظ بارتياح أنّ حصة 30 في المائة للمشاركات النساء التي أوصى بها الاجتماع الأخير لمنتدى المزارعين قد تم تجاوزها هذا العام. ونحث على الإبقاء على النسبة الحالية البالغة 40 في المائة في اجتماعاته اللاحقة، وذلك بهدف تحقيق زيادة أكبر مع مرور الزمن.

الاستثمار في المزارعين الشباب

نقر جميعاً بالحاجة الملحة لمعالجة أوضاع المزارعين الشباب. ويجب أن تكون الزراعة الأسرية مهنة مجزية وكريمة لهم. ويجب ضمان وصول المزارعات الشابات والمزارعين الشباب إلى الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والائتمان والتدريب.

وفي هذا الصدد، نوصي بأن يعمل الصندوق:

- إجراء مسح للمزارعين الشباب ومنظمات الشباب الريفية وشبكاتهم (الوطنية والإقليمية).
- عقد منتدى للمزارعين مماثل للمنتدى الذي كرس للنساء هذا العام، وضمان تمثيل أكبر للشباب في منتديات المزارعين التالية.
- تعيين جهة تنسيق معنية بالشباب داخل الصندوق.
- عقد حلقة عمل عالمية بشأن إشراك الشباب في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية خلال هذا العام (سنة الأمم المتحدة للشباب).
- تعميم مراعاة قضايا الشباب في جميع سياسات الصندوق وبرامجه، مع الحفاظ على التوازن بين الجنسين والتركيز على برامج بناء القدرات وتعزيزها لحث الشباب الريفيين على الانخراط في الإنتاج المستدام للأغذية والزراعة والعمالة الريفية.
- إطلاق مشروعات تجريبية لدعم الشباب الريفيين.
- تنظيم التبادل بين الشباب من أجل تقاسم الخبرات بشأن أفضل الممارسات والتعلم.

مرةً أخرى نوجه خالص الشكر للصندوق على استجابته لطلبنا بتأسيس منتدى المزارعين بوصفه منبراً فريداً للحوار الشامل بشأن التنمية الريفية وعلى إعطائنا الفرصة لمخاطبة مجلس المحافظين.

وشكراً لكم على اهتمامكم.

بيان رئيسة مجلس المحافظين معالي السيدة Clèmentine Ananga Messina في ختام الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين

السيد رئيس الصندوق،
السادة المحافظون والمندوبون،
سيداتي وسادتي،

ها قد وصلنا إلى نهاية الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق التي تشكل علامة بارزة في تاريخ الصندوق، إذ أنها المرة الأولى التي يعقد فيها مجلس المحافظين في المقر الجديد للصندوق. واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى شكرنا للجمهورية الإيطالية على الدعم الذي وفرته للصندوق. كذلك يشكل مجلس المحافظين هذا بداية لفترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، حيث سيحاول الصندوق جاهداً زيادة وصوله لفقراء الريف نساء ورجالا زيادة معتبرة.

في حفل الافتتاح تشرفنا بحضور فخامة السيد Giorgio Napolitano، رئيس الجمهورية الإيطالية. ولدى سماعه لكلمات الرئيس الإيطالي، تأكد مجلس المحافظين مرة أخرى من التزام إيطاليا بمنظمتنا كبلد مضيف للصندوق، ومؤيد عتيد للمعونة الدولية للتنمية المستدامة. كذلك فقد أكدت إيطاليا للمجلس على استمرار كرمها ودعمها.

وتشرف المجلس أيضا بحضور معالي السيد Mizengo Peter Pinda، رئيس وزراء جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي سلط، من خلال خطابه الذي ألقاه نيابة عن فخامة الرئيس Jakaya Mrisho Kikwete، الضوء على أهمية مهمة الصندوق في مساعدة السكان الريفيين الفقراء على التطرق لكم هائل من التحديات التي يواجهونها. كذلك فقد أكد على الدور الذي يتوجب على البلدان النامية أن تلعبه في هذا الصراع العالمي. ومؤخرا، برزت تنزانيا كمثال قوي على قدرة أفريقيا على الإصلاح والنمو والتطور. وتأكيدها على الحاجة إلى نهج متكامل لحل مشاكل الفقر بهدف ضمان التنمية المستدامة إنما هو بمثابة نداء يتوجب علينا جميعا أن نستجيب له بمعرفتنا وخبراتنا ومواردنا المالية.

وأما رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، فقد أكدت مرة أخرى على أهمية الصندوق كعضو في أسرة الأمم المتحدة، مؤكدا على مركزية الزراعة في جدول الأعمال الدولي. كذلك فقد أكدت الرسالة أيضا على أهمية الشراكات المتنوعة والابتكارية، علاوة على العمل المستدام والشامل في التطرق للتحديات العديدة التي تقف في وجه تحقيق الحد من الفقر والتنمية المستدامة.

أما بيان رئيس الصندوق السيد نوانزي أمام المجلس فكان مفحما، فدور الصندوق ومهمته هما الآن أكثر صلة من أي وقت مضى بالوقائع التي يواجهها السكان الريفيون الفقراء في وقتنا الحاضر. وقد تم الاعتراف بهذه الصلة ليس فقط في المستوى القياسي لتجديد الموارد الذي تم تحقيقه العام الماضي، وإنما أيضا من خلال إشراك الصندوق المتزايد في جميع الأحداث الهامة على جداول الأعمال الدولية. وأنا متأكدة من أنني أتكلم باسم جميع الحاضرين عندما أنضم إلى الرئيس نوانزي في حث المجتمع الدولي على الاستمرار في دعم الصندوق، وعلى إرساء الشراكات معه لمساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء على التخلص من الفقر.

وتمثل الشراكة والتعاون موضوعين مركزيين في الملاحظات التي أدلى بها الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والسيد أمير محمود عبد الله، نائب المديرة التنفيذية ومدير إدارة العمليات في برنامج الأغذية العالمي. ويؤكد حضور شريكي الصندوق، اللذين يتخذان من روما مقراً لهما، على العلاقة المتطورة على الدوام، وعلى التنسيق والعمل معا لتشكيل أسس الشراكة العالمية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

وبالتغلب على جميع الاختلافات الجغرافية والثقافية، تحدث المحافظون في الصندوق بصوت واحد عن دعمهم لمهمة الصندوق في تشجيعهم على التطور الجاري للصندوق نحو المزيد من الفعالية والابتكار والكفاءة، وفي مناشدتهم للصندوق للتأكيد على انخراطه المتزايد باستمرار في الجهد العالمي للحد من الفقر.

ومازالت الكارثة التي ضربت هاييتي مؤخراً حاضرة في أذهان جميع الأعضاء. وقد أعرب المجلس عن دعمه الكامل لشعب هذه الدولة العضو، ولمبادرات الصندوق ذات الصلة الرامية إلى إعادة الإعمار.

السادة المحافظون،

نظر مجلس المحافظين في التقرير الخاص بالتجديد الثامن لموارد الصندوق. ويعد المستوى القياسي لكل من هدف التجديد والتعهدات المستلمة حتى تاريخه، علاوة على الإعلان الأخير عن نفاذ مفعول التجديد، بمثابة دليل ملموس ومرحب به لاتخاذ التنمية الزراعية موقعا أماميا ومتصدراً على جداول الأعمال الدولية، كما يؤكد أيضاً على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لمهمة الصندوق، ولتزويده بالموارد الضرورية لتعظيم الدور الذي يلعبه.

وبناء على توصية المجلس التنفيذي، فقد صادق مجلس المحافظين على القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2008، وعلى أول برنامج عمل له يستند إلى النتائج، وعلى ميزانيته الإدارية والرأسمالية. وقد وافق مجلس المحافظين على الميزانية الإدارية للصندوق لعام 2010 بما يصل إلى 131.99 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك نفقات اعتماد تمويل تجهيز البرامج. ووافق مجلس المحافظين أيضا على الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2010 بما يعادل 3.53 مليون دولار أمريكي، وعلى الميزانية الإدارية لمكتب التقييم في الصندوق لعام 2010 بمبلغ قدره 6.2 مليون دولار أمريكي. وستلحظ وقائع هذه الدورة امتناع الجمهورية الإيطالية عن التصويت على الميزانية الإدارية للصندوق.

وبموافقته على مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق، قرر مجلس المحافظين، بناء على اقتراح من رئيس الصندوق، أن يرفع المجلس التنفيذي إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس المحافظين في عام 2011 مراجعة لسياسات ومعايير الإقراض في الصندوق. وفي الفترة الفاصلة قبل تبني مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره من قبل مجلس المحافظين، سيفوض المجلس التنفيذي بسلطة إيجاد فئة لشروط الإقراض مشابهة للشروط المشددة التي تتبعها المؤسسة الدولية للتنمية، وتطبيق مثل هذه الشروط على قروض الصندوق للبلدان التي توفر فيها المؤسسة الدولية للتنمية تمويلها بشروط مشددة.

وأخيرا، استعرض مجلس المحافظين كلا من التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتقرير المرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وقد رحبت هذه الدورة بموجز للمداولات التي جرت في الاجتماع العالمي الثالث لمنتدى المزارعين الذي عقد بالتزامن مع دورة المجلس هذه. وقد أكد هذا المحفل على الحاجة لاستمرار دعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم أجمع، واعترف بدور الصندوق كأحد أهم الشركاء وأكثرهم نشاطاً في هذا المجال.

سيبقى مجلس المحافظين هذا في ذاكرتنا بفضل المستوى الجديد من التفاعل الذي وفره لنا، إذ وفرت مناقشات الجلسات العامة التفاعلية، والتي كانت مكثفة وآسرة على وجه الخصوص، والأحداث الجانبية عن القضايا الإقليمية وعن تقرير الفقر الريفي لعام 2010، مجالاً واسعاً لأعضاء الصندوق لمناقشة القضايا العالمية التي يواجهها السكان الريفيون الفقراء، بالإضافة إلى تبادل وجهات النظر وتوفير المدخلات حول المواضيع العملية التي يواجهها الصندوق.

وخلال مجلس المحافظين، أظهر الصندوق أيضا درجة عالية من الاستجابة في تنظيمه لحدث جانبي عن الوضع في هايتي. وقد وفر هذا الحدث الذي يتسم بالأهمية ونفاذ البصيرة تحديثاً عن استجابة الصندوق للدمار الهائل والمعاناة التي تسبب بها الزلزال الذي ضرب هايتي. ومن خلال التأكيد على الجهود المنسقة لإعادة إنعاش المناطق الزراعية، فقد ذكرنا هذا الحدث جميعا بالحاجة إلى مساعدة هذا البلد المنكوب. وقد أحاط الحدث الجانبي علماً بالتزام المشاركين فيه بدعم الصندوق في منح هاييتي إعفاء دائماً من ديونها. وكان من المفهوم أن مثل هذا الإعفاء لن يكون على حساب القدرة المالية للصندوق أو الموارد الضرورية لتمويل المشروعات والبرامج في دول أعضاء أخرى. وأعرب المشاركون عن أملهم بأن تدعم جميع الدول الأعضاء مثل هذه المبادرة مع الصندوق.

إنني أتقدم بالشكر لكم جميعا، ولزملائي في المكتب. وأنا على يقين من أنني أتحدث بالنيابة عنهم عندما أشكركم على الثقة التي منحتموها إيانا من خلال انتخابنا في مكتب مجلس المحافظين. كذلك لا بد لنا أن نشكر أيضا موظفي الصندوق الذين تستحق خبرتهم في تخطيط وتنفيذ هذا المؤتمر كل التقدير والثناء. واسمحوا لي أن أتقدم بشكر خاص كالعادة إلى المترجمين الفوريين، وإلى الموظفين الفنيين، وبطبيعة الحال إلى المراسلين في هذا المؤتمر، وبالتأكيد فقد ضمنت الكفاءة في التنظيم والمهنية التي عبر عنها الجميع نجاح هذه الدورة.

سيداتي وسادتي،

لقد تحقق الكثير من العمل، ولكن وكما هي الحال دوماً، هنالك المزيد من العمل بانتظارنا. ففي جوهر كل مداولة من مداولاتنا وكل قرار من قراراتنا تكمن مأساة السكان الريفيين الفقراء، وقناعتنا بأننا لا بد لنا من أن نحدث فرقاً. وأنا على يقين من أنني أتحدث بالنيابة عن جميع المحافظين الموقرين عندما أعبر عن دعمنا للرئيس نوانزي ولفريق عمله. وفي محاولتهم للتطرق للتحديات التي يواجهها حوالي مليار فقير في العالم، فإنهم يتمتعون بدعم جميع الدول الأعضاء في الصندوق حيث تكمن قوة الصندوق في أعضائه وفي التزامهم وقدرتهم على تخطي جميع الحواجز الجغرافية والثقافية، وفي تمثيل البلدان المانحة والمقترضة على حد سواء في هياكل الصندوق وعملياته. فالفقر والجوع لا يعرفان أية حدود ولا أية معوقات، وكذلك نحن الدول الأعضاء في الصندوق في دعمنا لهذه المنظمة ومهمتها.

وبهذه الملاحظة أعلن اختتام الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.

Document: GC 33/INF.5
Date:
Distribution: Public
Original: Arabic/English/French/Spanish

E

IFAD
Enabling poor rural people to overcome poverty

المندوبون في الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين

Delegations at the thirty-third session of the Governing Council

Délégations à la trente-troisième session du Conseil des gouverneurs

Delegaciones en el 33º período de sesiones del Consejo de Gobernadores

الرئيس:

Chairperson: Clémentine Ananga Messina
Président: (Cameroon)
Presidente:

نائبا الرئيس:

Vice-Chairpersons: Jan de Bock (Belgium)
Vice-Présidents: Gladys Francisca Urbaneja Durán
Vicepresidentes: (Venezuela,Bolivarian Republic of)

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor	Mohammad Musa MAROOFI Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome
Alternate Governor	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Shkelzen MARKU
Director
Mountain Areas Development
Agency (MADA)
Tirana

Bajram KORSITA
Manager
First Albanian Financial Development
Company (FAF-DC)
Tirana

Donika HOXHA
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Albania to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

ALGERIA

Gouverneur suppléant	Rachid MARIF Ambassadeur Représentant permanent de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

Hocine LATLI
Ministre Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisée des Nations Unies
Rome

Abdelmalek TITAH
Directeur général des forets
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Skander MEKERSI
Directeur de la programmation
des investissements et des
études économiques
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Abdelhamid IZEGHLOUCHE
Chef de Bureau
Ministère des affaires étrangères
Alger

Habiba DJERIR TALEB
Secrétaire diplomatique
Représentant permanent suppléant
de la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Mohamed TALEB
Secrétaire diplomatique
Représentant permanent suppléant
de la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

ALGERIA (cont'd)

Faiza YAKER
Chef de Bureau du suivi des
financements extérieurs
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

ANGOLA

Gouverneur suppléant	Manuel Pedro PACAVIRA Ambassadeur Représentant permanent de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
	Kiala Kia MATEVA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
	Carlos Alberto AMARAL Conseiller Représentant permanent suppléant de la République d'Angola auprès du FIDA Rome
	Manuel DOMINGOS Directeur du Cabinet de la coopération et relations internationales Ministère de l'agriculture de la République d'Angola Luanda

ARGENTINA

Gobernador	María del Carmen SQUEFF Ministro Encargada de Negocios, a.i. Representación Permanente de la República Argentina ante la FAO, FIDA y PMA Roma

ARGENTINA (cont'd)

Gobernador Suplente	Jorge NEME Coordinador Ejecutivo del Programa de Servicios Agrícolas Provinciales Subsecretaría de Política Agropecuaria y Alimentos Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca Buenos Aires

Asesor	Beatriz PEREYRA IRUSTA Asesora en Asuntos Internacionales Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca Buenos Aires
Asesor	Susana MARQUEZ Coordinadora Técnica Nacional del Proyecto de desarrollo rural de las provincias del Noreste (PRODERNEA y NOA) Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca Buenos Aires
Asesor	Agustín ZIMMERMANN Secretario Representante Permanente Alterno de la República Argentina ante el FIDA Roma

ARMENIA

Alternate Governor	Zohrab V. MALEK Ambassador Permanent Representative of the Republic of Armenia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

AUSTRIA

Alternate Governor	Klaus OEHLER Deputy Director International Financial Institutions Federal Ministry of Finance Vienna
Adviser	Hannes MACHOR First Secretary Embassy of the Republic of Austria Rome

AZERBAIJAN

Governor	Emil Zulfugar Oglu KARIMOV Ambassador Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to IFAD Rome

Mammad ZULFUGAROV
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Azerbaijan
to IFAD
Rome

Erkin HEYDARLI
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Azerbaijan
to IFAD
Rome

BANGLADESH

Masud BIN MOMEN
Ambassador
Permanent Representative
of the People's Republic of Bangladesh
to IFAD
Rome

Sultana AFROZ
Economic Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of Bangladesh
to IFAD
Rome

BELGIUM

Gouverneur

Jan DE BOCK
Ambassadeur
Représentant permanent de la
Belgique auprès des Organisations
des Nations Unies
Rome

BELGIUM (cont'd)

Gouverneur suppléant

Martine VAN DOOREN
Ministre Conseiller
Représentant permanent adjoint de
la Belgique auprès des Organisations
des Nations Unies
Rome

Hugo VERBIST
Conseiller
Représentant permanent suppléant de
la Belgique auprès des Organisations
des Nations Unies
Rome

	Lieselot GERMONPREZ Assistante Représentation permanente de la Belgique auprès des Organisations des Nations Unies Rome

BELIZE

	Nunzio Alfredo D'ANGIERI Ambassador of Belize to Italy Rome
	Dora MELÉNDEZ QUIÑÓNEZ Assistant to the Ambassador Embassy of Belize Rome

BENIN

Gouverneur	Grégoire AKOFODJI Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou
	Albert AGOSSOU Ambassadeur du Bénin Paris
Gouverneur suppléant	Abdoulaye TOKO Assistant Directeur du Cabinet du Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

BENIN (cont'd)

	Assogba HODONOU Directeur de la Programmation et de la prospective (DPP) Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Cotonou

BHUTAN

Governor	Sherub GYALTSHEN Secretary Ministry of Agriculture Thimphu

Alternate Governor	Tenzin CHOPHEL Chief Planning Officer Ministry of Agriculture Thimphu
Adviser	Nidup PELJOR Deputy Chief Planning Officer Ministry of Agriculture Thimphu

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Gobernador	Esteban Elmer CATARINA MAMANI Embajador Representante Permanente del Estado Plurinacional de Bolivia ante el FIDA Roma
	Juan Sebastián CAMACHO Segundo Secretario Representante Permanente Alterno del Estado Plurinacional de Bolivia ante el FIDA Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Governor	Branko KESIĆ Ambassador Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BOSNIA AND HERZEGOVINA (cont'd)

Alternate Governor	Vesna NJEGIĆ Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Bosnia and Herzegovina to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

BOTSWANA

Governor	Oreeditse MOLEBATSI Assistant Minister for Agriculture Gaborone
	Motlamedi SHATERA Director Ministry of Agriculture Gaborone

Gao TSHEKO
First Secretary
Embassy of the Republic
of Botswana
Brussels

BRAZIL

Alternate Governor
Carlos Eduardo LAMPERT COSTA
Deputy Secretary for International Affairs
Ministry of Planning, Budget
and Management
Brasilia, D.F.

Adviser
José Antônio MARCONDES DE CARVALHO
Ambassador
Permanent Representative of
the Federative Republic of Brazil
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Adviser
Laudemir André MÜLLER
International Adviser
Ministry of Agrarian Development
Brasilia, D.F.

BRAZIL (cont'd)

Adviser
Felipe HADDOCK LOBO GOULART
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Federative Republic of Brazil
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Adviser
Francesco PIERRI
International Adviser
Ministry of Agrarian Development
Brasilia, D.F.

BURKINA FASO

Sophie SOW
Ambassadeur
Représentant permanent
du Burkina Faso auprès
du FIDA
Rome

Jean Marie KY KILÉA
Responsable du service commercial
et de la communication
Ambassade du Burkina Faso
Rome

BURUNDI

Gouverneur suppléant	Ferdinand NDERAGAKURA Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
	Denis BANSHIMIYUBUSA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Burundi auprès du FIDA Rome

CAMEROON

Gouverneur	Clémentine ANANGA MESSINA Ministre déléguée auprès du Vice-Premier Ministre et Ministre de l'agriculture et du développement rural Yaoundé

CAMEROON (cont'd)

Gouverneur suppléant	Dominique AWONO ESSAMA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cameroun auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Conseiller	Rabelais YANKAM Conseiller technique Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé
Conseiller	Marie Jeanine ATANKGA NKODO Sous-directeur de la Coopération Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé

CANADA

Governor	Diane JACOVELLA Vice-President Multilateral and Global Programs Branch (MGPB) Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau, Quebec
	Kent VACHON Counsellor (Development) Deputy Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Adair HEUCHAN Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CANADA (cont'd)

Adviser	Iain C. MACGILLIVRAY Principal Advisor (Agriculture) Multilateral Development Institutions Multilateral and Global Programs Branch (MGPB) Canadian International Development Agency (CIDA) Gatineau, Quebec

CAPE VERDE

Gouverneur	José Eduardo BARBOSA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cap-Vert auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant	Maria Goretti SANTOS LIMA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cap-Vert auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Gouverneur	Fidèle GOUANDJIKA Ministre du développement rural et de l'agriculture Bangui

CHAD

Gouverneur	Me Mbaïlaou Naïmbaye LOSSIMIAN Ministre de l'agriculture N'Djaména
Gouverneur suppléant	Hassanty Oumar CHAÏB Secrétaire général Ministère de l'agriculture N'Djaména
Conseiller	Djitaingar DJIBANGAR Directeur général de la production agricole Ministère de l'agriculture N'Djaména

CHILE

Gobernador	Cristián BARROS MELET Embajador Representante Permanente de la República de Chile ante el FIDA Roma
	Marisol PEREZ Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Chile ante el FIDA Roma
	Sergio INSUNZA BECKER Agregado Representante Permanente Alterno de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHINA

Alternate Governor	ZHENG Xiaosong Director-General International Department Ministry of Finance Beijing

Adviser	LI Zhengdong Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	LI Xinhai Counsellor Deputy Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	LI Rui Deputy Director IFI Division III International Department Ministry of Finance Beijing

CHINA (cont'd)

Adviser	GAO Peng First Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	ZHANG Lei Third Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

COLOMBIA

Gobernador	Sabas PRETELT DE LA VEGA Embajador Representante Permanente de la República de Colombia ante el FIDA Roma
	Beatriz CALVO VILLEGAS Primer Secretario Representante Permanente Adjunto de la República de Colombia ante el FIDA Roma

CONGO

Gouverneur	Rigobert MABOUNDOU Ministre de l'agriculture et de l'élevage Brazzaville
Gouverneur suppléant	Mamadou KAMARA DEKAMO Ambassadeur Représentant permanent de la République du Congo auprès du FIDA Rome
	Jean MOUANGOU Directeur de Cabinet du Ministre Ministère de l'agriculture et de l'élevage Brazzaville

CONGO (cont'd)

	Jean-Marc Sylvestre KIMPOLO Deuxième Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Congo auprès du FIDA Rome
	Noel GANDOU Chef de Bureau liaison FIDA Ministère de l'agriculture et de l'élevage Brazzaville

COSTA RICA

Gobernador	Luis PARÍS CHAVERRI Embajador Representante Permanente de la República de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Jorge REVOLLO FRANCO Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CÔTE D'IVOIRE

Gouverneur suppléant	Kouakoua Narcisse BACA Directeur de l'évaluation et du contrôle des projets Ministre de l'agriculture Abidjan
	Mireille KONAN-AZOH Directeur de la planification et de la programmation Ministère de l'agriculture Abidjan
	Lida Lambert BALLOU Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Côte d'Ivoire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CÔTE D'IVOIRE (cont'd)

	Marie Hortense GUEI SEKOUET Chargée d'Etudes Ambassade de la République de Côte d'Ivoire Rome

CROATIA

Governor	Tomislav VIDOSEVIĆ Ambassador Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Marija KAPITANOVIĆ First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Croatia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CUBA

Gobernador Suplente	Enrique MORET ECHEVERRÍA Embajador Representante Permanente de la República de Cuba ante el FIDA Roma

CYPRUS

Governor	George F. POULIDES Ambassador Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Christina PITTA Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

HAN Tae Song
Ambassador
Permanent Representative of the
Democratic People's Republic
of Korea to IFAD
Rome

KIM Hyo Sik
Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Democratic People's Republic
of Korea to IFAD
Rome

RI Song Chol
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Democratic People's Republic
of Korea to IFAD
Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Albert TSHISELEKA FELHA
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République démocratique du Congo
auprès du FIDA
Rome

Gouverneur suppléant	Hubert ALI RAMAZANI Secrétaire général Ministère de l'agriculture, de la pêche et de l'élevage Kinshasa-Gombe

Honoré NLEMBA MABELA
Directeur
Ministère de l'agriculture,
de la pêche et de l'élevage
Kinshasa-Gombe

Veve KAMWANYA KAZADI
Conseillère chargée d'Etude de la
coopération bi et multilatérales
Ministère des finances
Kinshasa-Gombe

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO (cont'd)

Mukanya BUKASA
Chef de Division
Ministère de la coopération
internationale et régionale
Kinshasa-Gombe

DENMARK

Jeanineke Dahl KRISTENSEN
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative of
the Kingdom of Denmark to IFAD
Rome

Henrik DORF NIELSEN
Intern
Royal Danish Embassy
Rome

DJIBOUTI

Gouverneur

Abdoulkader Kamil MOHAMED
Ministre de l'agriculture,
de l'élevage et de la mer
Chargé des ressources
hydrauliques
Djibouti

Gouverneur suppléant

Mohamed Moussa CHEHEM
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République de Djibouti
auprès des Organisations
des Nations Unies
Bruxelles

Djama Mahamoud DOUALEH
Conseiller technique du Ministre de l'agriculture,
de l'élevage et de la mer, Chargé des ressources
hydrauliques
Djibouti

Ibrahim Elmi MOHAMED
Conseiller technique du Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la mer, Chargé des ressources hydrauliques
Djibouti

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador

Mario ARVELO CAAMAÑO
Embajador
Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA
Roma

Virginia SERULLE
Consejera
Representante Permanente Alterna de la República Dominicana ante el FIDA
Roma

Emilio COLONNELLI
Asistente del Embajador de la República Dominicana ante el FIDA
Roma

ECUADOR

Gobernador

María Elsa VITERI ACAITURRI
Ministra de Finanzas
Quito

Gobernador Suplente

Ramón ESPINEL
Ministro de Agricultura, Ganadería, Acuacultura y Pesca
Quito

Alba COELLO
Ministra
Encargada de Negocios, a.i.
Embajada de la República del Ecuador
Roma

María José CASTILLO
Asesora del Ministro de Agricultura, Ganadería, Acuacultura y Pesca
Quito

Betty AGUIRRE
Asesora del Ministro de Agricultura, Ganadería, Acuacultura y Pesca
Quito

ECUADOR (cont'd)

José Francisco SALGADO RIVADENEIRA
Tercer Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República del Ecuador
ante el FIDA
Roma

David VACA
Tercer Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República del Ecuador
ante el FIDA
Roma

EGYPT

Alternate Governor

Ashraf RASHED
Ambassador
Permanent Representative of
the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Abdel Aziz MOHAMED HOSNI
Agricultural Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Alaa El Din Wagih ROUSHDY
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Fatma Hussein SABER
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

EL SALVADOR

Gobernador	José Roberto ANDINO SALAZAR Embajador Representante Permanente de la República de El Salvador ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de El Salvador ante el FIDA Roma

EQUATORIAL GUINEA

Gobernador	Diosdado Sergio OSA MONGOMO Vice Ministro de Agricultura y Bosques Malabo
Gobernador Suplente	Crisantos OBAMA ONDO Representante Permanente de la República de Guinea Ecuatorial ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Martin MIKO Director de Gabinete del Ministro de Agricultura y Bosques Malabo
Asesor	Tito MITOGO NZAMIO Técnico Ministerio de Agricultura y Bosques Malabo
Asesor	Mateo NSOGO NGUERE MICUE Coordinador Ministerio de Agricultura y Bosques Malabo

ERITREA

Governor	Arefaine BERHE Minister for Agriculture Asmara

ERITREA (cont'd)

Alternate Governor	Zemede TEKLE WOLDETATIOS Ambassador Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome
	Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ETHIOPIA

	Abreha Ghebrai ASEFFA Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome
	Beide MELAKU Counsellor Embassy of the Federal Democratic Republic of Ethiopia Rome

FIJI

	Peceli Vuniwaqa VOCEA Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Fiji Islands to IFAD Brussels

FINLAND

Alternate Governor	Riikka LAATU Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

FINLAND (cont'd)

Adviser	Kaisa LEIDY Attaché Unit for Development Financing Institutions Department for Global Affairs Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Inka RÄSÄNEN Programme Officer Embassy of the Republic of Finland Rome

FRANCE

Gouverneur	Mireille GUIGAZ Ambassadeur Représentant permanent de la République française auprès de l'OAA Rome
	Raphaëlle SIMEONI Conseiller financier Ambassade de France Service économique Rome
	Claude TORRE Agence française de développement (AFD) Chargé de mission à la Représentation permanente de la République française auprès de l'OAA Rome
	Clarisse PAOLINI Adjointe au Chef du Bureau de l'aide au développement et des institutions multilatérales de développement Direction générale du Trésor et de la politique économique (DGTPE) Ministère de l'économie, de l'industrie et de l'emploi Paris
	Gilles PELTIER Conseiller du Directeur général Agence française de développement (AFD) Paris

FRANCE (cont'd)

Didier SIMON
Economiste
Division développement agricole
et rural
Agence française de
développement (AFD)
Paris

Elodie MONTETAGAUD
Chargée de mission Nations Unies
Agence française de
développement (AFD)
Paris

GABON

Gouverneur

Raymond NDONG SIMA
Ministre de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et du développement rural
Libreville

Gouverneur suppléant

Noël BAÏOT
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République gabonaise
auprès du FIDA
Rome

Yolande MBENG BIVIGOU
Directrice nationale des projets du FIDA
Ministère de l'agriculture, de l'élevage,
de la pêche et du développement rural
Libreville

Louis Stanislas CHARICAUTH
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République gabonaise
auprès du FIDA
Rome

Armand Ella MENLE
Conseiller du Ministre de l'agriculture,
de l'élevage, de la pêche
et du développement rural
Libreville

GAMBIA (THE)

Governor

Momodou Seedy KAH
Deputy Minister for Agriculture
Banjul

GAMBIA (THE) (cont'd)

Alternate Governor	Amadou SOWE Permanent Secretary Department of State for Agriculture Banjul
	Momodou JABANG Head of Central Project Coordination Unit Ministry of Agriculture Banjul
	Lamin AD. SANYANG Project Director Livestock and Horticulture Development Project Ministry of Agriculture Banjul
	Francesco CRISTINA Consul General of the Republic of The Gambia in Italy Milan

GEORGIA

Alternate Governor	Konstantine GABASHVILI Ambassador Permanent Representative of Georgia to IFAD Rome
	Irakli KHUTSURAULI Minister Counsellor Embassy of Georgia Rome

GERMANY

	Hans-Heinrich WREDE Ambassador Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to FAO and the other International Organizations Rome

GERMANY (cont'd)

Alternate Governor	Rolf-Dieter DRESCHER Head of Division Regional Development Banks and Funds Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Berlin

Heike KUHN
IFAD Executive Board Director
Alternate Permanent Representative of
the Federal Republic of Germany to FAO
and the other International Organizations
Rome

Holger MÜRLE
Desk Officer
Regional Development Banks and Funds
Federal Ministry of Economic
Cooperation and Development
Berlin

Beate WILHELM
Director
Environment, Natural Resources
and Food Department
Internationale Weiterbildung
und Entwicklung gGmbH (InWEnt)
Capacity Building International
Bonn

Bruno SCHULER
Senior Project Manager
Rural Development, Food and
Consumer Protection
Internationale Weiterbildung
und Entwicklung gGmbH (InWEnt)
Capacity Building International
Feldafing

Franziska SCHUIERER
Member of the Permanent Representation
of the Federal Republic of Germany to FAO
and the other International Organizations
Rome

Florian HÖLLEN
Intern
Permanent Representation of the
Federal Republic of Germany
Rome

GHANA

Georgina DJAMEH
Minister Plenipotentiary
Chargé d'affaires, a.i.
Embassy of the Republic
of Ghana
Rome

George BAAH
Minister (Consular Affairs)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Ghana to IFAD
Rome

	Adelaide BOATENG-SIRIBOE Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GREECE

Alternate Governor	Nike Ekaterini KOUTRAKOU Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome

GRENADA

Governor	Michael Denis LETT Minister for Agriculture, Forestry and Fisheries of Grenada St. George's
Alternate Governor	Stephen FLETCHER Ambassador of Grenada Brussels
Adviser	Mervin HAYNES Director Economic and Technical Cooperation Ministry of Finance, Planning and Industry St. George's

GUATEMALA

	Pietro Miguel DÍAZ MARROQUÍN Viceministro de Agricultura, Recursos Renovables y Alimentación Ciudad de Guatemala
Gobernador	Alfredo TRINIDAD VELÁSQUEZ Embajador Representante Permanente de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Ileana RIVERA DE ANGOTTI Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

GUINEA

Gouverneur suppléant	El Hadj Thierno Mamadou Cellou DIALLO Ambassadeur Représentant permanent de la République de Guinée auprès du FIDA Rome
Conseiller	Mohamed DIOUMESSI Conseiller technique du Ministre de l'agriculture et de l'élevage Conakry
Conseiller	Abdoulaye TRAORE Conseiller économique Représentant permanent suppléant de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

GUYANA

Patrick Ignatius GOMES
Ambassador of the Republic of Guyana
Brussels

HAITI

Gouverneur	Jonas GUÉ Ministre de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
	Jean Marie Robert CHERY Conseiller du Ministre de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
	Anthony DESSOURCES Directeur du Project de développement de la petite irrigation (PPI-2) Ministère de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
	Emmanuel CHARLES Ministre Conseiller Représentant permanent adjoint de la République d'Haïti auprès du FIDA Rome

Carl Benny RAYMOND
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Haïti
auprès du FIDA
Rome

Marie-Laurence DURAND
Premier Secrétaire
Représentant permanent suppléant
de la République d'Haïti
auprès du FIDA
Rome

ICELAND

Gudni BRAGASON
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of the
Republic of Iceland to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Reykjavík

INDIA

S.K. PATTANAYAK
Minister (Agriculture)
Alternate Permanent Representative of the
Republic of India to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

INDONESIA

Alternate Governor

Dewo Broto Joko PUTRANTO
Director of Multilateral Foreign Financing
State Ministry for National Development
Planning (BAPPENAS)
Jakarta

Adviser

Yuwono Agus PUTRANTO
Minister
Deputy Chief of Mission
Deputy Permanent Representative
of the Republic of Indonesia
to IFAD
Rome

Adviser

Purnomo Ahmad CHANDRA
Counsellor (Multilateral Affairs)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Indonesia
to IFAD
Rome

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Governor	Mahmoud BARIMANI Director-General International Economic and Specialized Agencies Department Ministry of Foreign Affairs Tehran
	Abdolreza Raeis SHAGHAGHI Senior Expert International Specialized Division Ministry of Foreign Affairs Tehran

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF) (cont'd)

	Javad SHAKHS TAVAKOLIAN Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Seyed Morteza ZAREI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Alireza MOHAJER Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

IRAQ

Alternate Governor	Hassan JANABI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Iraq to IFAD Rome
	Rana AL MISSTAFF First Secretary Embassy of the Republic of Iraq Rome

IRELAND

Alternate Governor	Joanne KING Second Secretary Embassy of Ireland Rome

ISRAEL

	Ilan FLUSS Director Policy Planning and External Relations Department Israel Center for International Cooperation (MASHAV) Ministry of Foreign Affairs Jerusalem
Governor	Gila LIVNAT ROSINER Counsellor (Economic and Scientific Affairs) Deputy Permanent Representative of the State of Israel to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Giovanna Elisabetta LA ROCCA Economic and Trade Officer Economic and Scientific Department Embassy of the State of Israel Rome

ITALY

	Carlo MONTICELLI Director of International Financial Relations Directorate General for International Financial Relations (Directorate III) Department of the Treasury Ministry of Economy and Finance Rome
	Pietro SEBASTIANI Ambassador Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome
	Claudio MISCIA First Counsellor Deputy Head of Mission Alternate Permanent Representative of the Italian Republic to IFAD Rome

ITALY (cont'd)

Grazia CAMPA
Adviser
Service in charge of Multilateral Development Banks (Office X)
Directorate General for International Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Claudia MORDINI
Adviser
Service in charge of Multilateral Development Banks (Office X)
Directorate General for International Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Gisella BERARDI
Deputy Director
Service in charge of Multilateral Development Banks (Office X)
Directorate General for International Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

JAPAN

Governor

Hiroyasu ANDO
Ambassador of Japan to Italy
Rome

Kazumasa SHIOYA
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative of Japan to the United Nations Food and Agriculture Agencies
Rome

Toshitaka NAKANO
Second Secretary
Economic Section
Embassy of Japan
Rome

JORDAN

Governor

Radi AL-TARAWNEH
Secretary-General
Ministry of Agriculture
Amman

Alternate Governor	Malek BRIZAT Director for Arab and Islamic Relations Ministry of Planning and International Co-operation Amman
Adviser	Ibrahim Abu ATILEH Agriculture Counsellor Deputy Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to IFAD Rome
	Ashraf Ameen Ali KHASAWNEH Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Hashemite Kingdom of Jordan to IFAD Rome

KAZAKHSTAN

	Nurlan ZHALGAZBAYEV Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Kazakhstan to IFAD Rome
	Aigul BOKAYEVA First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Kazakhstan to IFAD Rome
	Chingiz ALBIYEV Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Kazakhstan to IFAD Rome

KENYA

Governor	William SAMOEI RUTO Minister for Agriculture Nairobi

KENYA (cont'd)

Alternate Governor	Ann Belinda NYIKULI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Kenya to IFAD Rome

Paul KERE
Senior Assistant Director
Ministry of Agriculture
Nairobi

Jane Masibayi MUSUNDI
IFAD Desk Officer
Ministry of Finance
Nairobi

Jacinta Muthoni NGWIRI
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Kenya
to IFAD
Rome

Reuben MAIYO
Liaison Officer
Ministry of Agriculture
Nairobi

KIRIBATI

Governor

Amberoti NIKORA
Minister for Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

Kinaai KAIRO
Director for Agriculture
Ministry of Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

KUWAIT

Hesham I. AL-WAQAYAN
Deputy Director-General
Operations and Disbursement
Kuwait Fund for Arab
Economic Development
Kuwait City

KUWAIT (cont'd)

Waleed AL-BAHAR
Regional Manager for Eastern and
Southern Asia and Pacific Countries
Operations Department
Kuwait Fund for Arab
Economic Development
Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Viengthong SIPHANDONE
Vice-Minister for Finance
Vientiane

Monthathip CHANPHENXAY
Director-General
Agricultural Department
Ministry of Agriculture and Forestry
Vientiane

Thipphakone CHANTHAVONGSA
Director-General
External Finance Department
Ministry of Finance
Vientiane

Theutthoune SOUKALOUN
Technical Official
Ministry of Finance
Vientiane

LEBANON

Gouverneur

Gloria ABOUZEID
Présidente du Comité exécutif
Plan vert
Beyrouth

Mohammad EL-KHANSA
Conseiller du Ministre de l'agriculture
Beyrouth

Hussein NASRALLAH
Directeur des Etudes et de la Coordination
Ministère de l'agriculture
Beyrouth

LEBANON (cont'd)

Karim KHALIL
Premier Secrétaire
Représentant permanent suppléant
de la République libanaise auprès
des organisations spécialisées
des Nations Unies
Rome

LESOTHO

Governor

Lesole MOKOMA
Minister for Agriculture
and Food Security
Maseru

Alternate Governor	Mohale SEKOTO Principal Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Mathoriso MOLUMELI Chief Economic Planner Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Senate Barbara MASUPHA Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Kingdom of Lesotho Rome
Adviser	Malikopo Patricia RAKOOTJE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LIBERIA

	Ibrahim K. NYEI Minister Plenipotentiary Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Republic of Liberia Rome

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Governor	Abdalla A. M. ZAIED Ambassador Permanent Representative of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Mustafa Mohamed ABUSHALA Technical Co-operation Office General People's Committee for the Authority for Agriculture, Animal Wealth and Marine Resources Tripoli

Salah Adin Mohamed ABU-ABUD
General Directorate for
International Organisations
General People's Committee for Foreign Liaison
and International Co-operation
Tripoli

Hussin Belgacem KALIFA
General People's Committee for Foreign Liaison
and International Co-operation
Tripoli

Talal Ali MARAI
Counsellor
Deputy Permanent Representative of the
Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Mahmud S.O. SAWAN
Third Secretary
Alternate Permanent Representative of the
Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur suppléant

Anouk AGNÈS
Conseiller
Ministère des finances
Luxembourg-Ville

LUXEMBOURG (cont'd)

Michel GRETHEN
Premier Secrétaire
Représentant permanent adjoint
du Grand-Duché de Luxembourg
auprès du FIDA
Rome

MADAGASCAR

RAKOTOSON Philibert
Secrétaire générale
Ministère de l'agriculture
Antananarivo

RASOAMANARIVO Yvonne
Directeur administratif et financier
Ministère de l'agriculture
Antananarivo

	Monsieur MONJA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République de Madagascar auprès du FIDA Rome

MALAWI

Governor	Andrew Timothy DAUDI Principal Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Lilongwe
Alternate Governor	Jeffrey H. LUHANGA Controller of Agricultural Services Ministry of Agriculture and Food Security Lilongwe
Adviser	Tasila KANYAMA Planning Officer Ministry of Agriculture and Food Security Lilongwe

MALAYSIA

Alternate Governor	Ramli NAAM Ambassador Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Shariffah Norhana binti SYED MUSTAFFA Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Azman Mohd SAAD Agriculture Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Azhar Bin Mohd ISA Assistant Attaché Alternate Permanent Representative of Malaysia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MALDIVES

Governor	Ibrahim DIDI Minister for Fisheries and Agriculture Malé
Adviser	Aminath SHAFIA Minister of State for Fisheries and Agriculture Malé

MALI

Gouverneur	Aghatam Ag ALHASSANE Ministre de l'agriculture Bamako
Gouverneur suppléant	Gaoussou DRABO Ambassadeur Représentant permanent de la République du Mali auprès du FIDA Rome

MALI (cont'd)

	Fousseyni DIARRA Conseiller technique Ministère de l'agriculture Bamako
	Mamadou NADIO Coordonnateur national des projets et programmes du FIDA au Mali Ministère de l'agriculture Bamako
	Yaya Nouhoum TAMBOURA Adjoint au Commissaire à la sécurité alimentaire Bamako
	Diallo Aïssata TRAORÉ Point focal des projects FIDA Commissariat à la sécurité alimentaire Bamako
	Hamid SIDIBE Premier Conseiller Ambassade de la République du Mali Rome

MALTA

Governor	Walter BALZAN Ambassador Permanent Representative of the Republic of Malta to IFAD Rome
Alternate Governor	Ritienne BONAVIA First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Malta to IFAD Rome
	Roberto PACE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Malta to IFAD Rome

MAURITANIA

Gouverneur suppléant	Aly Ould HAIBA Ambassadeur Représentant permanent de la République islamique de Mauritanie auprès du FIDA Rome
	Mohamed Lemine OULD AHMED Conseiller chargé du développement économique et social Ministère des affaires économiques et du développement Nouakchott

MAURITIUS

Governor	Satya Veyash FAUGOO Minister for Agro Industry, Food Production and Security Port Louis
Alternate Governor	Denis CANGY Consul of the Republic of Mauritius Rome

MEXICO

Gobernador	Jorge Eduardo CHEN CHARPENTIER Embajador Representante Permanente de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma

Gobernador Suplente	Diego Alonso SIMANCAS GUTIÉRREZ Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
	Cecile DE MAULEÓN Asesora Embajada de los Estados Unidos Mexicanos Roma

MOROCCO

Gouverneur	Moha MARGHI Secrétaire général Ministère de l'agriculture et de la pêche maritime Rabat
	Mohamed AIT HMID Ministre plénipotentiaire Représentant permanent adjoint du Royaume du Maroc auprès des organisations des Nations Unies Rome
	Jaouad ZHAR Chef de Service des relations avec les organismes financiers Ministère de l'économie et des finances Rabat

MOZAMBIQUE

Governor	Carla Elisa MUCAVI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	António PINTO DE ABREU Executive Director Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Salim Cripton Ismael VALÁ Director Promotion of Rural Development Ministry of Planning and Development Maputo

Adviser	José GASPAR Director Extension Services Ministry of Agriculture Maputo

MOZAMBIQUE (cont'd)

Adviser	Maria Teresa MARTINS Assistant to the Minister for Planning and Development Maputo
Adviser	Fátima GIMO National Direction of Treasury Ministry of Finance Maputo
Adviser	Marcelino GALUFO PISSA Adviser Ministry of Planning and Development Maputo
Adviser	Nilza ABDURRAMANE Adviser Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Laurinda Fernando Saide BANZE Second Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR

Alternate Governor	Maran Ja TAUNG Minister Counsellor Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Union of Myanmar Rome
Adviser	Thein Min HTUN First Secretary Alternate Permanent Representative of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

NEPAL

Governor	Mrigendra Kumar Singh YADAV Minister for Agriculture and Cooperatives Kathmandu

NEPAL (cont'd)

Adviser	Lakshman Kumar POKHAREL Joint Secretary Ministry of Agriculture and Cooperatives Kathmandu

NETHERLANDS

Governor	A. M. Agnes VAN ARDENNE-VAN DER HOEVEN Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Sanne HELDERMAN Policy Adviser Co-ordination and Institutional Affairs Division United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague

NEW ZEALAND

	Daniela RIGOLI Embassy of New Zealand Rome
	Claudia GROSSO Policy Support Officer Embassy of New Zealand Rome

NICARAGUA

Gobernador	Mónica ROBELO RAFFONE Embajadora Representante Permanente de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

NIGER

Gouverneur	Mahaman MOUSSA Ministre du développement agricole Niamey
Gouverneur suppléant	Mireille Fatouma AUSSEIL Ambassadeur Représentant permanent de la République du Niger auprès du FIDA Rome
	Adamou DANGUIOUA Directeur des études et de la programmation Ministère du développement agricole Niamey
	Hassane HAROUNA MAÏGA Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Niger auprès du FIDA Rome

NIGERIA

	Fidelia Akuabata NJEZE Minister of State for Agriculture and Water Resources Abuja
	Wada TAWAR UMBI Chairman Senate Committee on Agriculture Abuja
	Sani AHMAD RUFA'I Member Senate Committee on Agriculture Abuja
	Gbenga Peter MAKANJUOLA Chairman House Committee on Agriculture Abuja
	Yaya O. OLANIRAN Permanent Representative of the Federal Republic of Nigeria to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

NIGERIA (cont'd)

	Numan Aliyu ISMAILA Deputy Director International Economic Relations Department Ministry of Finance Abuja
	Elladan Ibrahim DAUDA Secretary Senate Committee on Agriculture Abuja

NORWAY

Alternate Governor	Ingrid GLAD Assistant Director-General Multilateral Bank and Finance Section Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Arne B. HØNNINGSTAD Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome
Adviser	Ragna FIDJESTØL Senior Adviser Multilateral Bank and Finance Section Ministry of Foreign Affairs Oslo
Adviser	Kirsten BJØRU Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Norway to IFAD Rome

OMAN

Governor	Khalfan Bin Saleh Mohammed AL NAEBI Under-Secretary Ministry of Agriculture Muscat
Alternate Governor	Said Nasser AL-HARTHY Ambassador Permanent Representative of the Sultanate of Oman to IFAD Rome

OMAN (cont'd)

Saoud Bin Hamood Bin Ahmed AL-HABSI
Director-General of Fisheries Research
and Extension Department
Acting Director of Agriculture and
Fisheries Development Fund
Ministry of Fisheries
Muscat

Habib AL-HASNI
Director
International Cooperation Department
Ministry of Agriculture
Muscat

Rasmi MAHMOUD
Coordinator with the United Nations
Agencies in Rome
Embassy of the Sultanate
of Oman
Rome

PAKISTAN

Muhammad ZIA-UR-REHMAN
Secretary
Ministry of Food and Agriculture
Islamabad

Rahim Hayat QURESHI
Counsellor
Deputy Head of Mission
Chargé d'affaires, a.i.
Embassy of the Islamic Republic
of Pakistan
Rome

Khalid MEHBOOB
Honorary Adviser
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Aamer AHMED
Acting Agriculture Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Pakistan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

PANAMA

Gobernador Suplente	Guido Juvenal MARTINELLI DELLA TOGNA Embajador Representante Permanente de la República de Panamá ante el FIDA Roma
	Francisco TORRES GONZALEZ Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República de Panamá ante el FIDA Roma

PARAGUAY

Gobernador	Dionisio BORDA Ministro de Hacienda Asunción
	Ramón RAMÍREZ Director de Política Fiscal Subsecretaría de Estado de Economía e Integración Ministerio de Hacienda Asunción
	Liz Haydee CORONEL CORREA Consejera Representante Permanente Adjunto de la República del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Gobernador	Augusto FERRERO COSTA Embajador Representante Permanente de la República del Perú ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente	Manuel Antonio ÁLVAREZ ESPINAL Consejero Representante Permanente Alterno de la República del Perú ante el FIDA Roma

PHILIPPINES

Governor	Noel D. DE LUNA Agricultural Attaché Deputy Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Esteban N. PAGARAN Assistant Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Governor	José António de Sousa CANHA Director for Agriculture and Fisheries Lisboa e Vale de Tejo Region Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries Lisbon
Alternate Governor	Renata MESQUITA Deputy Director-General Office for Strategic Planning, Economic Policy and International Affairs Ministry of Finance and Public Administration Lisbon
Adviser	Maria de Lurdes CAIADO Desk Officer Office for Strategic Planning, Economic Policy and International Affairs Ministry of Finance and Public Administration Lisbon
Adviser	António DUARTE PINHO Counsellor (Agriculture) Deputy Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

QATAR

Governor	Abdullah bin Mubarak BIN AABOUD AL-MIDHADHI Minister for Environment Doha

Alternate Governor	Soltan Saad S.K. AL-MORAIKHI Ambassador Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nations Agencies Rome
	Fahad Mohammad AL-ATTIYA President Qatar National Food Security Programme Doha
	Masoud Jarallah AL MERRY Director Genetic Technical Resources Doha
	Abdulla Jassim M. AL-MAADADI Counsellor Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to the Uited Nations Agencies Rome
	Khalel Ibrahim J. Gh. AL-MAHMOUD Third Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to the United Nations Agencies Rome
	Ali Mohammed AL NAMMAA Department of International Cooperation Ministry of Environment Doha
	Mohammed AL HAJRI Department of General Relations and Communications Ministry of Environment Doha

QATAR (cont'd)

Akeel HATOOR
Adviser
Embassy of the State
of Qatar
Rome

REPUBLIC OF KOREA

Governor

PARK Dongsil
Minister
Deputy Permanent Representative of the
Republic of Korea to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Alternate Governor

PARK Sujin
First Secretary
Alternate Permanent Representative of the
Republic of Korea to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Adviser

JEON Jisoo
Assistant Director
Ministry of Food, Agriculture,
Forestry and Fisheries
Gwacheon

REPUBLIC OF MOLDOVA

Governor

Vasile BUMACOV
Deputy Minister for Agriculture
and Food Industry
Chişinău

Domnul Gheorghe RUSNAC
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Moldova
to IFAD
Rome

Ludmila JUC
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Moldova to IFAD
Rome

ROMANIA

Gouverneur	Danut APETREI Secrétaire d'État Ministère de l'agriculture, des forêts et du développement rural Bucarest
Gouverneur suppléant	Razvan Victor RUSU Ambassadeur Représentant permanent de la Roumanie auprès du FIDA Rome
	Alina-Stefana PUSCARAGIU CATANA Troisième Secrétaire Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome

RWANDA

	Ernest RUZINDAZA Permanent secrétaire Ministère de l'agriculture et des ressources animales Kigali

SAUDI ARABIA

Governor	Fahad Bin Abdulrahman BALGHUNAIM Minister for Agriculture Riyadh
	Waleed A. EL KHEREIJI Director-General Grain Silos and Flour Mills Organization Riyadh
Alternate Governor	Sulaiman AL-TURKI Deputy Minister for Economic Affairs Ministry of Finance Riyadh
	Abdullah A. AL OBAID Deputy Minister for Research and Agricultural Development Riyadh

SAUDI ARABIA (cont'd)

Bandar Bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of the
Kingdom of Saudi Arabia to FAO
Rome

AbdelAziz bin Abdelrahman AL HOWEISH
Director-General
Department of External Relations
and International Co-operation
Ministry of Agriculture
Riyadh

Mishal bin Abdallah AL SHETHRI
Secretary to the Minister for Agriculture
Riyadh

Tareq AbdulKarim A. ALDRIWEESH
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Kingdom of Saudi Arabia
to FAO
Rome

SENEGAL

Gouverneur

Fatou Gaye SARR
Ministre de l'agriculture
et de la pisciculture
Dakar

Diégane Samba THIOUNE
Ministre Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République du Sénégal
auprès du FIDA
Rome

Ndiobo DIENE
Conseiller technique
au Cabinet du Ministre
Point focal national pour
le FIDA, la FAO et le PAM
Ministère de l'agriculture
et de la pisciculture
Dakar

SENEGAL (cont'd)

Adama BA
Deuxième Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République du Sénégal
auprès du FIDA
Rome

Christian Alain Joseph ASSOGBA
Deuxième Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République du Sénégal
auprès du FIDA
Rome

SIERRA LEONE

Fausto Maria PUCCINI
Honorary General Consul of
the Republic of Sierra Leone
Rome

Festus A. TARAWALIE
Assistant to the
Honorary General Consul of
the Republic of Sierra Leone
Rome

SOMALIA

Nur Hassan HUSSEIN
Ambassador of the Somali Republic
to Italy
Rome

Abshir Osman HUSSEIN
Representative
Embassy of the Somali Republic
Rome

Ibrahim Hagi ABDULKADIR
Representative of the Minister
Ministry of Agriculture
Mogadishu

Giorgio FRANCESCHETTI
Senior Adviser of the Minister
Ministry of Agriculture
Mogadishu

SOUTH AFRICA

Governor

Thenjiwe Ethel MTINTSO
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of South Africa
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Duncan Moopelo SEBEFELO
Political Counsellor (Multilateral Affairs)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of South Africa
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Kwena KOMAPE
Agriculture Counsellor
Embassy of the Republic
of South Africa
Rome

SPAIN

Gobernador

Luis CALVO MERINO
Embajador
Representante Permanente de España
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

Vera Cruz SOLER DEL CAMPO
Primera Secretaria
Embajada de España
Roma

Estíbaliz LÓPEZ DE GOICOECHEA RODRÍGUEZ
Jefe de Servicio
Área de Multilateral
Dirección General de Planificación y
Evaluación de Políticas para el Desarollo
Ministerio de Asuntos Exteriores
y de Cooperación
Madrid

SPAIN (cont'd)

Francisco DE BORJA DE LA TORRE
Asesor Técnico
Subdirección General de
Organismos Internacionales Técnicos
Dirección General de Naciones Unidas,
Asuntos Globales y Derechos Humanos
Ministerio de Asuntos Exteriores
y de Cooperación
Madrid

SRI LANKA

Governor

Hemantha WARNAKULASURIYA
Ambassador
Permanent Representative of the
Democratic Socialist Republic
of Sri Lanka to IFAD
Rome

Alternate Governor	Saman UDAGEDARA Minister (Commercial) Alternate Permanent Representative of the Democratic Socialist Republic of Sri Lanka to IFAD Rome

SUDAN

	Alier Deng Ruai DENG Ambassador of the Republic of The Sudan to Italy Rome
	Mohamed Eltayeb ELFAKI ELNOR Counsellor (Agricultural Affairs) Permanent Representative of the Republic of The Sudan to IFAD Rome
	Mohamed Elhaj SIRELKHATIM National Co-ordinator for IFAD Funded Projects Ministry of Agriculture and Forestry Khartoum
	Mohamed Ahmed ALFADIL Ministry of Finance and National Economy Khartoum

SURINAME

	Jagdies BHANSING Permanent Secretary Ministry of Agriculture, Animal Husbandry and Fisheries Paramaribo
	Dew JADDOE Deputy Director Ministry of Agriculture, Animal Husbandry and Fisheries Paramaribo

SWAZILAND

Governor	Clement N. DLAMINI Minister for Agriculture Mbabane
	Thembayena Annastasia DLAMINI Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Swaziland to IFAD Chambesy

Alternate Governor	Bongani MASUKU Under-Secretary (Development) Ministry of Agriculture Mbabane
Adviser	Lindiwe MADONSELA Principal Agricultural Economist Ministry of Agriculture Mbabane
Adviser	Sibusiso MSIBI Counsellor Permanent Mission of the Kingdom of Swaziland Chambesy

SWEDEN

Alternate Governor	Tomas DANESTAD Head of the Division for Multilateral Development Banks Department for Multilateral Development Co-operation Ministry of Foreign Affairs Stockholm

SWEDEN (cont'd)

Adviser	Amalia GARCIA-THÄRN Minister Permanent Representative of the Kingdom of Sweden to IFAD and WFP Rome
Adviser	Björn GUSTAVSSON IFAD Desk Officer Department for Multilateral Development Co-operation Ministry of Foreign Affairs Stockholm
Adviser	Margaretha ARNESSON-CIOTTI Programme Officer Royal Swedish Embassy Rome

SWITZERLAND

Gouverneur	Jörg FRIEDEN Vice-Directeur et Chef du Coopération globale Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne

Conseiller	Alexandre GHÉLEW Conseiller Chargé de programme Section Programme global Sécurité alimentaire Direction du développement et de la coopération Département fédéral des affaires étrangères Berne
Conseiller	Pio WENNUBST Conseiller Représentant permanent adjoint de la Confédération suisse auprès de la FAO, du FIDA et du PAM Rome
	Sonja TSCHIRREN Représentation permanente de la Confédération suisse auprès de la FAO, du FIDA et du PAM Rome

SYRIAN ARAB REPUBLIC

Governor	Adel SAFAR Minister for Agriculture and Agrarian Reform Damascus
	Hasan KHADDOUR Chargé d'affaires, a.i. Embassy of the Syrian Arab Republic Rome
	Khaled SHAWKAT Director Coastal/Midlands Agricultural Development Project Ministry of Agriculture and Agrarian Reform Damascus
	Muhannad ALLOUSH Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

THAILAND

	Sakchai SRIBOONSUE Deputy Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok

Alternate Governor	Tritaporn KHOMAPAT Minister (Agricultural) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Kasem PRASUTSANGCHAN Senior Plan and Policy Analyst Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok

THAILAND (cont'd)

	Sairak CHAILANGGAR Counsellor (Agriculture) Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Narucha KAEWUDOMWATCHARA Legal Officer Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

	Magdalena DIMOVA First Secretary Chargé d'affaires, a.i. Embassy of The former Yugoslav Republic of Macedonia to the Holy See Rome

TONGA

	Sione Sonata TUPOU First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Tonga to IFAD London

TUNISIA

Gouverneur	Habib ACHOUR Ambassadeur Représentant permanent de la République tunisienne auprès des Organisations spécialisées des Nations Unies Rome

Gouverneur suppléant	Kamel BEN REJEB Directeur général de la coopération multilatérale Ministère du développement et de la coopération internationale Tunis

TUNISIA (cont'd)

Conseiller	Mohamed LASSOUED Directeur général de la coopération internationale Ministère de l'agriculture, des ressources hydrauliques et de la pêche Tunis
Conseiller	Abdelhamid ABID Conseiller Représentant permanent suppléant de la République tunisienne auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

TURKEY

Governor	Ali YAKITAL Ambassador Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Fazil DÜSÜNCELI Counsellor (Agricultural Affairs) Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Tolga ORKUN First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UGANDA

Governor	Fred Jachan OMACH Minister of State for Finance, Planning and Economic Development Ministry of Finance, Planning and Economic Development Kampala

UGANDA (cont'd)

Alternate Governor	Henry BAGIIRE Minister of State for Agriculture Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe
Adviser	Keith MUHAKANIZI Deputy Secretary to Treasury Ministry of Finance, Planning and Economic Development Kampala
Adviser	Deo K. RWABITA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Uganda to IFAD Rome
Adviser	Robert SABIITI First Secretary (Agricultural Attaché) Alternate Permanent Representative of the Republic of Uganda to IFAD Rome
Adviser	John Charles OGOL IFAD Desk Officer Ministry of Finance, Planning and Economic Development Kampala
Adviser	Connie MASAABA Ministry of Agriculture, Animal Industry and Fisheries Entebbe

UNITED ARAB EMIRATES

	Abdulaziz Nasser Rahma AL-SHAMSI Ambassador Permanent Representative of the United Arab Emirates to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

Alternate Governor	Maryam Hassan AL SHANASI Adviser to the Minister for Environment and Water Abu Dhabi

UNITED ARAB EMIRATES (cont'd)

	Walid Murad Darwish ALRAISI First Secretary Alternate Permanent Representative of the United Arab Emirates to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Obeid Ali Mirghani HASSAN Press Officer Embassy of the United Arab Emirates Rome

UNITED KINGDOM

Governor	James HARVEY Ambassador Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Elizabeth NASSKAU Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Governor	Stephen Masato WASIRA Minister for Agriculture, Food Security and Co-operatives Dar es Salaam
	Burhan Saadart HAJI Minister for Agriculture, Livestock and Environment of Zanzibar Zanzibar City
	Seif Ali IDD Deputy Minister for Foreign Affairs and International Co-operation Dar es Salaam

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA (cont'd)

	Ali K. KARUME Ambassador of the United Republic of Tanzania to Italy Rome
Alternate Governor	Wilfred J. NGIRWA Ambassador Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome
	Perpetua M.S. HINGI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome

UNITED STATES

Governor	Ertharin COUSIN Ambassador Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Priya GANDHI International Economist Office of Multilateral Development Banks Department of the Treasury Washington, D.C.
Adviser	Suzanne HEINEN Minister Counselor for Agricultural Affairs, USDA Alternate Permanent Representative of the United States of America to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Elizabeth PETROVSKI Finance and Oversight Specialist, USAID United States Mission to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

UNITED STATES (cont'd)

Adviser	Andrew BURST Director Multilateral Affairs Division Department of Agriculture Washington, D.C.

URUGUAY

	Carlos BENTANCOUR FERNANDEZ Ministro Consejero Encargado de Negocios, a.i. Embajada de la República Oriental del Uruguay Roma

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

Gobernador	Gladys Francisca URBANEJA DURÁN Embajadora Representante Permanente de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Luis Alberto ÁLVAREZ FERMIN Ministro Consejero Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Edgardo Rafael IBARRA ZÚÑIGA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Asesor	Manuel CLAROS OVIEDO Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF) (cont'd)

Asesor	Anibal José LÓPEZ LÓPEZ Responsable de comunicación e información Embajada de la República Bolivariana de Venezuela Roma

VIET NAM

Alternate Governor	NGUYEN Thi Thanh Ha Deputy Director-General Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
	PHAM Thi Hong Van Deputy Manager Debt Management and External Finance Department Ministry of Finance Hanoï
	NGUYEN Chi Thanh Counsellor Deputy Permanent Representative of the Socialist Republic of Viet Nam to IFAD Rome

YEMEN

Governor	Mansour Ahmed AL-HAWSHABI Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Shaya Mohsin MOHAMED ZINDANI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Mohammed Ali MAJAM Vice-Director-General for Planning Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

YEMEN (cont'd)

	Khaled Abdallah AL-KASTABAN Vice Project Director-General Ministry of Agriculture and Irrigation Sana'a

ZAMBIA

Governor	Alan MBEWE Deputy Minister for Agriculture and Co-operatives Lusaka
Alternate Governor	Lucy Mungoma MUNGOMA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Zambia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Pam K. MWANANSHIKU Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Zambia to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Julius Joseph SHAWA Director of Policy and Planning Ministry of Agriculture and Co-operatives Lusaka

ZIMBABWE

	Mary Margaret MUCHADA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome
	Ngoni MASOKA Permanent Secretary Ministry of Agriculture, Mechanization and Irrigation Development Harare

ZIMBABWE (cont'd)

	Michael Muchenje NYERE Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Zimbabwe to IFAD Rome

المراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

BULGARIA

Ivan KONDOV
Ministre plénipotentiaire
Représentant permanent de
la République de Bulgarie
auprès de la FAO
Rome

CZECH REPUBLIC

Jiří MUCHKA
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

ESTONIA

Ruve SCHANK
Minister Counsellor
Permanent Representative of
the Republic of Estonia
to FAO
Rome

HUNGARY

Balazs HAMAR
Counsellor
Permanent Representative of
the Republic of Hungary
to FAO
Rome

POLAND

Wojciech OSTROWSKI
Minister Counsellor
Permanent Representative of the
Republic of Poland to FAO
Rome

RUSSIAN FEDERATION

Irina N. EVSEEVA
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Russian Federation
to FAO
Rome

Arsen M. VARTANYAN
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Russian Federation
to FAO
Rome

SLOVAKIA

Lubomír MICEK
Counsellor
Permanent Representative of
the Slovak Republic to FAO
Rome

UKRAINE

Yana SKIBINETSKA
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of Ukraine to FAO
Rome

UZBEKISTAN

Jakhongir GANIEV
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of Uzbekistan to FAO
Rome

UZBEKISTAN (cont'd)

Gayrat YULDASHEV
Second Secretary
Deputy Permanent Representative of
the Republic of Uzbekistan to FAO
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Renato VOLANTE
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

Vincenzo BUONOMO
Observateur permanent suppléant
du Saint-Siège auprès du FIDA
Cité du Vatican

جماعة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE

SOBERANA ORDEN DE MALTA

Giuseppe BONANNO DI LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès du FIDA
Rome

Claude FORTHOMME
Conseiller technique
Ordre Souverain Militaire Hospitalier
de Saint-Jean de Jérusalem de Rhodes
et de Malte
Rome

السلطة الفلسطينية

THE PALESTINIAN AUTHORITY

L'AUTORITÉ PALESTINIENNE

LA AUTORIDAD PALESTINA

Hussein AL AFLAK
Permanent Delegate
Delegation of the Palestinian Authority
Rome

ممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)

Annika SÖDER
Assistant Director-General
Office of Corporate Communications
and External Relations
Rome

Mariam AHMED
Senior Liaison Officer
Office Corporate Communications
and External Relations
Rome

Charles RIEMENSCHNEIDER
Director
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

Guy EVERS
Chief
Southern and Eastern Africa Service
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

Ilona DeBORHEGYI
Investment Information Officer
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

Thomas PRICE
Senior Programme Officer
Rome

United Nations

David NABARRO
Special Representative of the
United Nations Secretary-General
for Food Security and Nutrition
New York

United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD)

Federica MENEGHETTI
Programme Officer
Liaison Office
Rome

Sonia AMELIO
Assistant
Liaison Office
Rome

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)

Alessandra BUONACCORSI
Donor Relations Officer
Liaison Office
Rome

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)

Patrick KORMAWA
Adviser to the Director-General and
Coordinator of the International Financial
Institutions Partnership Unit
Vienna

United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD)

Peter UTTING
Deputy Director
United Nations Research Institute
for Social Development (UNRISD)
Geneva

Universal Postal Union (UPU)

Serguei NANBA
Postal Financial Services Coordinator
Berne

World Bank

Giuseppe FANTOZZI
Agriculture and Food
Security Coordinator
Washington, D.C.

World Food Programme (WFP)

Paul Gulleik LARSEN
Director
Multilateral and NGOs Relations Division
Rome

David STEVENSON
Director
Policy, Planning and Strategy Division
Rome

Mohamed EL-KOUHENE
Deputy Director
Multilateral and NGOs Relations Division
Rome

Carlo SCARAMELLA
Coordinator
Climate Change Unit
Policy, Planning and Strategy Division
Rome

Heiko KNOCH
Head of the NGO Unit
Multilateral and NGOs Relations Division
Rome

Sarah LONGFORD
Senior Programme Adviser
Purchase for Progress Unit
Policy, Planning and Strategy Division
Rome

Rossella FANELLI
External Relations Officer
Multilateral and NGOs Relations Division
Rome

Mary Ellen MCGROARTY
Senior Programme Adviser
Purchase for Progress Unit
Policy, Planning and Strategy Division
Rome

World Health Organization (WHO)

Tanja KUCHENMÜLLER
Technical Officer
Geneva

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

African Development Bank (AfDB)

Benedict S. KANU
Lead Agriculture Expert
Special Initiatives and Collaborative Programmes
Agriculture and Agro-Industry Department
Tunis

Andean Development Corporation (CAF)

Germán JARAMILLO ROJAS
Director
Representante para Europa
Madrid

Arab Bank for Economic Development in Africa (BADEA)

Abdulmagid H. BURAWI
Senior Project Officer
Operations Department
Khartoum

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD)

Rafik Ali SALEH
Director-General
Damascus

Naser Edin OBEID
Director
Administrative and Finance Department
Damascus

Commonwealth Secretariat (COMSEC)

Timothy WILLIAMS
Head
Enterprise and Agriculture
Special Advisory Services Division
London

Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (GCC)

Hilal Saud AMBUSAIDI
Director
Agriculture Department
Riyadh

European Union (EU)

Yves GAZZO
Ambassadeur
Représentant permanent de l'Union européenne
auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte
et les organisations des Nations Unies
Rome

Maria LARREA LORIENTE
Expert national détaché
Délégation de l'Union européenne auprès
du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et
les organisations des Nations Unies
Rome

International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA)

Mahmoud SOLH
Director-General
Aleppo

Kamel SHIDEED
Assistant Director-General
International Cooperation and Communication
Aleppo

International Centre of Insect Physiology and Ecology (ICIPE)

Suresh K. RAINA
Principal Research Scientist
Nairobi

International Grains Council (IGC)

Etsuo KITAHARA
Executive Director
London

League of Arab States (LAS)

Sherif Fouad SADEK
Third Secretary
Mission of the League of Arab States
in Italy
Rome

Organization of the Islamic Conference (OIC)

Naghi JABBAROV
Professional Officer
Economic Affairs Department
Jeddah

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Arab Agronomists Union (AAU)

Yahia BAKOUR
Secretary-General
Damascus

Heifer International

Martha HIRPA
Director
Gender Equality
Washington, D.C. Office
Little Rock

Human Appeal International (HAI)

Moin SHUBIB
Director
United Kingdom Office
Manchester

International Center for Biosaline Agriculture (ICBA)

Ahmad ALMASOUM
Deputy Director-General
Dubai

International Commission on Irrigation and Drainage (ICID)

Lucio UBERTINI
Vice-President
Perugia

International Federation of Agricultural Producers (IFAP)

Kushal Pal SINGH
Asia Chair
New Delhi

International Fertilizer Development Center (IFDC)

J.J. Rob GROOT
Director
East and Southern Africa Division
Alabama

Oxford Committee for Famine Relief (OXFAM)

Michele BRUNI
Regional Sustainable Rural Livelihoods
Lead for Latin America
Oxford

Chris LEATHER
Food Policy Adviser
Oxford

Rotary International (RI)

Antonio LICO
Adviser
The Rotary International (RI)
Rome

Marco Claudio RANDONE
Adviser
The Rotary International (RI)
Rome

Document: GC 33/L.1/Rev.2
Agenda: 2
Date: 17 February 2010
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جدول الأعمال
وبرنامج الأحداث

مجلس المحافظين – الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 17–18 فبراير/شباط 2010

للموافقة

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال

3- انتخاب هيئة مكتب مجلس المحافظين

4- بيان رئيس الصندوق

5- البيانات العامة

6- تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق

7- القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2008

8- الميزانيتان الرأسمالية والإدارية للصندوق وميزانية مكتب التقييم لعام 2010

9- مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق

10- تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

11- تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

12- مسائل أخرى

برنامج الأحداث

الأربعاء، 17 فبراير/شباط 2010

الجلسة الصباحية	**الساعة 9.30 – 13.30**
الساعة 09.30 – 11.30	حفل الافتتاح (يتوقع أن يفتتح مجلس المحافظين رئيس من رؤساء الدول)
الساعة 11.30 – 13.30	النظر في بنود جدول الأعمال
الجلسة المسائية	**الساعة 15.00 – 19.00**
الساعة 15.00 – 17.30	**حوار تفاعلي عن موضوع مجلس المحافظين:** "*من قرارات القمم إلى حقول المزارعين: تغير المناخ، الأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة*". سيتألف فريق المناقشة من اثنين أو ثلاثة من المتحدثين الضيوف، واثنين أو ثلاثة من رؤساء الوفود، على أن يتحدث كل واحد منهم لفترة لا تزيد عن خمس دقائق، يتبع ذلك جلسة لطرح الأسئلة والإجابة عليها.
الساعة 17.30 – 19.00	متابعة النظر في بنود جدول الأعمال، بما فيها البيانات العامة
الساعة 19.00	حفل استقبال لجميع المندوبين

الخميس، 18 فبراير/شباط 2010

الجلسة الصباحية	**الساعة 09.00 – 13.00**
الساعة 09.00 – 10.00	متابعة النظر في بنود جدول الأعمال، بما في ذلك البيانات العامة.
الساعة 10.00 – 12.00	سيتم عقد عدد من الأحداث الجانبية بشكل متزامن عن مواضيع محددة. وقد يترأس هذه الأحداث وزراء أو ممثلون رفيعو المستوى من الأقاليم ذات الصلة، وفي حال أمكن ذلك، قد يترأسها أيضا ضيوف دعاهم المجلس، ورؤساء وفود، وموظفون معنيون من الصندوق.
الساعة 12.00 – 12.50	استكمال ما تبقى من بنود على جدول الأعمال، بما في ذلك البيانات العامة.
الساعة 12.50 – 13.00	اختتام الدورة.
الساعة 13.30 – 15.00	حفل غداء بدعوة من رئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي لرؤساء الوفود.

قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
GC 33/L.1/Rev.1	2	جدول الأعمال المؤقت وبرنامج الأحداث
GC 33/L.1/Rev.1/Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 33/L.2	6	تقرير عن وضع مساهمات التجديد الثامن لموارد الصندوق
GC 33/L.3	7	القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008
GC 33/L.4	8	برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2010، وبرنامج عمل مكتب التقييم المتواصل لمدة ثلاث سنوات (2010–2012) والمسائل المتعلقة بموارده لعام 2010
GC 33/L.5	9	مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره
GC 33/L.6	10	تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 33/L.7	11	تقرير مرحلي عن الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا
GC 33/INF.1 + Add.1		ترتيبات الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين
GC 33/INF.2		مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – تقرير مرحلي
GC 33/INF.3		تقرير عن وضع مساهمات التجديد السابع لموارد الصندوق
GC 33/INF.4		سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق

GC 33/INF.6/Rev.1	ترتيب المتحدثين – البيانات التي ستقدم خلال الاجتماعات العامة
GC 33/INF.7	أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2009
GC 33/Resolutions	القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثالثة والثلاثين

Document: GC 33/Resolutions
Date: 18 February 2010
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثالثة والثلاثين

مجلس المحافظين – الدورة الثانية والثلاثون
روما، 17–18 فبراير/شباط 2010

للعلم

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الثالثة والثلاثين

1- تبنى مجلس المحافظين في دورته الثالثة والثلاثين القرارين 157/د-33 و158/د-33 بتاريخ 17 فبراير/شباط 2010.

2- وسيتم إرسال القرارات للعلم لجميع الدول الأعضاء في الصندوق.

القرار 157/د-33

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه لعام 2010

إنّ مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أنّ المجلس التنفيذي قد استعرض، في دورته الثامنة والتسعين، برنامج عمل الصندوق لعام 2010 ووافق عليه بمبلغ مقداره 503 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛

وقد نظر في استعراض المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والتسعين للميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق ومكتب التقييم فيه والمقترحتين لعام 2010؛

وإذ يستذكر بأن مجلس المحافظين كان قد وافق في دورته الثانية والثلاثين في عام 2009 في قراره رقم 154/د-32 على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق الذي دعا إلى إدماج نفقات اعتماد تمويل تجهيز البرامج ضمن الميزانية الإدارية ابتداء من عام 2010.

يقرر إدماج اعتماد تمويل تجهيز البرامج في الميزانيةَ الإدارية للصندوق؛

يقرّ أولاً ميزانيةَ الصندوق الإدارية لعام 2010 بمبلغ 131.99 مليون دولار أمريكي، بما فيها نفقات اعتماد تمويل تجهيز البرامج، وثانياً ميزانيةَ الصندوق الرأسمالية لعام 2010 بمبلغ 3.53 مليون دولار أمريكي، وثالثاً الميزانيةَ الإدارية لمكتب التقييم في الصندوق لعام 2010 بمبلغ 6.2 مليون دولار أمريكي، كما وردت ثلاثتها في الوثيقة GC 33/L.4، على أن تُحتسب على أساس سعر صرف مقداره 0.72 يورو لكل دولار أمريكي واحد؛

كما يقرّر أنه في حال تغيّر متوسط قيمة الدولار الأمريكي في عام 2010 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، فإنّ المجموع بالدولار الأمريكي المعادل للنفقات باليورو سيُعدَّل في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2010 وسعر الصرف المستخدم في احتساب الميزانية.

القرار 158/د-33

مراجعة سياسات الإقراض ومعاييره

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ لاحظ ونظر في توصيات المجلس التنفيذي المتعلقة بمراجعة سياسات الإقراض ومعاييره؛

يقرر ما يلي:

1 – بناءً على اقتراح رئيس الصندوق، سيرفع المجلس التنفيذي إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين في عام 2011 سياسات الإقراض ومعاييره المنقحة التي سوف تأخذ في اعتبارها كل التطورات التي طرأت منذ آخر مراجعة لسياسات الإقراض ومعاييره في عام 1998؛ وتبيّن بإيجاز ووضوح الخطوط العريضة للسياسات والمعايير المطبقة على التمويل الذي يقدمه الصندوق.

2 – وريثما يتم اعتماد سياسات الإقراض ومعاييره المنقحة من قبل مجلس المحافظين، تمنح للمجلس التنفيذي سلطة إنشاء فئة للقروض بشروط مشدَّدة مماثلة للشروط المشدَّدة التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية، وتطبيق هذه الشروط على القروض التي يقدمها الصندوق للبلدان التي تقدِّم لها المؤسسة قروضها بشروط مشددة.